

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

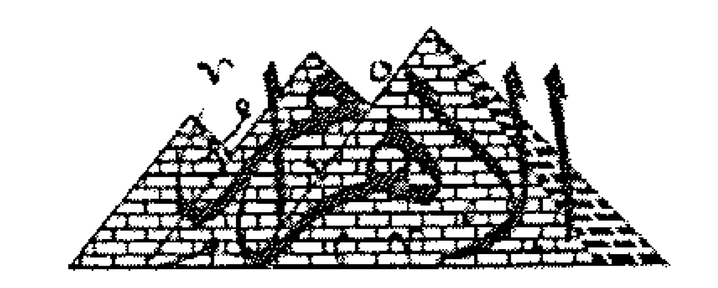
مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

No. 4 - April 1995.

السنة الأولى - العدد الرابع - ابريل ١٩٩٥





مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية
Israeli Digest

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
• السنة الأولى • العدد الرابع • إبريل ١٩٩٥

المحتويات

• مؤسسة الاهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية .

ت ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠
فاكس ٥٧٨٦٨٣٣/ ٥٧٨٦٠٢٣

تقديم

في هذا العدد من «مختارات اسرائيلية» وقع اختيار هيئة التحرير على مجموعة من المقالات التى تشكل ملف العدد بعنوان «اسرائيل من الداخل»، وهذه المقالات سواء بحكم ترتيبها فى الملف أو بحكم موضوعاتها تتدرج وبشكل تنازلى من قمة المجتمع الاسرائيلى حتى قاعدته أى تبدأ بالسؤال حول احتمال تشكل حكومة وحدة وطنية فى الانتخابات المقبلة، والتى ستجرى فى عام ١٩٩٦ وتعرج على مستقبل «الهستدروت» وهو اتحاد نقابات العمال فى اسرائيل والصورة المستقبلية للوكالة اليهودية وتنتهى بالعنف داخل الأسرة والمخدرات.

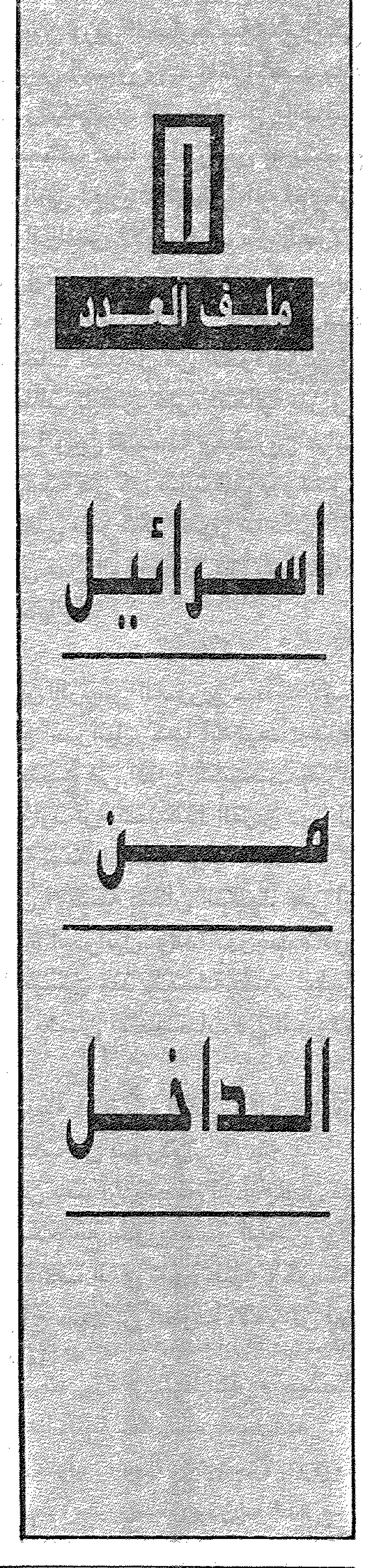
ولاشك أن هذا الاختيار يتأسس على ترابط مستويات اداء المجتمع وتفاعلها، وتشعب حقل المعرفة بالانسان والمجتمع وترابط الممارسة السياسية وغيرها من اشكال الاداء السياسى والاجتماعى والنقابى، وأن اداء السلطة لاينفصل بحال عن الأوضاع الثقافية والاجتماعية والتاريخية التى تؤطر هذا الاداء، وتفسير السلوك السياسى يعود بنا الى مستويات مختلفة من التراكم ساهمت فى تشكيله وصياغته، وكما أنه يمكن تلمس مسالك وقنوات الرشادة فى السلوك السياسى باعتباره يقوم على المصلحة، فإنه يمكن وبنفس القدر الاعتراف بأن السلوك السياسى يستجيب فى بعض الأحيان لدوافع ورغبات تبدو لاعقلانية، ولم يجانب بعض الكتاب الصواب عندما أكدوا ان العقل السياسى له اسباب ومنطلقات قد يجهلها العقل ذاته وربما تصدق هذه المقولة فى الحالة الاسرائيلية بشكل خاص نظرا لاستناد العقل الاسرائيلى على الأساطير.

واسرائيل من الداخل هى بلاشك مجال هام للمعرفة والمتابعة ففية تكمن مفاتيح فهم التجليات الظاهرية للعقل الاسرائيلى السياسى كما تبدو فى عملية التسوية والمفاوضات الجارية، ومنذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى الآن، ذلك أن المواقف الاسرائيلية المتجسدة فى السياسة تستجيب فى الواقع للمزاج العام الاسرائيلى والهواجس التى تسيطر على الرأى العام وهى هواجس يستحوز فيها «الموروث» عبر التصور اليهودى للتاريخ اليهودى الذي يحظي بمكانة اسطورية ومحورية.

واسرائيل من الداخل تزخر بمنظومة من التناقضات قل أن يوجد لها نظير فى مجتمع آخر نظرا لخصوصية التكوين، فلدينا التناقض بين اليهود الغربيين «الاشكناز» واليهود الشرقيين «السفارديم» وبين جيل «الصابرا» أى الذين ولدوا فى اسرائيل وغيرهم من الوافدين والمهاجرين، والتناقض بين العلمانيين والدينيين وغير ذلك من التنتاقضات والصراعات.

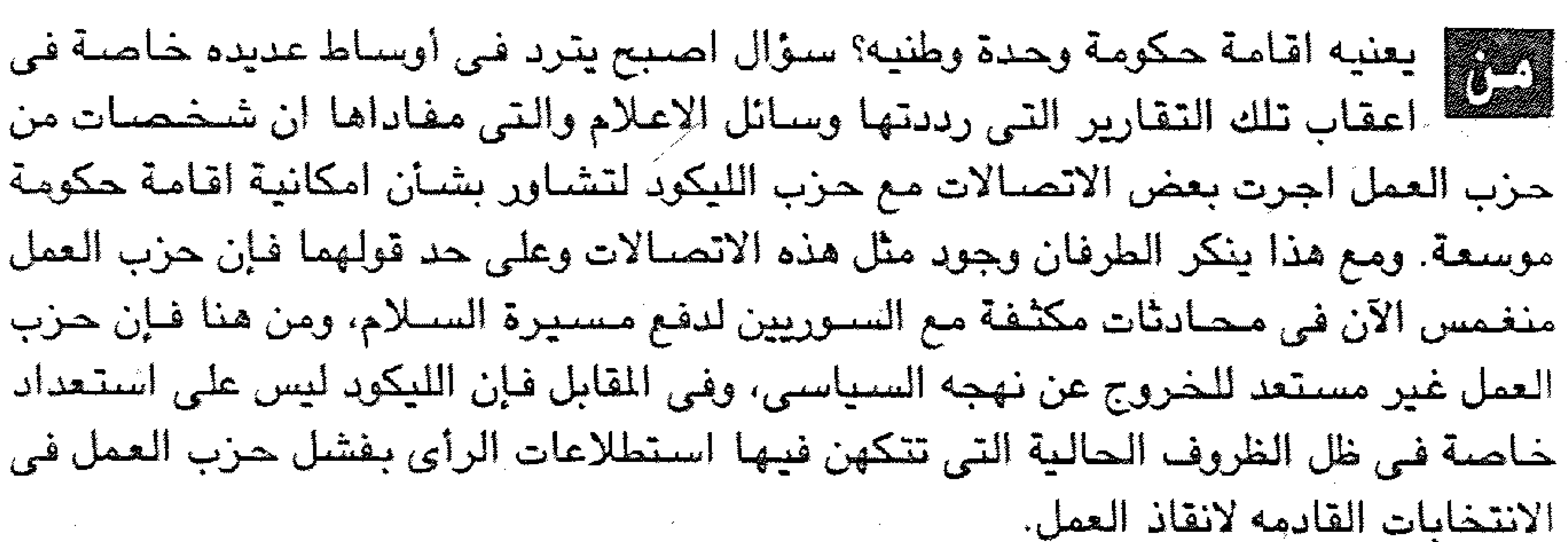
ونأمل ان نقدم فى إعداد مقبلة إطلالة أكثر تفصيلا حول بعض هذه التناقضات ذلك أن فهم التفاعلات الداخلية فى اسرائيل من شأنه ان يلقى الضوء على طبيعة وأبعاد وخلفية المواقف الاسرائيلية ازاء القضايا المثارة الآن فى المفاوضات وتلك التى ستثار مستقبلا وذلك فضلا عن فهم الآلية الذهنية والنفسية التى ترسم صورة الذات والآخر على حد سواء.

كما يجد القارىء فى هذا العدد استكمالا لقضية العلاقات المصرية الاسرائيلية والجدل والخلاف بشأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهى القضية التى لاتزال مثارة ولم يتم التوصل بشأنها الى صيغة يتفق عليها، كما أن مسارات التسوية بالذات الفلسطينى والسورى تحظى باهتمام هذا العدد بسبب اهمية هذه المسارات وارتباط مشروعية التسوية بالتقدم فيها وذلك بالاضافة الى الأبواب الثابتة قراءات وشخصية العدد



«من معنى» باقامة حكومة وحدة وطنيه؟

هتسوفيه
١٩٩٥/٣/١٤



من يعنيه اقامة حكومة وحدة وطنيه؟ سؤال اصبح يترد فى أوساط عديده خاصة فى اعقاب تلك التقارير التى رددتها وسائل الاعلام والتى مفاداها ان شخصات من حزب العمل اجرت بعض الاتصالات مع حزب الليكود لتشاور بشأن امكانية اقامة حكومة موسعة. ومع هذا ينكر الطرفان وجود مثل هذه الاتصالات وعلى حد قولهما فإن حزب العمل منغمس الآن فى محادثات مكثفة مع السوريين لدفع مسيرة السلام، ومن هنا فإن حزب العمل غير مستعد للخروج عن نهجه السياسى، وفى المقابل فإن الليكود ليس على استعداد خاصة فى ظل الظروف الحالية التى تتكهن فيها استطلاعات الرأى بفشل حزب العمل فى الانتخابات القادمه لانقاذ العمل.

ومع هذا فإنهم لايتوقفون عن التحدث عن امكانية اقامة حكومة وحدة وطنية فقد أعلن ديفيد ليفى وزير الخارجية الاسرائيلى السابق، وفى إطار اجابته عن اسئلة الصحفيين انه يرى انه من الممكن اقامة حكومة وطنيه موسعة، واعتمد ليفى فى رأيه هذا على تصريحات رئيس الوزراء رابين التى اعرب خلالها عن رفضه لفكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة فى يهودا والسامرة وغزة، وعن معارضته لفكرة اعادة تقسيم القدس وقد تعهد رابين فى تصريحاته ايضا بعدم اخراج المستوطنين اليهود فى يهودا والسامرة وغزه من أراضيهم ومن هنا فليس هناك أى مايدعو لتجنب تأييد فكرة اقامة حكومة موسعه خاصة وان الصالح الاسرائيلى العام يحث على اقامة مثل هذه الحكومة وباسرع مايمكن.

وحينما اعرب عضو الكنيست ديفيد ليفى عن هذا الرأى فهو بهذا لايعبر عن وجهه نظره الشخصية فقط اذ يرى البعض ان هذه الفكرة تحظى بالتأييد ليس فى أوساط بعض أعضاء الكنيست فحسب بل ايضا فى أوساط بعض اعضاء الليكود.

وإذا كان ليفى مستعدا للانضمام إلى حكومة رابين فالسؤال هو هل رابين مستعد لضم الليكود الى حكومتـه؟ لقد تجنب رئيس الوزراء رابين حتى الآن ان يدلى بدلوه فى هذه القضية، ومع هذا فمن المحتمل ان يكون رابين قد قام ببعض المحاولات من وراء الكواليس لاستكشاف احتمالات اقامة هذه الحكومة، واذا اتضح ان حزب الليكود مستعد للتسليم بشروط معينه للانضمام لحكومة رابين فمن المحتمل ان يبدأ رابين وعلى نحو رسمى فى محاولات البحث عن امكانية اقامة هذه الحكومة.

وبخصوص هذا الصدد فمن الواجب ان نولى قدرا من الاهتمام لما قاله نسيم زفيلى

سكرتير عام حزب العمل الذى ذكر فى حينه انه إذا وافق حزب الليكود على الانضمام للحكومة وبما يتماشى مع الخطوط العامة التى تتبناها الحكومة فليس هناك مايمنع توسيع اساس الائتلاف الذى تقوم عليه الحكومة وينطوى ماذكره زفيلى على اشارة مفادها ان حزب العمل لايرفض مبدأ توسيع أطر الائتلاف، ولكنه يدل من جهة أخرى على أن الحكومة ليست مستعدة لتغيير نهجها خاصة وانها لاتعتزم التراجع عن سياستها التى توافق على الانسحاب.

وعلى ضوء ماتقدم فليس من الوارد أن يشهد المستقبل القريب توسيع أطر الائتلاف الحاكم، ومن هنا فإنه كلما مضى الوقت فإنه تتضاءل فى المقابل فرص اقامة حكومة وحدة وطنية.

من ثم لابد ان نتذكر هنا انه لم يتبق سوى مايقرب من عام ونصف على موعد الانتخابات التى ستجرى فى بداية شهر نوفمبر من عام ١٩٩٦.

ومن الوارد انه يتم تقديم موعد الانتخابات ببضعة أشهر فى حالة ماإذا اتضح ان السوريين على استعداد للتوقيع على اتفاقية سلام مع اسرائيل. وفى مثل هذه الحالة فمن المحتمل ان يقرر حزب العمل تقديم موعد الانتخابات كحل بديل لاجراء «استفتاء شعبى» خاصة ان غالبية اعضاء الكنيست رأت انه فى حالة اجراء مثل هذا الاستفتاء فلابد من الحصول على موافقة الاغلبية المطلقة أى مايربو على ٥١٪ من مجمل الناخبين المسجلة اسماؤهم فى الجداول الانتخابية، وأنه ليس من الممكن الاكتفاء بالحصول على أغلبية عاديه، وهذا وفقا لعدد المشاركين فى الاستفتاء.

وقد اعلن خمسة نواب برلمانيين من حزب العمل برئاسة افيجدور كهلانى انهم متمسكون برأيهم الداعى الى قيام الكنيست باصدار تشريع يلزم بعدم الانسحاب من الجولان الا بعد الحصول على تأييد ٧٠ عضو كنيست، او ٥١٪ على الأقل من عدد الناخبين المسجلة اسماؤهم فى الجداول الانتخابية.

وكما يبدو فإن حزب العمل لن ينجح فى الحالتين فى الحصول على تأييد الكنيست، او فى الحصول على التأييد اللازم فى الاستفتاء الشعبى الخاص بالانسحاب الشامل من هضبة الجولان.

وقد كلف رئيس الوزراء رابين وزير الخارجية الامريكى وارن كريستوفر ابلاغ الرئيس السورى حافظ الأسد بأنه يحظى بتأييد غالبية الشعب والكنيست للتوصل الى اتفاقية سلام. ومع هذا فإن الواقع مختلف عما يراه رابين إذ يتضح من استطلاعات الرأى العام التى أجريت مؤخرا انه لم يطرأ اى تغيير على موقف الشعب الرافض للانسحاب من الجولان فحسب، وانما طرأت زيادة ايضا على عدد المعارضين للانسحاب فقد رأى ٧٠٪ ممن سئلوا عن رايهم فى هذه القضية انهم يعارضون الانسحاب الشامل من الجولان، علاوة على هذا فإن غالبية الشعب يطالب بوجود فترة انتقالية تتراوح مدتها بين خمسة عشر عاما وبين خمسة وعشرين عاما لاختبار نوايا سوريا الحقيقية فى كل مايتعلق بموضوع السلام مع إسرائيل. ويمكننا على نحو آخر القول إنه حتى اذا تم الاتفاق على انسحاب جزئى فمن الواجب الا يتم الانسحاب الا بعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية.

وفى ظل الظروف الحالية فإن الرئيس السورى حافظ الأسد لن يوقع على أتفاقية سلام مع اسرائيل، كما أنه ليست هناك اية فرصة أمام رابين حتى ينجح فى اقناع الكنيست بقرار يدعو للانسحاب، وليس من الوارد ان يتخذ هذا القرار دون ان يتم تحديد فترة انتقالية مناسبة تسمح ببحث نوايا الأسد.

وفى ظل الظرف الحالى فمن الأهمية بمكان التأكيد على أن الجولان تخضع حاليا لسيادة اسرائيل، وهذا بموجب قانون الجولان الذى صدق عليه الكنيست منذ خمسة عشر عاما، ومن هنا فإن اتخاذ أى قرار بشأن الانسحاب من الجولان يستلزم الغاء قانون الجولان.

وفى الوقت الراهن فإن غالبية اعضاء الكنيست وغالبية الشعب لن تصدق على الانسحاب من الجولان.

ومن المحتمل ان يتجه رابين بعد ان يتضح له انه ليس من الممكن التوصل الى اتفاقية سلام مع سوريا نحو اليمين، وان يسعى الى توسيع أسس الائتلاف الذى تقوم عليه حكومته، وهذه الخطوة لن تحرز أى نجاح حيث ان الطرف الآخر لن يهم بانقاذ هذه الحكومة عند تداعيها.

هل سينهار الهستدروت؟

هتسوفيه
١٩٩٥/٣/١٠

حاييم بيكرش

من الملاحظ حاليا ان قيادات كتلة العمل فى الهستدروت، والذين تناقلت وكالات الانباء اسماءهم فى إطار الحديث عن اشتراكهم فى اعمال غير قانونية متمثلة فى استغلالهم لأموال الهستدروت من أجل تحقيق بعض الأغراض الشخصية سواء فى الحملات الانتخابية أو فى داخل الحزب لم توجه اليهم بعد اصبع الاتهام ومن الواضح انه تم الاكتفاء بالتحقيق معهم، وذلك لأسباب ذات صلة بالاعلام وبشعبيتهم.

ومع هذا فإن الصورة التى قُدمت لهم خلال هذا الأسبوع توحى بأن دماءهم قد سفكت، وبأن اعراضهم قد انتهكت، وأن الهستدروت انهار باعمدته على رؤوسهم محدثاً دوياً هائلا. ولنا ان نتساءل هل توقع الأخرون ان يحدث شىء مخالف لما حدث، وهل توقع أحد ان الصحافة ستتجاهل ماحدث خاصة بعد أن تم السماح لها بنشر اسماء الشخصيات التى لها علاقة بماحدث فى الهستدروت والتى نذكر من بينها أرطور يسرائيلوفيتش محاسب الهستدروت السابق، ويسرائيل بن يهودا محاسب مقر حزب العمل، ووزير المواصلات يسرائيل كيسارا والعديد من اعضاء الكنيست الذين شاركوا فى الانتخابات الخاصة باختيار القائمة الانتخابية لحزب العمل.

وقد إبرزت اجهزة ووسائل الأعلام خلال هذا الأسبوع اسماء هذه الشخصيات موضحة ذنوبهم كما قدمت وصفا مفصلا للصدمة التى تعصف بالهستدروت، وحزب العمل، وجميع قطاعات الشعب الاسرائيلى.

وكما يبدو فإن الحديث منصب حاليا على وجود «نهر جليدى» من الفساد، وعلى تلك العاصفة التى تتعرض لها الحكومة، وتلك المبادرة التى طرحت والرامية الى تغيير القيادة، ومن هنا فقد سارعت قيادات حزب العمل وبرئاسة رئيس الوزراء، وسكرتير الحزب باعلان أنه ستتم محاسبة المذنبين، ومع هذا فإن من تحوم حولهم الشبهات ينكرون الاتهامات الموجهة لهم، بل ويهدد بعضهم بالادلاء بما لديهم من معلومات عن الآخرين، وعلى هذا النحو فإن اجهزة الشرطة تستطيع اصطياد المعلومات.

ومع حلول نهايات الاسبوع لم يعد هناك ادنى شك فى انه اصبح من المحتمل ان تحطم كرة الثلج هذا الكم من الغموض، وأن تسقط اشياء عديدة وأن تدين البعض.

ولنا ان نتساءل هل يستطيع حزب العمل بعد كل هذا أن يصمد فى يوم الاختبار القادم وان يواجه الشعب مدعيا براءته؟ ولانعرف كيف سيشعر جمهور الناخبين عن رؤيتهم لهذه القيادة وهى تتخلى عن ممثليها فى ساحة الهستدروت؟

ولم يعد خافيا على الشعب أنه تم وعلى مدى عشرات السنين استغلال أموال الهستدروت لصالح حزب العمل، وساد هذا الوضع حتى أصبح بمثابة حقيقة مسلم بها، ومن هنا فإن قادة حزب العمل لايتفهمون كيف يجوز ان نوجه لهم أصباع الاتهام بسبب أنهم اخذوا بضعة مقاعد وموائد من مقر الهستدروت الى مقر حزب العمل الذى يقع على الجانب الآخر من شارع ارلوزوف، أو لانهم استخدموا أجهزة الهاتف، او لأنهم اخذوا بضعة «سندويتشات» من مطعم الهستدروت مجانا.

ومع هذا فإن البعض يقول حاليا انهم استخدموا اموال الضرائب لأغراضهم الحزبية، ولكن من يتخوف منهم لارتكاب بعض التجاوزات؟ وأليس من الغريب ان وزراء الحكومة يتوجهون بالسيارات الحكومية الى الاجتماعات الانتخابية التى يعقدها الحزب، ويقومون باستخدام خطوط التليفونات وغيرها لأغراضهم السياسية؟

وتعد كل هذه المعطيات التى سقناها هنا بسيطة نسبيا بالمقارنة بالأمور التى تم اكتشافها والخاصة بالتقارير الماحسبية الزائفة وغيرها، ومع هذا لايزال البعض يرى أن كل هذه أمور بسيطة لاقيمة لها.

ويثير هذا الاعصار الذى يشهده الهستدروت حاليا تساؤلات عديده فى خبايا البعض، وتدور هذه التساؤلات حول مغزى ماكشفه حاييم رامون سكرتير عام الهستدروت بالاشتراك مع رفاقه ـ الذين انسحبوا من حزب العمل ـ ومع اعضاء «ميرتس»، و«رام»، وأرسال تقرير مراقب جهاز الهستدروت إلى الشرطة وأن يرسل مئات الوثائق الى المحامى يارون كيدار، وتتضمن هذه الوثائق معلومات عديده عن نشاط الهستدروت، ومؤسساته الثقافية والتعليمية.

وتكمن الحقيقة فى انه حينما انتزع حاييم رامون بالاشتراك مع رفاقه المنشقين عن حزب العمل السلطة من حاييم هبروفيلد ورفاقه اعلنوا انهم يعتزمون تنظيف الهستدروت، كما ان رامون أراد ان يثبت بشكل واضح أنه كان صادقا حينما صرح قائلا إن الفساد تفشى فى الهستدروت، وتجدر الاشارة هنا إلى أن البروفيسور يورام سافير النائب العمالى فى الكنيست ادعى ان رامون ورفاقة شاركوا فى استغلال اموال الهستدروت فى أغراض خاصة بحملات الدعاية الانتخابية الحزبية، وبالرغم من أن عمير بيرتس انكر هذا الأمر بشدة إلا أن احساس سافير بأن الجميع تصرفوا على هذا النحو هو الذى دفعه لالقاء مثل هذا الاتهام.

وقد ذكر أحد اعضاء حزب العمل أثناء حديثى معه انه يشعر بالاشتراك مع رفاقه ان البعض يرغب فى التخلص منه لانقاذ ذوى النفوذ، ولذلك فهو يهدد بأنه يعتزم الكشف أثناء التحقيقات عن معلومات ستعقد بدورها السنة من كانوا يعتزمون التخلى عنه، وقد ذكر هذا العضو «اننا سنشعل النار فى حقل الاشواك».

وفى الواقع فإن الجهود التى تقوم بها «جماعة رامون» الساعية الى تنصيب نفسها زعيمة للحزب خشيه وقوع حزب العمل فى الوحل تثير إحساسا بالدهشة فى أوساط قيادات الحزب. وفى الحقيقة فإن هذا الاحساس بالخوف من أعمال رامون ورفاقه يسيطر على القيادة السابقة للهستدروت، وهذا منذ ان انتقلت القياداة الى ايدى رامون.

ولم تنس جماعة رامون ماحدث إبان انتخابات الهستدروت السابقة أى حينما عقد حاييم هبروفيلد مؤتمرا صحفيا فى حديقة «بيت سوكولوف» وجه خلاله اتهامات صارخة الى رامون بل وذكر ان لرامون دورا فى بعض القضايا التى تستلزم تدخل أجهزة الشرطة للتحقيق فيها.

وحينما استمع رامون الذى كان فى رفقة الصحفى ناحوم برناع لما ذكره هبروفيلد ذكر «إنه سيدفع الثمن».

وحقيقة الأمر هى ان رامون بدأ منذ ان تولى منصب سكرتير عام الهستدروت فى أن يبحث ورفاقه عن بعض التجاوزات الخطيرة التى وقعت فى وحدة الحسابات فى الهستدروت، وفى سائر الانشطة الأخرى، الأمر الذى يستلزم تدخل الشرطة، ومع هذا فيتضح مما أدلى به رامون من أحاديث فى اللقاءات التى أجريت معه خلال هذا الأسبوع انه كان يعلم منذ فترة أن الأمور فى الهستدروت حالكة السواد.

وبعد أن عاد حاييم رامون، وعمير بيرتس، وصموئيل افيطال الى أحضان حزب العمل، يمكننا استنتاج ان التصريحات التى كان رامون قد أدلى بها لن تلحق الضرر به، بل ومن المحتمل ان تمهد الطريق له للصعود فى داخل الحزب، وفى المقابل بأن الهستدروت سيتجه نحو القاع.

ويعتقد الكثيرون حاليا ان أعضاء الهستدروت سينسحبون من هذه المؤسسة، وانهم سيرفضون تسديد «ضريبة التنظيم» حيث إن الانهيار أصبح لامفر منه لاسيما أن الخزينة أصبحت خاوية.وفيما يتعلق بأصحاب العمل الذين وقعوا على اتفاقيات خاصة ان المنظمة الأم المكلفة بالدفاع عن حقوق العمل إما ستنهار او سيعتريها التمزق.

وعلاوة على هذا وذاك فإن بعض الروابط المهنية المنظمة والتى تضم عشرات الآلاف من الاعضاء مثل رابطة المهندسين تطالب بإقامة اطار تنظيمى مستقل يحق له جمع أموال الأعضاء دون مطالبته بتسديد الضرائب المستحقة على الاعضاء الى الهستدروت.

وفى ظل هذا الجو من الفوضى الذى يتم فيه الكشف عن الجرائم ذكر عضو الكنيست يعقوف شماى رئيس كتلة الليكود فى الهستدروت أنه كان أول من كشف منذ عام أو عامين عن تجاوزات الشخصيات القياديه فى حزب العمل، بل وقدم وثائق تبرهن صحة ادعاءاته، ولكن فشلت المحاولة التى قام بها شماى لاستدعاء الشرطة للتحقيق فى التجاوزات. ويذكر شماى ان قيادات الشرطة أخبرته انه ليس هناك داع لاجراء اى تحقيق.

ولنا ان نتساءل عن أية وجهة سيسير فيها الهستدروت وحزب العمل غداً وبعد غد، ومع هذا فمن السابق لاوانه الحديث فى هذا الأمر، ولكن لن تعترينا الدهشة ما إذا قام حزب الليكود بإعداد البديل.

استمرار الفساد بوسائل أخرى

دافار
١٩٩٥/٣/١٠

ليفي موراف

إن الخطر الذى يهدد دولة اسرائيل لايكمن فى القنبلة الايرانية او وقف قاطرة السلام بسبب تغيير نظام الحكم ولكن الخطر يكمن فى الداخل، حيث انه بدلا من الاشتراكية المعتدلة والاصلاحية والديمقراطيه التى بنيت بانسجام بين القطاع الخاص والحكومى والعام (الهستدروت) نجد ان الراسمالية المتوحشة تسيطر على السياسة الاسرائيلية.

ان بيع املاك الهستدروت والتركيز فقط على الصراع المهنى سوف يضعف العاملين فى اسرائيل ويضعف الهستدروت نفسه ويؤدى الى التفكك المطلق والتام.

لقد انتهى هذا الاسبوع عهد جديد، مع بيع ٢٢,٥٪ من املاك الهستدروت لشركة «شمروك» الامريكية للاستثمار، مقابل ٢٢٥ مليون دولار.

وقد استغل رئيس الهستدروت حاييم رامون المؤتمر الصحفى كى يتحدث والابتسامة العريضة على وجهه وكله رضا وسعادة، عن الهستدروت الجديد.

وعلى الرغم من ان الهستدروت مازال يملك ٣٪ من اسهم بنك هابو عاليم وصحيفة دافار اليومية ومؤسسة «شيكون وبينوى» (الاسكان والبناء) والتى تشمل شركة «سوليل بونيه» الا ان الصندوق العام لرعاية المرضى (كوبات حوليم) لم يعد تابعا للهستدروت وكذلك بيعت مؤسسة كور وعن قريب جدا لن يكون لدى الهستدروت الا النقابة المهنية فقط. هذا وكعادته نجح مدير عام مؤسسة كوربنى جائون فى وصف الواقع الجديد بقوله فى البيان الذى وزعه على الصحف: «ان الانفصال التام والنهائى لمؤسسة كور عن الهستدروت يعتبر اكبر دليل على انتقال الاقتصاد الاسرائيلى من نظام الاقتصاد الاشتراكى الذى انهار الى الاقتصاد الذى يتقدم نحو الامام» وبصرف النظر عن النواحى التى تتعلق بالقيم والتى يعكسها هذا الكلام فان وصف الواقع سليم للغاية».

واذا اضفنا الى ذلك التحقيقات التى قامت بها شرطة اسرائيل مع بعض كبار المسئولين فى الهستدروت لاتهامهم فى مخالفات جنائية خلال الانتخابات التمهيدية داخل حزب العمل للكنيست والهستدروت، فسوف نحصل على صورة دقيقة للوضع ولكن ماحدث لايمكن ان يتكرر مرة اخرى ولن يمكن ان نسمح للكرة بان تعود الى الوراء وعلى الرغم من كل الاضرار التى حدثت الا اننا مازالنا نتمسك بالأمل.

وبدون ان نتطرق الى القضايا التى مازالت مطروحة فى تحقيقات الشرطة، الا اننا نجد ان هناك واقعا جديدا يتبلور امام اعيننا مع وجود هيكل سياسى مختلف تماما وقواعد لعب جديدة. وهذا الواقع سوف يتسبب فى غضون فترة قصيرة فى احداث تغيير كبير فى المجتمع الاسرائيلى، حيث سيتحول من مجتمع مترابط ومتكتل بقوة الى مجتمع منحل ومفكك مع وجود فجوات اقتصادية واجتماعية غير محتملة يسيطر عليه المذهب الدروينى (نسبة الى داروين).

والمسألة الان ليست هل سيصل الليكود الى السلطة بسبب التحقيقات التى تجريها الشرطة، ويحل محل حزب العمل ولكن من اولئك الذين يراودهم القلق من هذا الاحتمال لايعرفون طعم النوم خاصة بسبب خوفهم على عملية السلام، ويبدو لى انهم وكما هى العادة، قلقين عبثا حيث ان بيجين الراحل، زعيم حيروت قد اعاد شبه جزيرة سيناء بالكامل الى مصر، وكما كان هناك إريئيل شارون الذى ارسل البلدوزرات لتدمير المستوطنات الاسرائيلية عند مدخل رفح.

وأود ان اقول إن الرئيس السورى حافظ الاسد من ازكى زعماء العالم وهو يعرف ان من السهل للغاية ان يحصل على هضبة الجولان من الليكود وان الحصول عليها من إسحاق رابين اصعب ولذلك فهو يفضل الانتظار. واما الحكم الذاتى الفلسطينى فانه ليس من اختراع إيجينال الون ولكن من اختراع مناحم بيجن ولذلك فان مشكلة دولة اسرائيل ليست السلام، حيث من المستحيل اعاده قطار السلام مرة أخرى الى المحطة التى انطلق منها، وحتى بنيامين نتانياهو لن يفعل ذلك

وهو لن يعيد حتى جيش الدفاع الاسرائيلى الى غزه لن يكون من السهل اخلاء المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة.

ان الخطر الذى يهدد دولة اسرائيل ليس القنبلة الايرانية او وقف قطار السلام بسبب احتمالات تغيير حكومة اسرائيل، ولكن الخطر الذى يهدد المجتمع الاسرائيلى هو خطر داخلى، فبدلا من الاشتراكية المعتدلة والاصلاحية والديمقراطية والتى بنيت بانسجام بين القطاع الخاص والحكومى والعام (الهستدروت) نجد ان الراسمالية المتوحشة تيسطر على السياسة الاسرائيلية ومن الصعب كباح جماحها. والحافز الرئيسى نحو هذا الاتجاه هو القرار المتسرع بشأن الانتقال الى الانتخابات الشخصية على جميع المستويات والدرجات وهو مايسمى فى الولايات المتحدة الامريكية «برايمرس» واما لدينا فانهم يطلقون عليها اسم «الانتخابات التمهيدية» ونتيجة لتغيير قواعد اللعبة وجد ذوى المطامع والطموحات السياسية انفسهم فى ورطة وبدون ادانة اى احد ومن خلال الرغبة فى براءة ساحتهم جميعا نقول ان هذا الاسلوب اغراهم على استغلال اموال الجماهير، وفى هذه الحالة استغلال اموال الهستدروت.

ويخطىء من يعتقد ان المشكلة قد انتهت عن هذا الحد، حيث ان الانتخابات الشخصية تتطلب مئات الالوف من الشيكلات. وقد قرأنا منذ فترة من الوقت ان دان كويل نائب الرئيس الامريكى السابق قط اضطر الى اعتزال السياسة لانه لم ينجح فى جمع التبرعات اللازمة لتمويل حملته الانتخابية حيث ان المحدد الجديد للعبه السياسية هو «المال» فبدون تمويل منتظم لن يكون هناك مايمكنك ان تبحث عنه فى اللعبة السياسية. وهذا هو المغزى الحقيقى للفترة الجديدة.

ان المال يعتبر شرطا اساسيا، حتى لو لم يكن يكفى وحده لدخول اللعبة الجديدة، وسوف يضطر ذوى الميول السياسية والذين لايملكون مايكفى من المال الى البحث عن مصدر للتمويل وامامهم وسيلتان اساسيتان اما الانضمام الى من يملكون التمويل او الحصول على المال بطريقة غر مشروعه. وقد كشف لنا عضو الكنيست موشيه كتساف من الليكود عن الحل الذى توصل اليه حيث حصل على نصيب من ملكية الشركة التى تتعامل فى العقارات تميرال منقولة والمملوكة لرجل اعمال يعمل فى مجال السجاجيد ومن اسرة شكليم

وفى الولايات المتحدة الامريكية نجح المليادير التكساسى روسى بيرو فى تحدى الممثلين الديمقراطيين والجمهوريين فى المعركة الانتخابية الاخيرة، ولولا بعض الاخطاء على المستوى التكتيكى لنجح بيرو الان فى ان يصبح رئيس اكبر دولة تسيطر على العالم. ولكن حتى لايبخس روس بيرو حقه بعد ان اصبح مليونيرا بفضل قدراته التجارية نقول انه حول معركته الانتخابية باموائه الخاصة وليس باموال المليونيرات من ذوى المصالح الذاتية والتى لاتتفق بالضرورة مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية والعالم.

واما البرلمان الروسى فقد انضم اليه بعد الانتخابات بعض اعضاء المافيا الروسية، وذلك على عكس جوايو اندريوتى رئيس وزراء ايطاليا السابق الذى لانعرف اذا كان عضوا فى المافيا ام كان ممثلا مخلصا لها.

والخلاصة هى ان الانتخابات بالطريقة «الشخصية» لن يغيب عنها الفساد ولكنها تغير فقط شكلها أو طبيعتها فبدلا من الفساد الرسمى والحزبى مثلما حدث فى الهستدروت سوف يظهر الفساد الشخصى.

ومن يعتقد انه من الممكن تنظيف الحظيرة مرة واحدة فقط لايدرى عن اى شىء يتحدث حيث ان تنظيف الحظيرة يجب ان يتم يوميا وهى مسألة مرهقة وليس لها نهاية، والمشكلة هى انه اذا كانت المؤسسات الرسمية والاحزاب والتنظيمات مثل الهستدروت، تحكمها قيم إيديولوجية او اعراف اجتماعيه فان الاشخاص الفرادى لن يجدوا حواجز ولن يشعروا بالالتزام والانسجام مع من حولهم.

ونظراً لان الضعفاء والعاملين مقابل اجر ثابت لن يجدوا محامى او نصيرا لهم ولن يجدوا مصادر تمويل وهذا اهم كثيرا - فسوف يجدون انفسهم خلال سنوات معدودة بدون حماية وبدون اى تمثيل سياسى لدى مراكز القوى والنفوذ واتخاذ القرار ولكن الحل معروف وهو ان المجتمع سوف يهمل الضعفاء ويتحكم فى مفترق الطريق. ومن ثم فان تكتل المجتمع سوف يضعف ويفقد قدرته على مواجهة المشاكل والضغوط الخارجية.

واذا كان الخيار اليوم بين اما ان يسقط الانسان فى

الفساد واما ان يبيع نفس للاخرين، فانه خلال فترة قصيرة للغاية سنجد ان كل من يريد ان يساهم فى الحياة السياسية سيضطر الى ان يكون أحد الممتلكات الخاصة لرؤوس الاموال ولذلك فان بيع الممتلكات الخاصة بالهستدروت وتركيزه فقط على الصراع المهنى سوف لن يضعف طبقة العمال فى اسرائيل وحسب بل وايضا سوف يضعف الهستدروت ذاته ويؤدى الى تفككه المطلق وسوف تكتشف التنظمات القوية خلال زمن قصير انه من الاسهل ومن الافضل لها ان تجرى المفاوضات مع اصحاب الاعمال مباشرة.

ولن يتبقى من الهستدرو ت العام الجديد الا المبنى الجديد فى جفعات شاءول فى القدس واما ماتبقى لاولئك الذين يؤمنون بان المجتمع يجب ان يكون متضامنا ليس فقط بشأن قضايا الامن والحرب ولكن ايضا بشأن قضايا الاقتصاد والمجتمع - هو الامل - والامل فقط.

الصورة المستقبلية للوكالة اليهودية

دافار
١٩٩٥/٣/١

اورى جوردون

تعتبر الهجرة من اكبر اعداء اليهود فى الولايات المتحدة الامريكية - حيث انهم مازالوا يتمسكون بالراى الذى يقول ان هناك مركزين للشعب اليهودى وهما نيويورك والقدس.

لقد كان كل منا على استعداد لدفع اى مبلغ من اجل ان يحصل على الصحيفة التى سوف تصدر صباح الغد، حيث ان هناك كثير من القصص التى عالجت هذا الموضوع وبينت لنا كيف عرف الناس من خلالها ومسبقا اسماء الفائزين بجوائز اليناصيب، وماهى الاسهم التى سوف ترتفع اسعارها، واى شيء يجب الاستثمار فيه.

ولااريد ان اعرف ماذا سيكون مصير ورقة اليناصيب هذه او تلك يوم السبت القادم او ماذا سوف يحدث لاسهم هذه الشركة او تلك - فهذا لايهمنى كثيرا، ولكن كل الذى اريد ان اعرفه هو ماذا ستكون عليه صورة الوكالة اليهوديه بعد عدة سنوات، وهذا شيء على قدر من الاهمية فى نظرى وذلك بعد ان وقعت فى يدى وثيقة باللغة الانجليزية تحمل عناون «لجنة الاهداف والاولويات».

وقبل حوالى عامين شكل مجلس اوصياء الوكالة اليهودية لجنة برئاسة شوشانا كردين. وكان هدف هذه اللجنة هو تقديم توصيات بشأن الاهداف المستقبلية للوكالة وتحديد جدول اولوياتها. وقد عقدت اللجنة كثيرا من الجلسات الطويلة والمستمرة - واجرت ايضا استطلاعا بين اعضاء مجلس الاوصياء وطلبت منهم ان يقولوا رأيهم فى الصورة المستقبلية للوكالة. وكل من يعرف التكوين الخاص للوكالة يعرف ايضا ان توصيات اللجنة هى بمثابة خطه عمل سوف تطبق حتى أخر بند فيها. وليس هناك شك فى ان المرحلة الانتقالية بين الوكالة الحالية وبين الوكالة اليهودية المستقبلية ستكون صعبة ومؤلمة، ولكن فى هذا العالم اليهودى الذى يتغير امام اعيننا، لن يكون هناك اى خيار امام الوكالة اليهودية، الا ان تمر هى الاخرى بمجموعة من التغيرات من اجل ان تكيف نفسها مع الواقع.

وتشمل هذه الوثيقة خمسة اهداف اساسية تضعها امام الوكالة اليهودية وليس هناك شك فى ان الهجرة من دول الكومنولث الجديد هى الهدف الرئيسى للوكالة اليهوديه فى السنوات القادمة. وكذلك العلاقات بين اسرائيل وبين يهود

الشتات وليس هناك داع للحديث هنا عن أهمية التعليم اليهودى والصهيونى فى المنفى.

وكنت اتمنى لو ان اللجنة قد تبنت توصيات يوسى بيلين بشأن توطيد الصلة بين اسرائيل وبين المنفى بواسطة احضار مئات الشباب اليهودى من المنفى من اجل الاقامة والدراسة فى اسرائيل ونظرا لان هدف الوكالة اليهودية هو العمل على ربط اسرائيل بالمنفى فإنه لايجب عليها ان تركز فقط على مشاكل المجتمع الاسرائيلى، بل يجب ان تركز على المساعدات التى تقدمها اسرائيل ليهود الشتات. وليس لدى اى شك فى انه حتى لو لم يكن هذا الموضوع قد ادرج فى ورقة عمل اللجنة، فسوف يكون واحدا من الاهداف الرئيسية للوكالة فى السنوات القادمة.

ولكن للأسف الشديد فإن لجنة الاهداف تضع بعض القضايا الحيوية فى مرتبة متأخرة فى جدول الاولويات، فقد اكدت اللجنة انه يجب على الوكالة اليهودية ان تتوقف عن معالجة قضية الاستيطان القروى وانه يجب تحويل هذا الموضوع الى حكومة اسرائيل كى تقوم هى بمعالجته. واكدت اللجنة ايضا على انه ليس من مسئولية الوكالة اليهوديه تمويل تعليم الشباب الاسرائيلى فى نطاق مشروع هجره الشباب.

وتتبنى اللجنة ايضا سياسة قسم الهجرة والاستيعاب والتى ترى ان الاستيعاب طويل المدى للمهاجرين (على عكس الاستيعاب الأولى) لايجب ان يكون ضمن مسئولية الوكالة وان تكون وزارة الاستيعاب هى المسئولة عنه.

وانا شخصيا اوافق على كل هذه التوصيات، وكنت قد طرحتها فى الماضى - ولكن تحت عنوان «الهجرة من الغرب» اكدت لجنة الاهداف ان هذا الموضوع لايدخل فى جدول اولويات الوكالة اليهودية. ولايجب ان تكون خبيرا فى علاقات اسرائيل بيهود الولايات المتحدة الامريكية حتى تفهم خلفية هذه الجملة القصيرة والدقيقة لسنوات طويلة كان نشاط الهجرة من الولايات المتحدة الامريكية مثيرا للغيظ فى نظر رؤساء المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة ويهود المنفى بصفة عامه وهؤلاء يرون انه من الممكن نقل اليهود من اثيوبيا الى اسرائيل ولكن من غير الممكن نقل اليهود من نيويورك الى اسرائيل. وهم يرون ايضا انه يجب تشجيع الهجره من اوروبا الشرقية ومن الدول التى تعانى من المشاكل ولكن فيما يتصل بالولايات المتحدة الامريكية فانه لايجب التحدث فى هذا الموضوع باى حال من الاحوال.

وكان من الضرورى ان تؤدى الازمة التى تجتاح الطوائف اليهودية فى المنفى بصفة عامة وفى الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة الى اعادة النظر فى مسألة الهجرة الى اسرائيل على اعتبار انها عنصر رئيسى فى الحفاظ على استمرار وجود الشعب اليهودى. وكان لزاما على رؤساء المنظمات اليهوديه فى الولايات المتحده الامريكية الذين يرون كيف ان ابناءهم واحفادهم ينفصلون عن الشعب اليهودى ويذوبون ويتزوجون من غير اليهود - كان يجب ان يفهموا ان الهجرة الى اسرائيل هى افضل وسيله على الاطلاق للحفاظ على النسل اليهودى. ولكن يتضح ان الهجرة مازالت العدو الاكبر ليهود الولايات المتحدة الامريكية الذين يرفضون قبول حقيقة «مركزية» دولة اسرائيل فى حياة الشعب اليهودى ومازالوا يؤمنون بالاعتقاد الراسخ بان هناك مركزين للشعب اليهودى وهما نيويورك والقدس.

وليس هناك شك فى انه طالما لم تصل معدلات الذوبان الى مستوى الكارثة الديموغرافية فان الوكاله اليهودية سوف تستمر فى اعتبار مسألة الهجرة من الغرب مسألة هامشية ولايجب ان تكرس موارد اكبر من اللازم لها. ولذلك فقد تعلمنا ان صحيفة الغد لن تشمل اخبار طيبه فحسب، بل سوف تشمل ايضا كما من الاخبار السيئة.

الكاتب اورى جوردون يشغل منصب رئيس قسم الهجرة والاستيعاب فى الوكالة اليهودية.

■■■■■■■■

على هامش مؤتمر
١٩٩٥/٣/١٤

خطر العودة الى الوراء

أفنير ريحف

اذا كان رؤساء الهستدروت يعتقدون ان الضجة التى اثاروها سوف تمهد الطريق امامهم للوصول الى السلطة فانهم مخطئون. حيث ان المستفيدين الوحيدين من هذه الضجة هم اعضاء اليمين، وليس حاييم رامون وحاجاى ميروام ورفاقهما.

ان الاحداث المأساوية التى وقعت فى نهاية ولاية رابين فى السبعينات سوف تتكرر مرة اخرى وسيكون اعضاء مجموعة الثمانية المشهورة هم اول من يدفعون الثمن السياسى ويجدون انفسهم على مقاعد المعارضة لقد وصف المقربون من وزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر جولته الاخيرة فى المنطقة بانها محاولة لاستئناف المفاوضات بين سوريا واسرائيل والتى توقفت فى الاشهر الخيرة بدون امال كبيرة فى ان تحقق اى تقدم وقد تمت جولة كريستوفر فى المنطقة على ضوء قرار الكونجرس بعدم الموافقة على اسقاط ديون الاردن كجزء من اتفاقية السلام بين الاردن واسرائيل وهو الامر الذى كانت له اثار سيئة على عملية التقارب بين الاردن واسرائيل وجعل الرئيس السورى يضع نصيب عينيه السؤال القائل: هل هناك جدوى لاستمرار المفاوضات مع اسرائيل ام لا؟

ان سوريا ترغب فى التوصل الى اتفاقية سلام مع اسرائيل على اعتبار انها ستكون وسيلة لتوثيق العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية وليس كوسيلة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل.

وترى المصادر الامريكية القريبة الصلة من عملية السلام فى الشرق الاوسط ان الاسد قد اتخذ قرارا استراتيجيا بشأن السلام مع اسرائيل ولكن فى حالة قبول اسرائيل لشروطه، والسلام من وجهه نظر الرئيس الاسد هو استعادة هضبة الجولان بالكامل والانسحاب الشامل من جنوب لبنان وتقليص متبادل للقوات ومتزامن مع حد ادنى لتطبيع العلاقات تبدأ فور انتهاء الانسحاب الاسرائيلى من هضبة الجولان وتقول نفس المصادر الامريكية ان الاسد يريد ان يذكر العالم العربى ويثبت له انه توصل الى اتفاقية سلام مع اسرائيل افضل من تلك التى توصل اليها السادات وبذلك يكون هو اول من فعل ذلك كذلك فإن الرئيس السورى يطالب بتنفيذ الشروط الى وضعها طبقا للجدول الزمنى الذى حدده، وهنا تكمن صعوبة احراز تقدم فى ظل الوضع الحالى وبالمعدل المطلوب ورئيس الوزراء رابين يعرف هذه الحقيقة جيدا.

وطبقا للمعلومات التى تجمعت فى واشنطن فان الانسحاب الاسرائيلى الشامل من هضبة الجولان وازالة المستوطنات ونزع السلاح لن تؤدى الى تطبيع للعلاقات بين الدولتين ومن اول وهلة يبدو هذا امراً غريباً ولكن هذا هو الموقف الذى يعرضه الممثلون السوريون فى مفاوضات طبقا لتوجيهات الرئيس الاسد واذا توصل زعماء دمشق الى نتيجة تقول انهم غير قادرين على تحقيق الشروط التى وضعوها، فان استمرار الوضع الراهن من وجهه نظرهم يعتبر افضل من السلام حسب الشروط الاسرائيلية ورئيس الوزراء رابين يعرف ايضا هذه الحقيقة جيدا.

وعلى ضوء هذا الوضع السياسى نجد ان رابين يواجه مشكلة داخلية فى الوقت الذى نسمع فيه اصوات تصدر من داخل حزبه تطالب بتغيير رابين هذا بالاضافة الى الشعور الذى يسود فى حزب العمل بان رابين غير قادر على تحريك الخيوط جيدا وبدأ هذا الشعور ينتقل رويدا رويدا الى الجماهير ونرى ان رابين - ومعه الحق فى ذلك - قد وضع عملية السلام على راس جدول الاولويات القومى على اعتبار ان اتفاقيات السلام التاريخية سوف تمنحه تأييد الشعب والاعتراف الدولى بزعامته ولكن تشاء الاقدار ان يعيد التاريخ نفسه، فقد وقع مناحم بيجين على اول اتفاقية سلام مع دولة عربية وعلى الرغم من ذلك لم ينتخب مرة ثانية لاسباب اخرى.

ان مشاعر الاستياء التى تسيطر الان على الجماهير فى اسرائيل بسبب القرارات الاقتصادية غير الصائبة والخسائر التى يمنى بها المستثمرون فى البورصة يوميا والازمة الخطيرة التى يعانى منها صندوق ارباب المعاشات كل ذلك يذكرنا بماحدث فى حكومة بيجين الاولى عندما كانت هناك ضرورة

لتعيين يورام مريدور فى منصب وزير المالية وتحسين اوضاع الشعب ومن اجل اعادة الثقة فى الحكومة ورئيسها كانت هناك ضرورة لاتخاذ بعض الخطوات الخاصة بهدف دعم مشاعر الاطمئنان والثقة وكان قصف المفاعل النووى العراقى من بين هذه الخطوات و التى منحت بيجين فترة حكم اخرى.

ويكفى ان نذكر مقولة عيزر وايزمان عندما استقال من منصب وزير الدفاع إذ وصف بيجن بلقب «الراحل» وبذلك حاول بلغته الابداعية الساخرة ان ينقل ويعكس المشاعر التى كانت تسيطر فى ذلك الوقت على الجماهير.

واذا كان رابين يرغب بالفعل فى المنافسة مرة اخرى على منصب رئيس الوزراء، سيكون لزاما عليه ان يسلك نفس الطريق الذى سلكه بيجين وان يتخذ مجموعة من الخطوات الحاسمة التى تعيد ثقة الجماهير فيه وفى حكومته.

ان حالة الانقسام التى يشهدها الهستدروت والاتهامات التى نسمعها بشأن استغلال اموال انجماهير والشعور بان هناك كثيرين وراء تلك الارمة التى نعانى منها والاسماء الكثيرة المتوقع ان نسمعها والتى تورطت فى مخالفات شتى، كل ذلك ساعد على زيادة مشاعر الاستياء التى تسيطر على الشعب.

واذا كان رؤساء الهستدروت الحاليون يعتقدون ان الضجة التى اثاروها سوف تمهد ا لطريق امامهم للوصول الى الحكم فانهم مخطئون حيث ان المستفيدين الوحيدين من هذه الضجة هم اعضاء اليمين وليس حاييم رامون وحاجاى ميروام ورفاقهما. ومن المتوقع ان تتكرر الاحداث المأساوية التى وقعت فى نهاية ولاية رابين فى السبعينات وسيكون اعضاء مجموعة الثمانية المشهورة هم اول من سيدفعون الثمن السياسى وسيجدون انفسهم على مقاعد المعارضة.

لقد دخل رابين التاريخ ومن المحتمل ان ينسحب من السياسة بهدوء واطمئنان واما الذى سيحل محله وطبقا لصوره الوضع الحالى - فسوف يكون شخصية من اليمين، وليس من الواضح هل يمضى فى عملية السلام وبنفس الاسلوب الذى سارت عليه حتى الان ام لا؟ وسوف يساعده فى ذلك الموقف السورى الذى لايعترف بمبدأ «الكل فى مقابل الكل» كذلك فان الفلسطينيين فير القادرين على وقف الأعمال الارهابية سوف يساعدونه ايضا فى مهمته.

وبذلك نجد انفسنا نعود الى الوراء جيل بأكمله.

■■■■■■■■

بحث جديد عن العنف داخل الاسرة وتأثيره على الأطفال

دافار
١٩٩٥/٢/٢١

مرجليت شيباك

زيادة ظاهرة العنف داخل الاسرة تسببت فى اثارة هذا السؤال: ماهو تأثير هذه الظاهرة على الاطفال الذين يعيشون فى كنف هذه الاسر؟ اجرت الباحثة الاسرائيلية الدكتوره جينات بيلد بحثا حول هذا الموضوع الحساس فى نطاق رساله الدكتوراة التى تقدمت بها الى جامعة مينيسوتا واكدت فى بحثها ان هؤلاء الاطفال لن يصبحوا بالضرورة رجالا يتميزون بالعنف.

هناك ارتفاع لم يسبق له مثيل فى معدل حوادث العنف داخل الاسرة.. هذا ماذكرته وزيرة العمل والرفاهية اوره نامير عندما كانت تتحدث عن الوضع فى اسرائيل وذلك امام المؤتمر القطرى للعاملين فى الشئون الاجتماعية الذى عقد مؤخرا فى تل ابيب واكدت ان عام ١٩٩٤ سجل زياده بنسبة ٤٢٪ فى

عدد الاوامر التى أصدرتها المحاكم بشأن ابعاد الازواج الذى يعتدون بالضرب على زوجاتهم، عن منازلهم.

ومن الواضح ان الاطفال الذين يعيشون فى اسرة يعتدى فيها الزوج على زوجته، لايجدون الرعاية الكافية - اى الابناء الذين ينشأون فى اسر يسيطر عليها العنف النفسى والبدنى، كما تقول الدكتورة جينات بيلد الاستاذه بكلية بوب شافل للخدمة الاجتماعية التابعة لجامعة تل ابيب.

وطوال السنوات الخمس الماضية وفى نطاق اعداد رسالة الدكتوراه فى جامعة مينيسوتا، تخصصت الدكتورة جينات بيلد فى مجال العنف الاسرى وركزت على ابناء السيدات اللائى يتعرضن للضرب ومدى تأثير الاوضاع الاسرية على مراحل حياة هؤلاء الابناء على اعتبار انهم يعيشون فى جو من العنف الاسرى

تاريخ طويل

وتقول الدكتورة بيلد ان لظاهرة العنف فى الاسرة وضرب النساء بصفة خاصة تاريخ طويل للغاية، ومع ذلك فإن الاعتراف بظاهرة ضرب النساء له ظاهرة اجتماعية او مشكلة اجتماعية لم يحدث الا منذ وقت قصير للغاية، وفى الماضى غير البعيد كانت هناك نظرية تقول ان هذه مشكلة شخصية للنساء، واذا امكن القول ان فى الاعوام العشرين الماضية كان هناك وعى بقضية ضرب النساء، الا انه لم يكن هناك اى وعى بمدى تأثير العنف فى الاسره على الاطفال الذين يعيشون فى هذه الاسره وهم ضحايا العنف، ومن الصعب ايضا معرفة نوعية المشاكل التى يعانى منها هؤلاءالاطفال على اعتبار انهم ليسوا ضحايا مباشرين وان المساس بهم لايكون عن طريق الجسد فى كثير من الاحيان ولايكون ملموسا وظاهرا، ومع ذلك يمكن اعتبارهم ضحايا لانهم يشاهدون ويعايشون العنف فى الاسره ويرون امهم وهى تتعرض للضرب، الامر الذى يؤذى مشاعرهم ويؤثر على نفسيتهم واحاسيسهم بصوره خطيره للغاية.

وتقول الدكتورة بيلد انه للأسف الشديد ليست هناك اى مؤسسة تتولى معالجة هذه الظاهرة سوى بعض الملاجىء التى تستوعب عدد قليل للغاية من النساء اللائى يتعرض للضرب وتستوعب ايضا ابناء هؤلاء النسوة، ويمكن ان يحظى الاطفال بالاهتمام والرعاية فى هذا الملجأ من جانب القائمين على الملاجىء وكذلك من جانب الاخصائيين النفسانيين الذين يدركون مدى تأثير هذه الظاهرة على الاطفال.

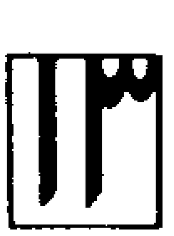
وحتى الان يتلقى الاطفال معالجة غير مباشرة على اعتبار انهم كانوا يشاهدون مظاهر العنف وأصبح لهم سلوك معين يعكس ازمتهم واما الاطفال الذين يتجاهلون ظاهرة العنف فى بيوتهم فلايتلقون الرعاية والعلاج لان مصدر مشكلتهم غير علنى ولكن بعض هؤلاء كانت لهم تصرفات نجحوا من خلالها فى لفت نظر الكبار لمشكلتهم، ولكن هناك ايضا اطفال اخرين يتسمون بالخجل ولذلك ينطوون على انفسهم وتسيطر عليهم حالة من الكآبة ولايتلقون رعاية نظرا لأن الاخرين لايدركون الازمة التى يعيشونها.

غياب المعرفة

وبسبب غياب المعرفة عند معالجة هذه المشاكل الخاصة لم يكن هناك علاج مركز يمكن تطبيقه على هؤلاء الاطفال، ولكن فى السنوات العشر الماضية بدأ الاهتمام بهذا الموضوع فى نطاق مكاتب خدمات الرفاهية حيث عقدت ورش عمل ودورات للاخصائيين الاجتماعيين.الذين يتولون معالجة مسألة العنف فى الاسرة، وشكلت لجان عمل منفصلة خاصة بالنساء اللائى يتعرضن للضرب وللرجال الذين يعتدون بالضرب على زوجاتهم. وتقول الدكتورة بيلد ان زيادة الوعى بهذه الظاهرة واسلوب معالجة الاباء والامهات سوف يؤدى ايضا الى معالجة الاطفال، ولايجب تجاهل حقيقة ان انتشار الوعى الاجتماعى قد ساهم كثيرا وادى الى توضيح المشاكل التى يعانى منها الاطفال الذين يعيشون فى الاسر التى تتعرض فيها الامهات للضرب والذين كانوا لايلقون اى رعاية لمجرد انهم شهود عيان فحسب.

وتقول الدكتوره بيلد انها نظمت مؤخرا دورات لضباط التحقيقات فى الشرطة فى جميع انحاء الدوله والذين يتعرضون يوميا لمشاكل العنف فى الاسره وهم اول من يلتقى مع الاطفال ويستمعون منهم الى الاساليب العنيفة التى يستخدمها الاب ضد افراد اسرته. وتقول بيلد ان من المهم ايضا ان يكون رجال القضاء بمافى ذلك القضاه والمحامون والمسئولون فى مجال الخدمات الاجتماعية على وعى بهذه المشكلة لانه وبحكم منصبهم يحددون مصير الاطفال فى مثل هذه الاسر.

وتضيف الدكتورة بيلد ان الاطفال يتعرضون لضرر نفسى شديد لمجرد انهم يشاهدون مظاهر العنف فى الاسرة، وحتى لو لم يكن هذا العنف موجه مباشرة الى الاطفال ويكونون



مشاهدين فقط، الا اننا امام نفوس صغيرة وبريئة تعيش فى جو من الارهاب ومن ثم فانهم يتعرضون لمواقف مخيفة وغير متوقعة.

عـــــدم الاســـــتقرار

وتقول الدكتورة بيلد: ان مثل هؤلاء الاطفال يتعرضون لنماذج سلوكية عنيفة كوسيلة لحل المشاكل وهم يعيشون فى جو غير مستقر وذلك لان النساء اللائى يتعرضن للضرب يضطررن الى مغادرة البيت بدون تخطيط مسبق ويتنقلن بين اماكن مختلفة للاقامة فيها او يفضلن الاقامة فى الملجأ ويعانى الاطفال ايضا بين الحين والاخر من بعض الظواهر السلبية مثل عدم عودة الاب الى المنزل أو مغادرته له بصفة مستمرة، الامر الذى يتسبب فى اثارة مشاعر الخوف فى نفوس الابناء ويقلب حياة الاسر راسا على عقب.

وتقول الدكتوره بيلد انه بصرف النظر عن ان النساء اللائى يتعرضن للضرب وكذلك ابناؤهن يعيشون فى واقع مخيف وغير مستقر فى فترات مختلفة من حياتهم، فإن حياتهم عباره عن سر - حيث انه محظور عليهم ان يبوحوا بأى شىء - وهذا الوضع الذى يكون لزاما عليهم فيه ان يحفظوا السر يعتبر صعب للغاية من الناحية النفسية، كذلك فان الاطفال الذين يشاهدون مظاهر العنف ويشعرون بالآلام التى تعانى منها الام يحاولون فعل اى شىء من اجلها - ولكن تصدر اليهم الاوامر بان يلزموا الصمت حيث محظور عليهم التدخل او فعل اى شىء، ولذلك تسيطر عليهم مشاعر الخوف ويشعرون بانه لاحول لهم ولاقوة.

وفى بعض الاحيان يكون لدى الاطفال اتجاه لتحمل مسئولية ماحدث ويراودهم شعود بالذنب ولذلك من الاهمية بامكان ان نشعرهم بانهم غير مسئولين عما يحدث وانه لايمكن ان نتوقع منهم ان يحلوا مشاكل الكبار.

وتقول بيلد: «بالاضافة الى واقع الحياة القاسى فإن هؤلاء الاطفال يتعرضون لصراعات حسية ونفسية لانهم يجب ان يشعروا بالولاء ويظهرون هذا الولاء او الانحياز لاحد الوالدين، ومن ثم فإن العلاقات بين هؤلاء الاطفال واهلهم لاتكون طبيعية لانه من المعروف انه ليس من حق الطفل ان يدخل فى مواجهة مع اهله ولكن نظرا لانه يستوعب الواقع القاسى الذى تعيش فيه امه يكون من الصعب عليه ان يشعر بالحب تجاه الاب الذى يعتبر فى كثير من الاحيان الشخصية المحببة لدى الاطفال، وفى كثير من الابحاث نجد بما لايدع مجالا للشك ان مشكلة الاطفال تنعكس فى الجرائم وفى مشاكل السلوك.

ومشاكل اطفال النساء اللائى يتعرضن للضرب لاتظهر دائما على السطح ولذلك من الضرورى ان يتعرض القائمون على معالجة ورعاية مثل هؤلاء الاطفال الحذر وان يكونوا على درجة عالية من الكفاءة من اجل مساعدة هؤلاء الاطفال على التغلب على مشاكلهم ليس فقط فى نفس المرحلة التى يتعرضون فيها للعنف او يشاهدونه ولكن ايضا بعد ذلك بعدة سنوات حيث يكونون فى حاجة الى الدعم والمساعدة من اجل نسيان الواقع المرير الذى مر عليهم.

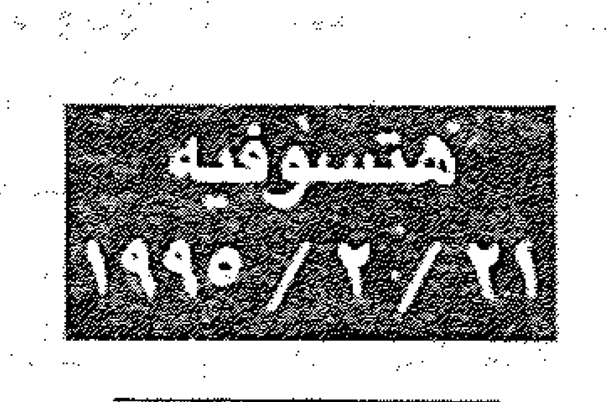
موضـــوع جـــديد

وتقول الدكتورة بيلد انه من المهم تدريب الكوادر التى سوف تتولى رعاية هؤلاء الاطفال وحل مشاكلهم - ويجب ارسال تلك الكوادر الى مؤسسات التعليم المختلفة مثل المدارس ورياض الاطفال وان تدرج فى مناهج التعليم مواد جديدة مثل منع العنف فى الاسرة كموضوع جديد مثل باقى الموضوعات الجديدة الاخرى التى ادرجت فى مناهج التعليم (تدريس الجنس وماشابه ذلك) ومن الوسائل الاخرى لمساعدة هؤلاء الاطفال الذين يشاهدون ويعايشون العنف فى اسرهم هى مساعدة الاباء والامهات انفسهم وذلك بهدف حماية ابنائهم بالدرجة الاولى، ويجب تمكينهم ومساعدتهم على ان يكونوا أباء طيبين.

وتقول الدكتورة بيلد انه على عكس الرأى السائد فإنه الطفل الذى يعانى من العنف لن يتحول بالضرورة الى رجل عنيف او الى ضحية للعنف. فهذه خرافة يجب اسقاطها والقضاء عليها - حيث انه خلال فحص عينات كثيرة من الاسر التى تعانى من العنف اتضح ان نسبة كبيرة من الاطفال لم يتحولوا الى اشخاص يضربون الاخرين او يتعرضون للضرب.

■■■■■■■

مصر والمواجهة مع اسرائيل



موردخاى فارتهايمر



■ أورد توم فريدمان فى مقال «الخروج من مصر - الجزء الثانى» والمنشور فى صحيفة نيويورك تايمز التفاصيل الكاملة للمواجهة التى حدثت بين وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز ونظيره المصرى عمرو موسى خلال اجتماع وزراء خارجية اسرائيل ومصر والأردن ومندوب منظمة التحرير الفلسطينية الذى عقد فى العاصمة الامريكية واشنطن، وهذا فى إطار ائتلاف السلام الذى بادر بتشكيله وزير الخارجية الامريكى، وبغض النظر عن التفاصيل التى أوردها فريدمان عن هذه المواجهة فإن فريدمان يطرح رؤية خاصة به لتفسير التدهور الذى ألم بعلاقات البلدين خلال الآونة الأخيرة فيرى فريدمان ان مثل هذه الظاهرة تعد نتيجة للصراع على زعامة منطقة الشرق الأوسط فى ظل السلام الذى يقترب رويدا الى المنطقة.

وتتخوف مصر وعلى حد اعتقاد فريدمان من فقدان زعامتها للدول العربية وبلدان شمال افريقيا، هذه الزعامة التى عمل الرئيس حسنى مبارك على تحقيقها على مدى سنوات طوال. ومن جهة أخرى فمن المحتمل ان يكون هذا الخوف نابعا من احتمال قيام اسرائيل بفضل تفوقها التكنولوجى والاقتصادى بشغل هذه المكانة التى تتمتع بها مصر حاليا فى منطقة الشرق الأوسط، ومع هذا فإن التفسير الذى يطرحه فريدمان يبدو مثيرا.

ومن الواضح لكل من يرصد ا لتطورات السياسية التى تشهدها منطقة الشرق الاوسط منذ عام ١٩٧٩ - أى العام الذى شهد التوقيع على اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية - أن الصراع على زعامة منطقة الشرق الأوسط ليس بالعامل الوحيد الذى يتحكم فى السياسة التى ينتهجها مبارك حيث إن خوف الرئيس المصرى نابع من احتمال ان تتطور مسيرة السلام على نحو لايرتضيه ولايرضى العرب. وسيكون مثل هذا التطور مخالفا للمخططات العربية الرامية إلى اضعاف إسرائيل، والقضاء عليها فى مرحلة لاحقة.

وكما هو معروف فإن السلام المصرى الاسرائيلى لم يتحقق بفضل جهود رابين أو مبارك، وانما تحقق فى عهد كل من رئيس الوزراء السابق مناحيم بيجين، والرئيس المصرى السابق أنور السادات، ولذلك فحينما تولى الرئيس مبارك مقاليد السلطة فى اعقاب اغتيال الرئيس السادات كانت اتفاقية السام قد تشكلت من الناحية الرسمية. وعلى الصعيد الاسرائيلى فقد تلقف كل من إسحاق شامير وإسحاق رابين هذه الاتفاقية من مناحيم بيجين الذى اعتزل العمل السياسى بعد رحيل السادات ببضع سنوات. فيما يتعلق باسحاق شامير فقد عارض شامير كما هو معروف اتفاقيات كامب ديفيد حين التوقيع عليها، ولم يكن من المتحمسين لهذه الاتفاقية حتى بعد التوقيع عليها، ومن هنا فلم يحرص على توسيع إطار هذه الاتفاقية وتطبيقها على عرب يهودا والسامرة وغزة، وهذه بموجب «خطة الحكم الذاتى» التى تم تحديد اطرها العامة فى اتفاقيات كامب ديفيد التى تم التوقيع عليها مع مصر.

اما رابين فقد حاول بعد أن تولى مقاليد السلطة فى عام ١٩٩٢ ان يسير فى وجهة مخالفة للوجهة التى سار عليها شامير، فحاول رابين ان يجعل من اتفاقية كامب ديفيد وسيلة لدفع

مسيرة السلام، تلك المسيرة التى تدفعها حكومته الى الدرجة التى ستؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية فى حدود ١٩٦٧.

وفيما يتعلق بالرئيس مبارك فإنه لم يكن سعيدا بالاتفاق الذى وقعه السادات مع رئيس الوزراء مناحيم بيجين، ولذلك عمل منذ أن تولى مقاليد السلطة على أن يقلل من شأن التعهدات التى أخذتها مصر على عاتقها فى كل مايتعلق باتفاقية السلام مع إسرائيل.

وقد بدأت فى عهد مبارك اولى علامات التدهور فى علاقات «السلام» المصرية الاسرائيلية فتحول السلام الى سلام بارد. ومن هنا فإن نقطة الانطلاق التى اتبعها فريدمان فى مقاله والتى مفادها ان هذا التدهور ناجم عن التنافس على زعامة منطقة الشرق الأوسط ليست صحيحة، ولاتتماشى مع معطيات الواقع السائد منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن.

واستشهد فريدمان فى مقاله بالملاحظة التى ذكرها المراقب الروسى فيكتور بوليسيفاك الذى حضر اجتماع وزراء الخارجية الذى عقد فى واشنطن، والتى ادلى بها عند رؤية المواجهة الحادة التى حدثت بين وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز ووزير الخارجية المصرى عمرو موسى فقد ذكر هذا المراقب «كنت اتصور ان العلاقات بينكما أفضل بكثير» وقد عقب فريدمان على مااستشهد به بقوله: «نعم فيكتور يجب أن تعيد التفكير من جديد، إن هناك منافسة حاليا على زعامة منطقة الشرق الأوسط، إن هذه المنافسة تعد استمرارا لما حدث منذ ثلاثة الاف عام أى بعد خروج بنى اسرائيل من مصر ويعاول نسل فرعون، ونسل بنى اسرائيل حاليا النزاع على زعامة المنطقة.

ووفقا للتفسير الذى يطرحه فريدمان فإن مصر قامت بعد التوقيع على اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية فى عام ١٩٧٩، خاصة فى عهد مبارك بتوسيع إطار مسيرة السلام، وسعت الى ضم الدول العربية الى هذه المسيرة حتى تتوصل الى سلام على غرار نموذج السلام المصرى الاسرائيلى. وتفيد صحيفة نيويورك تايمز أيضا ان مصر قامت بهذه الجهود بغرض كسر العزلة التى فرضت عليها فى أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام مع اسرائيل.

ضوء احمر فى قصر الرئاسة

وقد أدركت مصر مع مضى الوقت، ووفقا لتفسير فريدمان، أن هذه الاتفاقية حسنت من مكانتها الدولية، وأدخلت الى خزانتها اموالا طائلة. وتحولت مصر مع مضى الوقت الى جهة تقوم بلعب دور الوساطة بين اسرائيل وبين الدول العربية، كما تحولت الى قناة للدبلوماسية الامريكية فى المنطقة. ومع هذا فقد اتضح لمبارك بعد أن تصافح رابين وعرفات فى واشنطن، وبعد ان تم التوصل الى اتفاق السلام الاردنى الاسرائيلى ان مصر اصبحت بمفردها على الساحة، وتزايدت شدة هذا الاحساس بالعزلة بعد أن ادركت ان هناك مفاوضات تتم دون وساطتها او دون علمها بين عمان والبحرين والمغرب وتونس وبين اسرائيل، حول اقامة مكاتب اتصال لاسرائيل فى هذه الدول. واشعلت هذه الاتصالات الضوء الاحمر فى غرف السلطات المصرية التى احست انه يتم تهميش مصر سياسيا فى منطقة الشرق الأوسط، وأن اسرائيل تستعد لشغل مكانتها. ودفع هذا التقدير المصريين ووفقا لتقدير فريدمان لوضع العقبات على درب العلاقات التى تقيمها اسرائيل، ولكبح مسيرة السلام.

ويرى فريدمان أيضا ان الخطوتين اللتين اتخذتهما مصر مؤخرا والمتمثلتين فى عقد قمة الاسكندرية التى شارك بها العاهل السعودى الملك فهد، والرئيس السورى حافظ الأسد، والمعركة التى تحوضها مصر ضد اسرائيل بشأن التوقيع على اتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية مرتبطتان بشكل وثيق بالنزاع على زعامة منطقة الشرق الأوسط، وهذا هو التفسير الذى يطرحه فريدمان فى مقاله بصحيفة نيويورك تايمز.

وعند النظر الى التطورات التى شهدتها العلاقات المصرية الاسرائيلية منذ أن تولى مبارك مقاليد السلطة فى مصر نجد أن فريدمان اكتفى عند تحليله لهذه العلاقات بما حدث فقط فى الآونة الأخيرة، وتجاهل فى المقابل العديد من النقاط الهامة الخاصة بتاريخ العلاقات المصرية الاسرائيلية على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، ومن هنا فليس النزاع على زعامة منطقة الشرق الأوسط سوى مظهر واحد فقط، ومرحلة أخرى من مراحل الصراع العربى ضد اسرائيل وضد اليهود، هذا الصراع الذى يعود تاريخه الى قرن مضى.

وفى الواقع فقد تبنت مصر منذ ان تولى مبارك السلطة العديد من الاجراءات المعادية لاسرائيل سواء على الساحة الدولية فى أوروبا وفى المؤسسات الدولية. وقد بادرت مصر سواء فى الأمم المتحدة أو المحافل الدولية بإتخاذ العديد من القرارات المعادية لاسرائيل. وسيجد كل من ينظر الى بروتوكولات مؤسسات الأمم المتحدة ان مندوبى مصر عملوا ومنذ خمسة عشر عاما ومنذ التوقيع على إتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية على اتخاذ العديد من القرارات المعادية لاسرائيل.

سلام على الورق

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين فمازال السلام على الورق فقط فبالرغم من وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين إلا أن هذه العلاقات تتسم بالضعف وعدم الاستقرار أضف الى هذا أنها مجرد علاقات جزئية. ويكشف النظر الى اتفاقيات كامب ديفيد ان مصر لم تنفذ جزءا كبيرا من تعهداتها خاصة تلك التعهدات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والثقافية تلك الجوانب التى كان من شأنها ان تؤدى إلى المزيد

من التقارب والوفاق بين الشعبين.

وبدلا من الاهتمام بالتقارب فإن وسائل الاعلام المصرية التى تعتبر وسائل حكومية تنشر أخبارا محرضة ضد اسرائيل دون اى تحفظ، وبدون ان تتخذ الحكومة اى رد فعل مناسب. وبالرغم من ان رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحاق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز لايتوقفان عن الاشادة كل أسبوع باسهام مصر فى مسيرة السلام إلا أن الطرف الآخر اى الحكومة المصرية لاتبالى فحينما اقيم على سبيل المثال منذ مايقرب من شهر معرض القاهرة الدولى للكتاب فإن الحكومة المصرية لم توجه الدعوة لاسرائيل للمشاركة فيه. وحينما نسوق هذا المثال فإنه فى سياق ثقافى اقتصادى ليست له أية صلة بالمنافسة على زعامة منطقة الشرق الأوسط. ويعبر هذا الأمر عن الحقيقة التى يتجاهلها فريدمان والمتمثلة فى أن مصر لم تصل بعد الى الوضع الذى ترغب فيه ان تتوصل الى سلام حقيقى مع اسرائيل.

وفيما يتعلق بقرارات قمة الاسكندرية التى أدانت اسرائيل لإنتهاكها الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية والتى اكدت على حق سوريا فى استرداد كل هضبة الجولان، وحق عرب يهودا والسامرة وغزة فى استرداد اراضيهم بما فيها القدس فإن هذه القرارات لاتعبر عن النزاع على زعامة منطقة الشرق الاوسط بقدر ماتعبر عن الصراع العربى ضد اسرائيل واليهود، هذا الصراع الذى ينته بالتوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، أو بالتوقيع على اتفاقية السلام مع الأردن، كما انه لم ينته بالتأكيد بعد التوقيع على اتفاق أوسلو مع ياسر عرفات.

وحينما عقد الرئيس المصرى حسنى مبارك مؤتمرا صحفيا فى القاهرة لبحث موضوع التسلح النووى فى منطقة الشرق الاوسط فقد صعد خلال هذا المؤتمر الحملة ضد اسرائيل وعاود الاعلان عن أنه لن يوقع على اتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية فى شهر ابريل المقبل نظرا لأن اسرائيل مزودة بالأسلحة النووية الأمر الذى يهدد الأمن القومى المصرى.

ومن الواضح وفى اعقاب الأمور التى ذكرها مبارك والتى تعد بمثابة الحلقة الأخيرة فى مسلسل تصريحاته وتصريحات حكومته المعادية لاسرائيل أنه من الأفضل ان يقوم رابين وبيريز بالعودة الى الواقع، وأن يتوقفوا عن الاشادة بدور مبارك الذى يصفوه بالصديق المخلص لاسرائيل.

■■■■■■■■■■

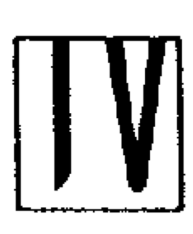
ليس من السهل التغلب على الازمة مع مصر

دافار ١٩٩٥/٢/٢٤

يعقوب لزر

■ ليس من الغريب ان يفشل وزير الخارجية شيمون بيريز والرئيس حسنى مبارك فى محاولتهما للتوصل الى حل للخلاف بين اسرائيل ومصر حول المسألة النووية، لانه منذ وقت طويل اتضح للمراقبين ان المبادره المصرية التى تهدف الى اجبار حكومة اسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية فى ابريل هى اكثر من مجرد خطوة تكتيكية من جانب مصر - فهذه المبادرة تخدم عدة اهداف مصرية اساسية فى مرحلة مابعد التوصل الى السلام بين مصر واسرائيل.

ان مصر تسعى الى استعادة مكانتها الرائدة فى العالم العربى، والصراع السياسى الذى تخوضه من اجل افقاد اسرائيل لقدراتها النووية، يخدم هذا! الهدف جيدا - ذلك لأن جميع الدول العربية بدون استثناء ترغب فى القضاء على الخيار النووى الاسرائيلى حيث ترى ان هذا الخيار يشكل تهديدا لها حتى فى عهد السلام طالما ان العرب لايملكون خيارا نوويا



ايضا.

كذلك فان مصر التى تعتبر نفسها اكبر دولة عربية والدولة الرائدة فى منطقة الشرق الاوسط، تتخوف من ان يؤدي توسيع نطاق التسويات بين اسرائيل والدول العربية الاخرى مثل الاردن وكذلك الفلسطينيون - إلى تفوق اسرائيل فى المنطقة على مصر.

بالاضافة الى ذلك فان مصر فى عهد السلام تقبل تأكيد وزير الخارجية شيمون بيريز من ان اسرائيل يجب ان تكون دولة متساوية فى الحقوق وفى الواجبات فى المنطقة مثل باقى الدول الاخرى وهي على استعداد للموافقة على ان تكون لاسرائيل اتفاقيات اقتصادية مع باقى دول المنطقة على اساس المساواه - ولكن مصر تطالب اسرائيل بالتنازل عن تفوقها على المستوى الامنى من اجل ان تحظى بهذا الوضع.

ومن وجهة النظر القومية المصرية فان حيازة اسرائيل للاسلحة النووية يؤثر على مكانة مصر السيادية فى المنطقة وانها تحقق بذلك تفوقا يمكنها من ان تملى ارادتها على الدول المجاورة وحكومة مصر ليست على استعداد لقبول ذلك باى حال من الاحوال.

ومعارضة مصر للتفوق النووى الاسرائيلى قد برزت مؤخرا فى ادعاءات وزير الدفاع المصرى السابق الجنرال ابوغزالة الذى ذكر فى كتابة - الذى صدر منذ فترة ان اسرائيل سوف تهدد مصر بالحرب فى المستقبل ولذلك يجب سلبها قدراتها النووية التى تمنحها تفوقا عسكريا جوهريا على مصر وعلى اى ائتلاف عربى.

ويرى الخبراء المتخصصون فى شئون مصر ان الصراع الذى يخوضه الرئيس مبارك ضد الخيار النووى الاسرائيلى يشير الى ان هناك تغييرا فى توجه مصر نحو السلام مع اسرائيل.

وكانت مصر قد سلكت طريق السلام مع اسرائيل منذ البداية من خلال رؤية مؤداها بانه على المدى الطويل سوف تنجح مع باقي الدول العربية الاخرى فى ابتلاع اسرائيل داخل الشرق الاوسط العربى وتحويلها الى دولة صغيرة تكون تابعة للرغبة الطيبة للدول العربية فى جميع النواحى ولكن طوال الاعوام الستة عشر الماضية من السلام بين مصر واسرائيل لم يجرؤ المصريون على العمل على تقويض اسرائيل واضعاف قوتها.

والان بدأ التغيير، عندما قرر الرئيس مبارك الخروج للعمل فى هذا المجال، نظرا لأنه ادرك ان محاولته ابعاد اسرائيل ووضعها في ركن الزاوية سوف يدعم موقفه في الداخل فى مواجهة المعارضة الاسلامية المتطرفة ذلك لان الراى العام المصرى وخاصة طبقة المثقفين تبدى تضامنا وتأييدا لصراع الرئيس حسنى مبارك للقضاء على الخيار النووى ويتضح من كل ماقيل سلفا ان الازمة بين مصر واسرائيل بشأن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية هى ازمة عميقة لن يكون من السهل التغلب عليها. وعلى الرغم من ان المصريين لاينوون الغاء معاهدة السلام مع اسرائيل بسبب عدم خضوعها لمطالب مصر بشأن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الا انه يبدو انهم لن يتنازلوا عن مطلبهم المبدئى وهو ان تتنازل اسرائيل عن خيارها النووي وبأسرع وقت ممكن.

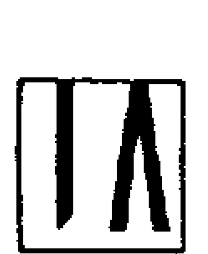
■■■■■■■

غطاء دافئ للسلام البارد

عل همشمار
١٩٩٥/٣/١٠

يوسف جاليلي

■ مازال السلام بين اسرائيل ومصر سلاماً بارداً من جانب العلاقات السياسية بين الدولتين، التى ازدادت برودا فى اعقاب الضغط المصرى على اسرائيل فى الموضوع النووى. فى المقابل، نجد ان التعاون الزراعى بين اسرائيل ومصر يعد نموذجا للعلاقات الدافئة التي تزداد توثقا كلما تعمقت اواصر التعاون، لصالح الشعبين، وقد وضحت هذه الحقيقة خلال الزيارة الأخيرة التى قام بها وفد مصرى لاسرائيل، وقد دارت المحادثات تحت رعاية ومشاركة وزير الزراعة يعقوب تسور



تراس الوفد المصرى المهندس فؤاد ابوالدهب والوفد الاسرائيلى البروفيسور شمونيل بوهوريلى. وقد دلت المحادثات على وجود رغبة صادقة لدى الدولتين لتعميق وتوسيع رقعة التعاون فى المجال الزراعى، عن طريق ضم دول اخرى للاطار الثلاثى - اى مصر واسرائيل والولايات المتحدة . خلال ١٥ عاما من التعاون بين الدول الثلاث، تم استثمار ٤٠ مليون دولار للتنمية الزراعية فى المناطق الصحراوية الجرداء، والابحاث المشتركة، وانتشار مزارع فى الصحراء الغربية ومشروعات أخرى مشتركة وقد قدمت الولايات المتحدة هذا المبلغ عن طريق الوكالة الدولية للتنمية ومقرها واشنطن، وهذا المبلغ لايتضمن التعاقدات بين شركات مصرية واسرائيلية خاصة، يتم فى اطارها استيراد مستلزمات انتاج من اسرائيل، مثل صنابير للرى، وبذور وشتلات والاستعانة بخبراء اسرائيليين فى احد المشروعات الخاصة الواقعة على بعد ٢٠ كيلو مترا من القاهرة، فى الجيزة.

وقد طرا تحول عام ١٩٩٣ على العلاقات التجارية بين الدولتين، بعد ان سارت ببطء منذ توقيع اتفاق السلام، وتشير البيانات الى وجود زيادة ملحوظة فى المجال التجارى، الذى تأثر فيما يبدو بالتسهيلات التى سنتها مصر فى اطار تجارتها الخارجية ومنح تأشيرات سفر الى اسرائيل لرجال الاعمال من شأن عملية السلام التى تتشكل فى المنطقة والقوة الكامنة فى التنمية التجارية بين الدول، ان تسهم فى اتساع العلاقات التجارية فى المستقبل.

بلغ حجم التبادل التجارى عام ١٩٩٣ حوالى ٢٠,٥ مليون دولار، مقارنة بـ ٢٤ مليون دولارا عام ١٩٩٢، وهو مبلغ لايتضمن استيراد البترول المصرى (٣٠٠ مليون دولار) تمثل التجارة الزراعية ٦٥٪ وتجارة المستلزمات المختلفة للزراعة ٢٠٪.

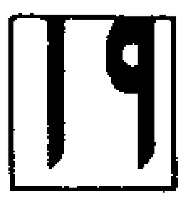
اما نصيب التبادل التجارى الصناعى فيبلغ ١٥٪.

بلغ حجم الصادرات الاسرائيلية ٩,٦ مليون دولار، منها ٢٢٪ انتاج زراعى طازج ومصنع، وحوالى ٥٩٪ مستلزمات أخرى للزراعة و١٩٪ انتاج صناعى اخر. اما الواردات من مصر فقد بلغت ١٠,٩ مليون دولار، منها ٨٥٪ انتاج زراعى طازج ومصنع و١٢٪ انتاج صناعى، ويمثل استيراد القطن المصرى ٥٢٪ من هذه الواردات. خلال ذلك العام يشير الميزان التجارى الى وجود عجز مقداره ١,٣ مليون دولار فى تجارة اسرائيل مع مصر وفى عام ١٩٩٤ ارتفعت الحركة التجارية بين الدولتين باكثر من ٥٠٪ يمثل فيها الجانب الزراعى حوالى ثمانية ملايين دولار ويبلغ حجم التبادل التجارى فى الاتجاهين حوالى ٣٠ مليون دولار وهناك ايضا تبادل تجارى غير مباشر عبر دول اخرى، تقدر قيمته بحوالى ٤٠ مليون دولار اخرى ولاتتضمن هذه الارقام كما قلنا شراء النفط ومشتقاته، والتى تبلغ حوالى ٢ مليون طن سنويا.

على ضوء اتفاقيات الجات والاتفاق التجارى الذى تم توقيعه مؤخرا بين الدولتين، يلاحظ التزايد التجارى فى مستلزمات الانتاج والرى والبذور وكذلك استيراد تبادلى مع مصر (منها بعض مواد البناء) مع وجود تراجع ملحوظ فى المشاكل الادارية والبيروقراطية المرتبطة بالتبادل التجارى بين الدولتين.

يقول البروفيسور بوهوريلى: انه من بين الاعمال الرئيسية التى نفذت عام ١٩٩٤، اعداد حوالى ٦٠٠ خريج مصر فى اسرائيل (وقد ساهمت الدانمارك فى تمويل المشروع)، واعداد ٢٠٠ خريج آخرين عن طريق دورات عقدت فى مصر، كما اقام خبير اسرائيلى فى منطقة النوبارية حيث كان يقدم المشوره والخبره الفنية فى مجالات الزراعة والاقتصاد الزراعى. ويضيف ان تدخلنا فى موضوع القطن ادى الى الاعتراف به كمشروع اقليمى سيشمل اسرائيل كشريك فى الاجراءات عن طريق مجلس القطن وفى هذا الاطار خصص الصندوق الدولى للقطن ٣ ملايين دولار، منها مليونان لاسرائيل وقد اشاد البروفيسور بوهوريلى بعمل قسم التعاون الدولى بوزارة الخارجية الذى وجه الدعوه لبعض اعضاء البرلمان ومديرى الزراعة التعاونية من محافظة الاسماعيلية لزيارة اسرائيل كما ذكر ايضا التعاون المثمر فى مجال مشروع (لابحاث المناطق الصحراوية)، والذى بدأ عام ١٩٨٢ وينتهى فى مارس ١٩٩٥، وسوف يتم الاعلان عن نتائج المشروع فى اطار مؤتمر دولى سيعقد فى القاهرة وفيما يلى بعض المسائل الرئيسية التى ستكون على جدول اعمال هذا المؤتمر عام ١٩٩٥:

- التعاون فى مجال نوعيه الانتاج، بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية.
- القيام بابحاث وعمليات تنمية فى مجال التشجير فى المناطق الصحراوية وايقاف الرمال فى سواحل شمال سيناء.
- التعاون لاقامة نظام بالكمبيوتر من اجل التخطيط السريع للمشروعات الزراعية الاستيطانية، بين مصر واسرائيل (عن طريق GARPAD اى مكتب التنمية والاستيطان) والولايات المتحدة.
- الاعداد للتعاون فى ابحاث زراعة ثمار البطاطس فى



درجات حرارة مرتفعة، من اجل تصديرها الى اوروبا.
- استمرار التعاون لانتاج البذور وتحسين جودتها عن تلك التى بالسوق المصرية.
- اجراء اتصالات بين شركة اجركسكو الاسرائيلية وبين جهات التصدير المصرية، من أجل التصدير المشترك (مصرى - اسرائيلى) الى دول الخليج.
- مشروع اجريتافى ٠٦ «جسر السلام» الذى سيمثل التقاء اساسياً فى الزراعة كنموذج للتعاون الاقليمى والدولى - كما يتم الاعداد لعقد (قمة الصحراء DESERT SUMMIT فى النصف الثانى من عام ١٩٩٥، فى مؤتمر دولى حول الصوامع فى القاهرة، يشارك فيه رؤساء دول وكبار الممثلين الدوليين من المنطقة ومن العالم العربى.

مزارعون يحملون شهادات اكاديمية: نتيجة القانون المصرى الذى يعطى مجانية التعليم الجامعى، يوجد عشرات الالاف من خريجى الجامعات العاطله. وقد قرر الرئيس حسنى مبارك ووزير الزراعة الدكتور يوسف والى توطين الصحراء الغربية التى تمتد على مساحة ٤ ملايين دونم، بهؤلاء الخريجين يحصل كل خريج على خمسة افدنة (٢٠ دونم) ووسائل الانتاج والتنمية الزراعية وتم اعداد اربعة الاف دونم للرى باستخدام معدات اسرائيلية وأدت هذه السياسة الى تزايد الطلب من جانب المزارعين والمثقفين من اجل المشاركة فى الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والندوات المتخصصة للزراعة فى اسرائيل. وهذا العام سيتضاعف عدد الحاصلين على منح دراسية ليزيد عن ١٢٠٠ طالب ومرشد زراعى.

وقد اشاد البروفيسور بوهوريلى بالتعاون المصرى - الاسرائيلى الوثيق فى المجال البيطرى، الذى حقق انجازات كبيرة فى مجال وقاية الابقار الحلوب فالابقار الاسرائيلية موجوده فى نفس القطيع الذى يضم الابقار الهولندية حيث تدر البقرة الاسرائيلية من سته الاف الى سبعة الاف لتر حليب سنويا، اما البقرة الهولندية فانها تدر مابين ٤٠٠٠ - ٤٥٠٠ لتر سنويا وقد نسب هذه الحقيقة الى تناسب البقرة الاسرائيلية مع المناخ المصرى، وهذه الحقيقة تفتح احتمالات لتنمية قطعان البقر الحالوب هناك.

فى المجال البيطرى مطروح مشروع للتعاون بين المغرب وتونس والاردن والسلطة الفلسطينية مع اسرائيل، ومصر والولايات المتحدة. وتنصب مجالات العمل الرئيسية على امراض الحيوانات على المستوى الاقليمى، واتخاذ الوسائل الوقائية لمنع انتشار الامراض والاشراف الادارى المشترك فى المجال البيطرى. وسوف يتم التوسع فى مجالات التعاون لتشمل الابحاث الخاصة بامراض الطيور والاثار الاقتصادية المترتبة على امراض الحيوانات. و بعد ثلاثة ايام من المباحثات المكثفة، تم وضع بروتوكول تفصيلى لتنفيذ المشروعات سابقة الذكر. طبقا لطلب رئيس اللجنة المصرية، المهندس ابوالدهب، تم الاتفاق على تنفيذ مشروعات جديدة مثل التسويق المشترك (عبر شركة اجركسكو) للمنتجات الزراعية الطازجة الى دول الخليج، وانتشار فرع نموذجى فى مصر (طبقا للتكنولوجيا الاسرائيلية المستخدمة فى النقب) واجراء ابحاث مشتركة للقضاء على الذبابة البيضاء التى تصيب القطن. وهذا البحث يمكن ان يمثل خطوة اولى فى التعاون بين الدولتين، اللتان يعتبر القطن هاماً لهما جداً. وقد اعربت اللجنة المشتركة عن تقديرها الخاص لساهمة مشروع (مريوط) ومعمل تجارب زراعة الصحراء الغربية فى توطين خريجى الجامعات كذلك اشادت بتنمية اقتصاد الالبان وتربية الابقار الاسرائيلية كمجال يسهم فى تنويع الاقتصاد الزراعى فى تلك المنطقة.

عندما تذكرت الجولة الشيقة التى قمت بها منذ اكثر من سنتين فى المزارع التى اقيمت بمساعدة اسرائيلية فى الصحراء الجرداء - قال لى عضو الوفد المصرى الذى صاحبنا خلال الجولة فى مصر، ان هذه المزارع تزداد ازدهارا واتساعا وتساهم فى التنمية الزراعية فى الصحراء الغربية.

■■■■■■■

هتسوفيه
١٩٩٥/٢/٢٤

الجـــدل وجـــذوره

موشيه ايشون

■ كتب أحد المحللين الكبار لصحيفة (نيويورك تايمز) عند تناوله لازمة العلاقات بين القاهرة والقدس «ان ذلك يعيدنا الى الوراء ثلاثة الاف عام، عندما ثار جدل كبير بين فرعون مصر وبين النبي موسى» بل انه وجد ان هناك تشابها بين الجدل فى تلك الحقبة وبين الجدل الحاد بين مصر واسرائيل فى وقتنا الحالى. وقتها مثلما هو الامر الان - يؤكد من خلال عرض الأبعاد المتشابهة والمشتركة للعهدين المذكورين: فى الحقبة البعيدة تركز الجدل بين المصريين والاسرائيليين حول قضية: من هو صاحب السيادة - هل فرعون الملك، ام سيدنا موسى: الذى جاء ليحرر شعبه من العبوديه. واليوم ايضا هناك جدل مماثل حول، من هو صاحب السيادة فى المنطقة - هل مصر ام اسرائيل؟

اريد ان اقول، ان المصريين يخشون ان تصبح اسرائيل ذات الوضع الأفضل فى الشرق الاوسط، وانها تدفع مصر الى الزاوية، وهى التى تتدعى لنفسها ريادة القومية العربية»

اشك فى امكانية التشبيه بين الجدل الذى دار بين سيدنا موسى وبين الفرعون وبين ذلك الجدل الدائر حاليا بين الرئيس المصرى حسنى مبارك، وبين رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق رابين، حول قضية حظر انتشار الاسلحة النووية، هناك اختلاف فى الغرض بين هذا الجدل وذاك، وان كان على هامش الامور يمكن ان نجد نقطة او نقطتى تشابه بين الخلافات التى كانت منذ ثلاثة الاف سنة وبين الجدل السياسى الدائر حاليا. المشترك بين العهدين نجده فى تلك الايه الوارده فى سفر الخروج [هيا نتريص به حتى لايتعاظم].

لقد اوضحت القيادة المصرية، بزعامة الرئيس حسنى مبارك، فى عدة مناسبات ان هدفهم هو إعادة اسرائيل الى «حجمها الطبيعى» مثلما كانت قبل حرب الايام السته، فالهدف المصرى هو تحجيم اسرائيل وسلبها كل مكاسبها الاستراتيجية وفوق كل ذلك، الحيلولة دون ان تتوسع اقتصاديا داخل الدول العربية المحيطة بها وكذلك البعيدة عنها فى الخليج، وفى تونس والمغرب. و فى الهجوم «النووى» الذى تشنه على اسرائيل تحرض مصر الدول العربية، بالقول ان اسرائيل تمثل خطراً شديدا على العالم العربى كله لما تمتلكه من سلاح نووى. ويأمل المصريون بهذه الطريقة احباط توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبين دولة اسرائيل. اننا لانعلم ما اذا كان هذا الهجوم المصرى سيردع الدول العربية عن اقامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل ام لا ومع هذا نجح المصريون فى خلق جبهة عربية هدفها اجبار اسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

بالطبع هذا امر لايريح اسرائيل، بل يضع عبئا كبيرا على دور اسرائيل فى دفع عملية السلام فى المنطقة. ليس هذا فقط، بل ان بعض الدول العربية الغنية تعترض حاليا على انشاء بنك شرق اوسطى للتنمية الاقتصادية، بزعم ان اسرائيل لن تسيطر فقط على هذا البنك، بل على اقتصاد الدول العربية، ومن أبرز الدول المعارضة، العربية السعودية والى جانبها اغلب الدول الخليجية ومن بينها عُمان التى كانت تنوى فتح «مكتب إتصال» فى اسرائيل وفى المقابل السماح لاسرائيل بفتح مكتب مماثل لديها. لقد أكدت الدول العربية الرافضه لانشاء بنك شرق اوسطى، انه طالما أن اسرائيل تواصل الاحتفاظ «بارض محتلة» فى الضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان، فلامجال للتعاون معها. يحتمل الا تكون مصر قد قصدت احباط مشروع انشاء بنك شرق اوسطى للتنمية الاقتصادية. بل هناك من يقولون انها مهتمه بانشائه. ولكن مما لاشك فيه ان الهجوم المصرى المركز ضد اسرائيل قد جعل الدول العربية تتحفظ على انشاء البنك، هناك ايضا رأى أخر، بان مصر تقف بشكل غير مباشر وراء رفض الدول العربية الغنية المشاركة فى انشاء البنك. فى هذا الصدد يشيرون الى الملك فهد ملك السعودية الذى شارك فى «قمة الاسكندرية»، وهى القمة التى هاجم فيها الرئيس مبارك اسرائيل واتهمها بانها تسعى للسيطرة على العالم العربى بقوة السلاح النووى الذى تحتفظ به. ليس هناك مايمنع اذن من ان يكون القرار السعودى بعدم المشاركة فى البنك الشرق اوسطى

قد صدر بالذات بايحاء من مصر وعليه، ليس هناك اى أهمية كبيرة للسؤال - هل المصريون وراء رفض الدول الخليجية المشاركة فى بنك الشرق الاوسط؟ هناك امر أخر واضح، وهو ان التحريض الذى تقوم به مصر ضد اسرائيل قد قوى من شوكة الدوائر المعادية لاسرائيل فى الدول العربية.

ان الهجوم النووى المصرى المستمر ضد اسرائيل لايسهم فى دفع عملية السلام فى المنطقة بل انه يضع الكثير من علامات الاستفهام امام حقيقة العلاقات بين القاهرة وبين القدس، هناك مثلا، قرار الرئيس مبارك باستدعاء السفير المصرى لدى اسرائيل - محمد بسيوني - لاجراء «مشاورات» فى القاهرة وهو أمر لايتماشى مع اى علاقات طبيعية بين دولتين، انما يشير الى وجود ازمة فى العلاقات بين البلدين. ولايقتصر الجدل على مسألة هل ستوقع اسرائيل على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ام لا بل انه اعمق من ذلك كثيرا لقد كشف فضلا عن النوايا المصرية لاضعاف اسرائيل واجبارها على العوده الى حدود ماقبل حرب الايام السة، وعزلها على الساحة الشرق اوسطية حتى لو وافقت دول المنطقة على اقامة علاقات دبلوماسية معها تعارض مصر تنمية العلاقات التجارية مع اسرائيل، على الرغم من تعهداتها وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد، فمازالت القاهرة تمتنع عن تطوير علاقاتها الاقتصادية مع القدس، صحيح ان القادة المصريين يحاولون اخفاء نواياهم بمختلف التفسيرات، ولكن لايمكن نفى حقائق فعلية على الساحة. فى المقابل تمارس القاهرة نفوذها أيضا على دول أخرى على الساحة العربية حتى لاتوثق علاقاتها الاقتصادية مع دولة اليهود.

ويجدر التأكيد على انه على مر وقت طويل لم تكن اسرائيل منتهية لما يجرى خلف ظهرها فى القاهرة. بل كنا نسمع من حين لأخر تصريحات متفائلة جدا فى كل ما يتعلق بالعلاقات بين القدس والقاهرة.

وباتت الحكومة الاسرائيلية تنظر الى الرئيس مبارك والى وزير الخارجية عمرو موسى على انهما صديقان قلبا وقالبا، وان صداقتهما تتعدى المعايير المتعارف عليها فى اى علاقات بين الدول الصديقة.

وقد مارس وزير الخارجية شمعون بيريز دلاله اكثر من مرة على وزير الخارجية المصرى، عمرو موسى فقد أعتقد انه سيعمل فى صالح اسرائيل اثناء المناقشات مع منظمة التحرير والمفاوضات البطيئة مع سوريا. ولكن مصر لم تؤيد الموقف الاسرائيلى فقط، بل انها وقفت فى اغلب الاحيان علنا ضد اسرائيل، وهى تضم صوتها الى الاصوات المنبعثة من دمشق، والتى تقول انه على دولة اسرائيل الانسحاب من جميع «المناطق المحتلة» حتى أخر سنتيمتر.

الاكثر من هذا، فان مصر التى ارتدت ذات يوم ثوب «الوسيط العادل» بين اسرائيل ومنظمة التحرير، تؤكد تأييدها القاطع لاقامة دولة فلسطينية مستقلة فى جميع المناطق التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، بما فى ذلك اعادة تقسيم القدس.

الا ان الحكومة الاسرائيلية احتاجت وقتا طويلا حتى تعرف كيف تحسن قراءة الخريطة الشرق أوسطية والوصف التى تراه مناسباً لاسرائيل. يقولون ان وزير الخارجية شيمون بيريز، قد بدأ يدرك الامور بعدما التقى بعمرو موسى فى بليرهاوس بواشنطن فقد قام وزير الخارجية المصرى فى هذا اللقاء بافراغ كل شحنة الكراهية التى كان يكنها فى نفسه. فقد هاجم اسرائيل بشدة ليس فقط بسبب رفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، بل ذكر ايضا سياسة اسرائيل العدوانية ضد مصر، مثلما اتضحت خلال حربى عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ وقد فاجأ عمرو موسى وزير الخارجية وارين كريستوفر، وممثل وزير الخارجية الروسى فى هذا الشأن. وبالطبع فوجىء وزير الخارجية بيريز ولم يبق امامه سوى ان يرفع صوته ليرد على حماقة وزير الخارجية المصرى.

تقوم العلاقات الودية بين دولتين على اساس الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة صدق من قال، لو كانت مصر مثل بلجيكا، والاردن مثل لكسمبورج وايران مثل فرنسا، ماكان هناك اى مانع فى ان توقع اسرائيل على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ولكن بما اننا نعيش فى الكوكب العربى، فإنه لايمكننا ان نحدد سياسة اسرائيل طبقا للمعايير الاوروبية الغربية. لهذا السبب ليس أيضا من السهل بناء علاقات ودية بين دول المنطقة، خاصة وان المصالح السياسية والاقتصادية والامنية غير مشتركة دائما، وبالتالى فان الثقة المتبادلة غير موجودة. مما لاشك فيه اننا لم نصل بعد الى الثقة المتبادلة مع الدول العربية، و لاتزال مصر تتشكك فى نوايا اسرائيل فمصالحها على ساحة الشرق الاوسط تختلف عن المصالح الاسرائيلية، التى تسعى الى التعايش السلمى مع كل شعوب المنطقة. و طالما لم نتوصل الى علاقات ثقة كاملة بسبب المصالح التى لاتزال مختلفة بين شعوب المنطقة. فمن الصعب الحديث عن صداقة وتفاهم بين الدول وبناء على ذلك ليس من السهل تقليص التناقضات التى

تفصل بين القاهرة والقدس.

كما قلنا تطمع القاهرة فى موقع الصدارة بالشرق الاوسط، يعتقدون فى القاهرة ان اسرائيل قد تعرقل مصر عن تحقيق هذا الهدف، من هنا ايضا ينبع الهجوم المصرى على اسرائيل هذا الهجوم سوف يستمر حتى لو تم التوصل الى حل مابين الدولتين فى اعقاب اللقاء بين بيريز والرئيس مبارك. وعلى هذا علينا ان نرى الامور على علتها، من خلال نظرة واعية، بدون الاستغراق فى الهوس والاوهام والقول اننا قد وصلنا الى حيث الراحة والسكينه منذ التوقيع على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل. اننا لم نصل الى الراحة المأمولة. اننا نشهد من حين لآخر حالة اطفاء لحرائق صغيرة حتى نحافظ على علاقات سوية بين القاهرة والقدس، ولكن لا يمكن دائما التغلب على هذه الحرائق الصغيرة، طالما ان مصر تسعى الى إذكاء النار حتى تمنع - على حد قولها - التوسع الاسرائيلى فى الشرق الاوسط.

لنقل الحقيقة، ليس هناك ماتتهم به مصر، اننا لم نصب باحباط نتيجة التقلبات التى طرأت على علاقات الدولتين انها طبيعية طالما ان القاهرة تقف الى جانب الدول المعادية لاسرائيل، من الصعب فى نفس الوقت ان نطالبها باظهار المزيد من الحب لاسرائيل، أو أن تفهم على الاقل وكما ينبغى ماهى احتياجاتها الامنية.

السلام بين اسرائيل ومصر، سلام بارد ولايبدو انه يمكن انعاش هذا السلام فى ظل الظروف لاتبقى سوى ان نقبل الامور على علتها لايجب ان يصيبنا الاحباط، ولاان نتحمس اكثر مما يجب لكل مايتعلق بالعلاقات بين الدولتين. يجب ان نسير على نبراس القول القديم (احترمه واحترس منه) فيما يتعلق بالعلاقات بين القدس والقاهرة. علينا ان نحترم الاتفاق مع مصر والمصريين الذين كانوا أول من وقعوا على اتفاق سلام مع اسرائيل، ولكن فى نفس الوقت حذار علينا ان نتجاهل الشك بانه فى يوم من الايام قد يتضح ان اتفاق السلام ليس بوليصة تأمين غير قابلة للتغيير.

عامة فى الحياة السياسية مثلما هو الحال فى الحياة العامة والخاصة، هناك مد وجزر، افراح واحباط و فيما يتعلق بالعلاقات مع مصر، فاننا نقف الآن أمام حالة من الجزر والاحباط ربما تتغير الاوضاع فى يوم من الايام ولكن كما قلنا ليس هناك مناص من اتباع سياسة (احترمه واحترس منه) والصحيح الان هو ان الشكوك كثيره جدا.

■■■■■■■

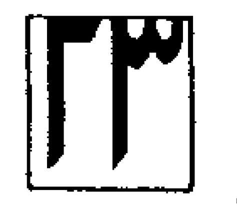
هتسوفيه
١٩٩٥/٢/١٦

حوار مع المستشرق الاسرائيلى د. زكى شالوم

مصر تستطيع ان تحقق بعض المكاسب عن طريق الضغط على الموضوع النووى

■ تتزايد خلال هذه الآونة حدة التوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية الى الدرجة التى يخيم فيها جو الأزمة على علاقات البلدين، وقد نجم هذا الوضع نتيجة لأن مصر تطالب اسرائيل بالتوقيع على اتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية.

وقد التقينا بالمستشرق الدكتور زكى شالوم الباحث بجامعة بن جوريون للتعرف على آرائه فى الوضع الحالى. وفيما يلى نص الحوار معه:



□ لماذا تصر مصر على توقيع إسرائيل على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية؟

- تصر مصر على هذا الأمر لسبب بسيط الا وهو أنها تستطيع ان تحرز بعض المكاسب عن طريق هذا الضغط الذى تمارسه على اسرائيل فى كل مايتعلق بالموضوع النووى. واذا نجحت مصر فى زعزعة مكانة إسرائيل على صعيد قدرتها النووية حتى لو كان هذا الامر عن طريق تقديم اسرائيل لأى تنازل رمزى فإن مصر ستبدو فى صورة الطرف الذى تمكن من إحراز مكسب سياسى استراتيجى من الدرجة الأولى اضف الى هذا أن مكانتها على الساحتين العربية والدولية ستزداد قوة. ويستطيع النظام المصرى الحالى بقيادة الرئيس مبارك وعلى هذا النحو من تحقيق مكسب لم يتمكن عبدالناصر او السادات من تحقيقه. وإذا لم تتمكن مصر من إحراز اى نجاح على هذا الصعيد فلن تخسر شيئا وسيعود الوضع الى ماكان عليه قبل البدء فى هذه الحملة المصرية المعادية للموضوع النووى. وعلى هذا النحو فلن يطرأ اى تغيير جوهرى على الوضع الراهن.

وأعتقد انه ليس من قبيل الصدفة ان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى هو الذى يتزعم هذه الحملة، وأن الرئيس مبارك يبدو بعيدا بعض الشىء عنها حيث ان نجاح الحملة سينسب الى مبارك، وفى المقابل فإنه سيبدو فى حالة فشلها فى صورة كمن ليس له يد فيها.

□ لماذا اختارت مصر هذا التوقيت لشن هذه الحملة؟

- يرتبط هذا التوقيت بطبيعة الحال باقتراب موعد انعقاد مؤتمر حظر نشر الأسلحة النووية فى شهر ابريل المقبل، ولكنى اعتقد ان هناك عاملا أخر أكثر اهمية ووثيق الصلة با لتسوية الاسرائيلية السورية. وأعتقد ان مصر تلوح لاسرائيل بأنها على استعداد لعدم التحدث فى موضوع التسلح النووى فى مقابل قيام الحكومة الاسرائيلية بتقديم تنازل امنى استراتيجى ضخم فى هضبة الجولان يرتبط ارتباطا وثيقا بقيام العرب بتقديم تنازل استراتيجى. وفى الواقع فإن العرب لايقدمون أية تنازلات ويحافظون على الوضع السائد منذ بداية الستينات، هذا الوضع الذى يحظى بقبول العالم العربى والولايات المتحدة الأمريكية.

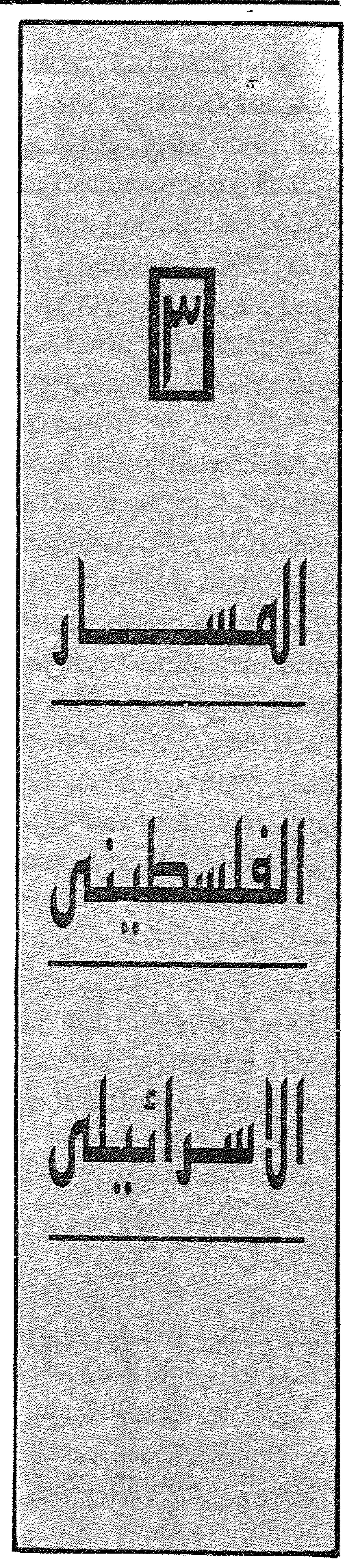
□ يتحدث وزير ا لخارجية المصرى عمرو موسى عن امكانية التوصل الى تسوية بخصوص هذا الشان فاية تسوية من الممكن التوصل اليها بين الطرفين؟

- ان صيغة التسوية التى يتحدث عنها عمرو موسى ترتبط كما يبدو بنزع الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط. وقد طرحت هذه الفكرة منذ بضع سنوات. ولكن لم يتم تنفيذها. واعتقد ان هذه الفكرة ليست ذات أية أهمية بالنسبة لدولة إسرائيل، وأوشك فى أن الدول التى اصبحت قاب قوسين أو أدنى من انتاج الأسلحة النووية مثل العراق أو ايران ستوافق على التوقيع على مثل هذه المعاهدة، حتى اذا وافقت على التوقيع عليها فإن هذه الدول تستطيع انتهاك هذه المعاهدة حينما تشاء.

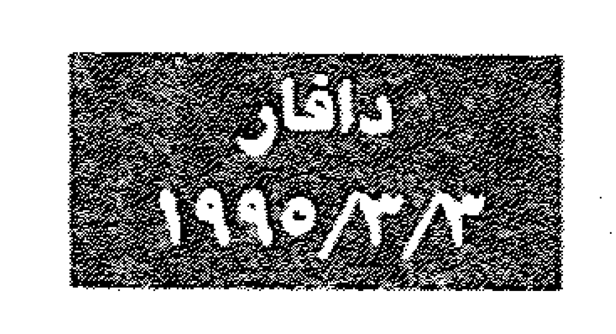
□ اضاف وزير الخارجية المصرى عمرو موسى ان مصر لن توقع على المعاهدة إذا لم تغير اسرائيل من موقفها، وأن الضغط قادم لاريب فيه. فما هى الضغوط التى كان يقصدها عمرو موسى، وكيف سيكون تاثير هذا الضغط على الأطراف فى الأزمة الحالية؟

- اعتقد ان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى يرغب فى أن يحصل على تأييد امريكى للموقف المصرى حتى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على إسرائيل، ولكنى اتصور أن موسى يعلم أن هناك تفاهما مشتركا بين اسرائيل وبين الادارة الأمريكية بشأن الموضوع النووى. ولاشك ان مصر ستنجح فى الحصول على تأييد الدول الأوروبية وغالبية دول العالم الثالث لمواقفها المعارضة للموقف الاسرائيلى. ولكننى لاأتصور ان مثل هذا الضغط سيدفع الحكومة الاسرائيلية للموافقة على التوقيع على هذه الاتفاقية، واتصور هذا الأمر رغم علمى ان هذه الحكومة على استعداد لتقديم بعض التنازلات، وأنها تتخوف من وقف مسيرة السلام، وحتى اذا فشلت مصر فى تحقيق اهدافها فإنها ستنجح فى المساس بمكانة اسرائيل وتصويرها فى صورة الدولة التى بمقدورها تطوير اسلحة الدمار الشامل، وأن شانها شأن العراق وإيران..

■■■■■■■■■



التسوية الدائمة الآن



يورام برى

■ لقد اقترحت القيادة الفلسطينية مؤخرا البدء على الفور فى اجراء مباحثات حول التسوية الدائمة. واعرب نائب وزير خارجيتنا يوسى بيلين موقفا مشابها ولكن حتى الان نجد ان قليلين فقط هم الذين يؤيدون موقفه. وعلى الرغم من ذلك فانه يجب مناقشة هذا الاقتراح بجديه.

جدير بالذكر انه منذ ان تبنى هنرى كيسنجر سياسة الخطوة خطوة - تبنت اسرائيل هى الاخرى هذه السياسة بقوه وبرزت مميزات هذه السياسة بصفة خاصة فى اتفاقية اوسلو، حيث ان مؤيدى هذه السياسة قالوا فى ذلك الوقت: «يمكن ان نتخذ خطوة صغيرة حتى تتاح لنا فرصة دراسة مدى نجاح العملية بعد ذلك» وكانوا قد ادركوا ان عدم الثقة سوف يتسبب فى عدم التوصل الى اتفاق مع الجانب الفلسطينى.

وكان هناك سبب آخر لتبنى هذه السياسة - ويتعلق هذا السبب بالساحة السياسية الداخلية فى اسرائيل حيث انه من الصعب اقناع الجماهير الاسرائيلية بأى تسويه تتعلق بتقديم تنازلات كبيرة، ولذلك يجب ان نتبع مع الجماهير سياسة «الخطوة خطوة» اى ان نهيىء الجماهير ونعودها بالتدريج على التسوية القادمه فى الطريق.

وفى واقع الامر فان سياسة الخطوة خطوة تعتبر استمرارا لسياسة الدونم دونم التى كانت متبعة فى المرحلة الاولى لقيام الدوله، وعندما كان من الواضح انه من المستحيل التوصل الى اتفاق داخلى حول هذا الهدف اصبح من الضرورى عدم الحديث عنه على الملأ. والمرحلة الاولى التى مرت منذ بدء تطبيق اتفاقية اوسلو تشير الى ان هذه التجربة قد نجحت فقط بصورة جزئية. ولذلك من الافضل البدء الآن فى معالجة التسوية الدائمة.

ان التأييد الكبير لاتفاقية اوسلو من جانب الجماهير الاسرائيلية قد نبع من اعتقاد الجماهير بان هذه الاتفاقية سوف تؤدى الى انحسار موجه الارهاب ووافق الفلسطينيون على ماكان يبدو فى نظرهم انه تنازل من جانبهم وذلك فى مقابل الاعتقاد بان السيطرة على غزة واريحا سوف تؤدى فى مرحله متقدمه الى تحقيق الحلم القومى الا وهو الاستقلال السياسى، وبعد اكثر من عام هناك شكوك تراود الطرفين بشأن امكانية تحقيق هذه الاهداف فمن ناحية الطرف الاسرائيلى نجد ان الحلم لم يتحقق حيث ان الارهاب مستمر، ومن ناحية الفلسطينيين نجد ايضا ان الحلم لم يتحقق حيث ان اسرائيل تبدو فى نظرهم لاتنوى الاستمرار فى عملية السلام.

وكان اكبر خطأ هو ان بعضنا اعتقد او تسبب فى خلق انطباع بان التسوية المرحلية سوف تؤدى الى انحسار الارهاب. فقد كان هذا هراء منذ البدايه، وقبل ان يوقع الاتفاق وبعد ان وقع اقترحت اكثر من مرة ان نمعن النظر فى النموذج الجزائرى، فبعد ان قرر الرئيس ديجول التوصل الى تسوية سياسية مع المقاومة زادت حوادث الارهاب هناك ولم تتراجع. وأدرك معارضو الاتفاق من الطرفين ان الارهاب سوف يتسبب فى نسف الاتفاق ولذلك فقد كثفوا من

جهودهم في هذا المجال والاعتقاد بان الارهاب سوف يزيد ولن يقل كان اعتقاد منطقي للغاية ولكن في هذا الصدد يجب ان نكون على دراية بالتاريخ.

وهذا الاسبوع نقلت بعض الصحف عن رئيس جهاز الامن العام السابق (الشين بيت) قوله انه في حالة عدم الاستمرار في الجهود نحو التسوية فسوف يزيد الارهاب، ولكن لم يكن هذا كل ماقاله الرجل حيث سمعت بنفسي يعقوب برى يقول: في حالة عدم الاستمرار في التسوية - فسوف يزيد الارهاب بسبب شعور الفلسطينيين بالاحباط وخيبة الامل، ولكن حتى في حالة الاستمرار نحو التسوية فان اولئك الذين يسعون الى افشال التسوية سوف يستمرون من جانبهم في ممارسة الارهاب وانا اتفق مع هذا الرأى. والفرق بين الحالتين - وهذا لم يقله برى - ولكنى افترض انه هو الاخر يوافق عليه انه سيكون معنا شريك فعلى في الحرب ضد الارهاب الاوهو الزعامة الفلسطينية.

اما في حالة عدم الاستمرار في التسوية فإن الشعب الفلسطيني بأكمله سيدرك انه ليس هناك مجال لتحقيق هدفه الوطني وانه لم يبق امامه الا وسيلة واحده وهي التكتل من اجل الجهاد.

من جانبنا فان كل من ايد اتفاقية أوسلو كان يعتقد ان المعارضين للتنازلات في المناطق سوف يوافقون على ابتلاع قرص الدواء المر اذا اعطى لهم في جرعات صغيرة ولكن اتضح ان الامر ليس كذلك. حيث ان المعارضة للاتفاقية قويه للغاية. والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو: اذا كانت الاقراص المره سوف تؤدى الى النتيجة المرجوه في نهاية الامر، فلماذا نعذب انفسنا لوقت طويل؟ ولماذا لانبتلعها دفعه واحده؟

ان مايجب ان نفعله ليس التنفيذ الفوري للاتفاقية الدائمة حيث ان هذا سابق لاوانه بل يجب اولا ان نوافق على الخطوات المؤدية الى هذه الاتفاقية النهائية. واذا وافقنا عليها فسوف ندعم الاغلبية الفلسطينية التي فقدت الثقة في النوايا الإسرائيلية.

في مثل هذه الحالة يمكننا ان نطلب من الاغلبية الفلسطينية ان تعمل على قمع الأرهاب. ويقال للفلسطينيين انه في حالة نجاحكم في قمع الارهاب فسوف نستطيع تطبيق التسويه الدائمة. واذا فشلتم فلن نستطيع التهاون في مصالحنا الامنيه.

وفي نهاية الأمر، وطبقا لاتفاقية اوسلو ذاتها من المتوقع ان تبدأ المفاوضات في شهر مايو ١٩٩٦ وقبل موعد اجراء الانتخابات لدينا سيكون من الصعب اجراء مفاوضات فعليه. والان لانجد صعوبة كبيرة في الحديث، وطالما هذه مجرد مفاوضات فقط فلن نتنازل عن اى شيء.

ويجب تجاهل معارضة المعارضة، حيث ان المعارضة تعترض على عملية السلام برمتها وسوف تعترض على اى اجراء سلمى حتى في حالة اتباع سياسة الخطوة خطوة، ولكنى لست متأكدا من ان اعتراض المعارضة هو الذي يعرقل القرار الخاص بالبدء على الفور في مفاوضات حول التسوية الدائمة، ولكن الشيء الذي يعرقل اتخاذ هذا القرار هو الازمة النفسية التي تعاني منها الزعامة في اسرائيل فيما يتصل برسم خريطة واضحة المعالم وقبول صورة الواقع وكذلك الاعتراف بضرورة مايجب ان تكون عليه التسوية الدائمة وطبيعة هذه التسوية. ذلك لان زعامة اسرائيل تعرف في داخلها مايعرفه معظم الشعب في اسرائيل وهو انه لن يكون هناك سلام حقيقي اذ لم يحصل الفلسطينيون على حق تقرير المصير.

وفي ايرلندا على سبيل المثال وحيث ان الصراع الدموى مستمر هناك لفترة اطول بكثير من الصراع الذي نخوضه نحن، نجدهم قد توصلوا الى قرار حاسم. والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو: لماذا لا نتعلم من التجربة المريرة للاخرين ونقلص فترة المعاناة بقدر الامكان.

■■■■■■■

عل همشمار
١٩٩٥/٣/٢

يجب على رابين أن يحسم

يهودا ليطانى

■ فى تصريح لصحيفة يديعوت احرونوت قالت الدكتورة حنان عشراوى من رام الله (مما لا شك فيه ان عملية السلام تعانى ازمة عميقة جدا، انها تتهاوى من على ارتفاع كبير هذه العملية تدور حاليا على كوكب اخر. لو استمرت هكذا، فسوف يتحطم كل شيء) فى واحد من اكثر الاحاديث تشاؤما وجهت عشراوى نقدا شديدا للقيادتين الفلسطينية والاسرائيلية وهذا امر نادر لانه عندما يدلى فلسطيني او فلسطينية بحديث لصحيفة او لوسائل اعلام غير فلسطينية وبخاصة اسرائيلية، فانهم يوجهون نقدهم الى الجانب الاسرائيلى ولايتطرقون الى الجانب الفلسطينى على الاطلاق. قالت عشراوى فى هذا الحديث، انه بسبب الحصار والبطالة والفقر والوضع المتأزم فى قطاع غزة فانهم فى الضفة (يتشككون فى العملية كلها، وليس من المؤكد تماما ان عرفات سيحضر اذا كانت غزة هى النموذج، فشكرا، لانريدها - انهم لايريدونها . هناك من يقولون فى الحجرات المغلقة انهم يفضلون البقاء مع الاسرائيليين. واخرون - خاصة رجال الاعمال، يبحثون عن طريقة للعودة الى احضان الملك حسين، لاتعتبر حنان عشراوى من انصار عرفات المخبولين. فعندما رفضت سياسته، قبل التوقيع على اتفاقيات القاهرة، تخلت عن منصبها كمتحدثة لوفد المفاوضات مع اسرائيل، ومنذ ذلك الحين وهى تصب كل نشاطها على مجال حقوق الانسان فى اسرائيل، وعندما تنتقد سياسة عرفات، فانها بعيدة عن الحسابات الشخصية وهذا النقد نابع من قلقها الصادق على مستقبل السلام بين الشعبين، والرغبة فى المحافظة على الكرامة الفلسطينية.

عندما سئلت عن المطلب الذى تعتبره جوهريا، والذى لايمكن ان تنتظم الامور بدونه، قالت عشراوى - المستوطنات تلك المستوطنات التى تركتها اسرائيل فى قطاع غزة وحول اريحا قالت (كان عليكم ان تخرجوا على الفور جميع المستوطنين من قطاع غزة ومن قلب الخليل - فمثل هذا العمل كان سيؤدى إلى خفض مستوى الارهاب) وما حدث على العكس حيث ارتفع (رغم انه فى الحقيقة لانعرف ماالذى يرتبط به مستوى الارهاب، هل بالمستوطنات ام غيرها، ام بالرغبة الاساسية فى مواصلة الصراع ضد اسرائيل، وبخاصة من جانب الجماعات الاسلامية المتطرفة) ان الفخ الذى دخلناه فى موضوع السلام مع الفلسطينيين، يكمن فى ربط الاسرائيليون بين الاستمرار فى المفاوضات وبين انخفاض معدلات الإرهاب ويشعر الفلسطينيون تحت وطأة الضغوط الاقتصادية السيئة فى غزة باليأس الشديد من تنفيذ التسويه، هذا الفخ ربما يستوجب تفكيرا جديدا تماما. الاتفاق يبدو فى البداية لعدد غير قليل من الاسرائيليين (ومنذ البداية لم يتحمس الكثير من الفلسطينيين لهذا الاتفاق) اتفاقا معقولا ومنطقيا اتفاق على مراحل حيث ان تنفيذ كل مرحلة فيه مشروط ببداية تنفيذ المرحلة التالية. رأت شريحة من الجمهور ان هذا الاتفاق اتفاقا منطقيا، يقيم اغلب سكان الضفة داخل قرى، إسرائيل تسيطر على هذه الضفة، فلماذا ندع الاقليمة الحضرية تسيطر على الاغلبية القروية، خاصة ان بعض هؤلاء القرويين يرغبون فى التعايش معنا فى السلام تحت الاحتلال ورغم انها كانت فكرة حمقاء من البداية، وتجربة معملية طبقت على بشر احياء، الا انها استمرت اكثر من سنتين، حتى ثبت فى النهاية انها فشلت فشلا ذريعا، واذا عدنا الى اراء حنان عشراوى التى تعيش فى خضم الاتجاهات التى تسود المناطق، بخاصة فى اوساط الطبقة القيادية، فان المخرج الوحيد الممكن الان يكمن بالذات فى الاسراع بتنفيذ الاتفاق، قبل ان نفقد كل ثمار انجازاته، أى ليس على مراحل بل على مرحلة او مرحلتين اى ليس منح جنين حكما ذاتيا حضريا كمرحلة ثانية بعد اتفاق غزة - اريحا أولا، وانما اخلاء جميع مراكز المدن فى الضفة الغربية من قوات جيش الدفاع، بما فى ذلك الخليل، واخراج المستوطنين الاسرائيليين من قلب المدينة، كمرحلة ثانية، لضخ الدماء فى شرايين المفاوضات فورا.

ان رئيس الوزراء فقط وليس غيره هو الذى يجب ان يحسم

الامر، وبسرعة والا فقد وفقدنا ذلك الانجاز الهام الذى بفضله حصل على جائزة نوبل، والحسم يعنى ان يقرر دفع المفاوضات، وهو مايعنى فى الاساس إخلاء عدد كبير من المستوطنات فى المناطق لو اتخذ رئيس الوزراء قرارا، فان الوضع المؤقت الحالى الذى يتأرجح بين عدم العمل وبين التردد، هو الذى سيحسم لنا ولرابين - ذلك الوضع الذى لاهو سلم ولاهو حرب اى وضع يعنى استمرار النزاع على نطاق اكبر بكثير، يشعر فيه الطرفان بالاحباط والعداء المتبادل.

ولكن بعد اللقاء الذى تم بين رئيس الوزراء وبين ممثلى حركة السلام الان، الذين اقترحوا اخلاء ٢٦ مستوطنة يقيم فيها سبعة الاف شخص، لم يبد ابدا ان رابين يميل الى هذه الاتجاه، فقد قال لممثلى حركة السلام الان، انه عندما يقتنع بان عرفات يكافح يقاوم الارهاب، يمكن مواصلة المفاوضات لتنفيذ الاتفاق المرحلى.

ان من يريد عن حق وعن صدق مواصلة تنفيذ الاتفاق مع الفلسطينيين - يدرك انه لايمكن تنفيذ تسوية أو اتفاق كهذا بدون اخلاء جزء على الاقل من المستوطنات. ان رفض الحسم، من خلال هذه المبررات أو تلك، سوف تزيد من صعوبة الازمة ومشاكلها، ثم يتقرر فى النهاية البدء فى اخلاء المستوطنات فى الضفة الغربية و قطاع غزه.

■ ■ : ■ ■ ■ ■ ■

اتحـــاد التناقضـات

على همشمار
١٩٩٥/٢/٢٤

بنحاس عنبرى

■ يمكن اعتبار اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالقاهرة وقرارها بمواصلة المفاوضات مع اسرائيل، نجاحا لياسر عرفات وادارة شئون منظمة التحرير حسبما يتراء له ـ الا ان الاجتماع فى القاهرة اكد ايضا ان قوة عرفات قد انهكت، وكشف عن الخلافات الداخلية داخل داره، ولم تكن فقط المعارضة المعروفة للجبهة الشعبية والديمقراطية هى التى قاطعت اجتماع عرفات، بل وايضا اكبر شخصيتين بقيادة حركة فتح، واللتان تعتبران تقريبا من الاعمدة الفقرية للمنظمة ـ ابومازن وفاروق القدومى، وقد اكد اجتماع القاهرة على العلاقة بين قدومى وابومازن اللذين يمثلان الجيل الجديد فى المنظمة، اكثر مما اكد على قدرة عرفات على المناورة. فلماذا هذه الخلافات، ولماذا لم يشارك ابومازن والقدومى فى الاجتماع؟ معروف للجميع الجدل بين عرفان وبين ابومازن. وابومازن يريد وضع بنيه مدينة لمنظمة التحرير ونزع سلاح منظمة فتح، والتركيز على التنمية الاقتصادية والديمقراطية للكيان الفلسطينى، وقدومى يقف على الجانب الآخر من المتراس. فهو يقول ان اتفاقيات اوسلو قد ابعدت منظمة التحرير عن اصولها واهدافها الحقيقية، وهو يكافح اساساً من أجل شرف المنظمة القديمة التى اضيرت بشدة من هذه الاتفاقيات فلماذا اتحد قدومى وابومازن، رغم موافقهما المتباينه؟ القضية برمتها تتعلق بترتيب الافضليات ان مايوجد بينهما اليوم هو جدل اخر مع عرفات، حول العلاقات مع الحكومات العربية، بينما وقع عرفات فى نزاعات مع أغلب الحكومات العربية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وعلى رأسها سوريا والأردن، اقام ابومازن وقدومى علاقات طيبة مع هذه الحكومات اننا نجد ان لقدومى مكانة طيبة فى دمشق، ولابومازن مكانة طيبة فى عمان والقاهرة والرياض هناك اهمية خاصة للعلاقات مع الدول العربية فى تلك المرحلة الحالية لعملية السلام، عندما تبدأ المحادثات بين اسرائيل ومنظمة التحرير حول اعادة انتشار الجيش فى الضفة الغربية وهكذا ظهر ارتباط واسع من المصالح العربية والفلسطينية، لمنع عرفات من الدخول الى الضفة الغربية ـ واذا ادخلته اسرائيل الى هناك رغم كل شىء، فان كل هذه القوى ستتحد فيما بينها من أجل ان يفشل عرفات فى الاختبار فى الضفة.

وجــود يقلـــق الاردن:

بالنسبة للدول العربية، من المعتقد ان الاردن قد تنظر الى دخول عرفات الى الضفة على ان خطرا أمنياً، حيث تعتقد انه سوف يحاول اطلاق يده داخل فلسطينى الضفة الشرقية، الا ان تاريخ عرفات لايبرر مخاوف الاردن لان عرفات حرص على مر السنين الا يثير فلسطينى الاردن ضد حكومتهم حتى الاحداث التى وقعت فى الاردن، والتى ادت الى الأزمة الكبرى التى اطلق عليها (ايلول الاسود) كانت بسبب حواتمه وحبش ـ وليس عرفات ـ اللذين دفعا الفلسطينيين الى المواجهة الكبرى مع الاردن ووقوع مذبحة بشعة ولكن اذا درسنا الامور جيدا اليوم، نجد الاردن فى غاية القلق من وجود عرفات القريب، ومن احتمال ان تصبح هناك حدودا مشتركة مع الفلسطينيين، بزعامة عرفات. فى بداية المحادثات بين الاردن واسرائيل حول ترسيم الحدود اطلق الاردنيون مفاجأة عندما رأوا فى اسرائيل الجانب الذى يرسم معهم الحدود الخاصة بالجزء الفلسطينى ايضا والواقع حاليا تحت سيطرة جيش الدفاع والمؤكد انهم يفضلون حدود مشتركة مع اسرائيل، وليس مع الفلسطينيين.

كذلك معروف أمر النزاع بين عرفات وبين الرئيس السورى، حافظ الاسد، ويعتبر تصعيد الارهاب من جانب المنظمات الاسلامية التى تتخذ من دمشق مقرا لها، فى الوقت الذى يقف فيه عرفات على أعتاب الضفة، نوعا من وضع العراقيل امام عرفات حتى لايذهب الى هناك.

تشارك ايضا القيادة القديمة للضفة الغربية فى المخاوف من دخول عرفات الى الضفة، وهذا هو سر الاتحاد بينهما وبين الاردن لقد قضيت يومين فى الخليل، بمناسبة مرور عام على المذبحة فى الحرم الابراهيمى، وكان من الصعب عدم الانتباه



الى التجاهل الذى تبديه مراكز القوى هناك تجاه عرفات، بما فيهم اعضاء منظمة فتح فالشعارات على الجدران مليئة باسماء ابوجهاد وابواياد، وفى المظاهرات الضخمة التى قام بها اعضاء فتح رفع المتظاهرون صورة ابوجهاد وليس صورة عرفات ايضا نجد ان الشركة الاقتصادية الكبرى فى الضفة الغربية - شركة فلسطين للتنمية والاستثمار - ومركزها نابلس، قد علقت الى الان اى انشطة لها داخل حدود الحكم الذاتى كنوع من الضغط على عرفات، وهو المتعطش جدا لرأس المال الفلسطينى وهذه الشركة التى على صلة ببيت الشرق - بدأت تمثل قوة اقتصادية منفصلة عن عرفات بمساعدة ابوعلاء، الذى يرأس المؤسسة الاقتصادية للحكم الذاتى التى تشرف على توزيع المساعدات الدولية، وهذه المؤسسة من جانبها لاتمد عرفات بالمال، بل انها تستثمره مباشرة فى مشروعات تنمية رغم اعتراضات زعيم منظمة التحرير، وتسعى الضفة الغربية، التى تريد احتجاز عرفات داخل قطاع غزه، الى استقلال اقتصادى يتيح لها تقليص قوته، لو دخل الى الضفة الغربية تحت اى ظرف وفى هذا الشأن نجد ان زعامات الضفة تلقى تأييدا من دول عربية ومن ابومازن وقدومى.

عدم تكرار غزة من الصعب ايضا التأكيد على ان اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الذين حضروا الاجتماع الذى دعا اليه عرفات يؤيدونه فى جميع الاحوال، هناك شكوك كثيرة حول مقدار تأييد ياسر عبدربه. مؤخرا كثيرا ماصرح عبدربه بضرورة تعليق المفاوضات مع اسرائيل بسبب المستوطنات، وليس هناك شك حول القلق الذى يسببه استمرار البناء فى المستوطنات فى المناطق لعبدربه ولقيادة منظمة التحرير - ولكن من المهم ان نلتفت الى وجود خلاف جوهرى بين عبدربه وعرفات بالنسبة لنتائج سياسة المستوطنات الاسرائيلية، فإن عرفات يعارض وقف المحادثات، وقد عبر عن ذلك صراحة فى الحديث الذى ادلى به لمجلة العودة التى تصدر فى القدس الشرقية، قال عرفات: ان من ينادون فى الجانب الفلسطينى بوقف المفاوضات مع اسرائيل، لهم نظائر ايضا على الجانب الاسرائيلى، كما ان لاشتراك حركة فداء فى تشكيل السلطة الفلسطينية اهمية جوهرية لانها الحزب الفلسطينى الوحيد - باستثناء فتح - المشارك فى السلطة، واذا خرج منها - وهناك بالفعل ضغوط شديدة داخل صفوفها من اجل ذلك - فان السلطة سوف تعتمد على تأييد جناح معين من الموالين لعرفات فى فتح، ولن يصبح فى مقدوره بعد ذلك ان يعقد اجتماعا للجنة التنفيذية، أو اى مؤسسة اخرى من منظمة التحرير الفلسطينيه.

رغم موقف عرفات المعلن، الا ان عبدربه لم يتراجع عن مطلبه، وليس هو الوحيد فى ذلك - فايضا الدكتور حيدر عبدالشافى يشاركه هذا الموقف الى جانب ابومازن وقدومى، منذ اسبوعين كشف هانى الحسن - وهو من كبار المعارضين لعرفات داخل فتح - ان المعارضين لعرفات قد نظموا صفوفهم مؤخرا فى اطار التشكيل الديموقراطى، ويشاركه فى ذلك كبراء منظمة فتح الذين ظلوا فى الخلف والجبهتان الشعبيه والديمقراطية وكان حيدر عبدالشافى من اقطاب هذا التشكيل الديموقراطى. وينبع ايضا مطلب عبدالشافى وعبدربه بشكل خاص، بتعليق المفاوضات مع اسرائيل من تطلعها - ومعهما عناصر اخرى من فتح فى الضفة الى عدم تحويل الضفة الغربية الى غزة اخرى مع مساندة المواقف الاساسية لابومازن بالنسبة لاسلوب بناء هيكل الكيان الفلسطينى.

■■■■■■

لجنة شئون النازحين

دافار
١٩٥/٣/٧

موطى باسوك

■ تبدأ اليوم فى عمان وبمشاركة وزراء خارجية مصر والاردن وممثل السلطة الفلسطينية مباحثات اللجنة الرباعية لحل مشكلة النازحين الفلسطينيين من عام ١٩٦٧. وهكذا نجد ان اسرائيل والفلسطينيين قد دخلوا سويا لأول مرة فى حقل من حقول الالغام يعتبر الاكبر والاخطر على الاطلاق وكان يفرق ويفصل بينهم قبل ذلك. ومن المعروف ان مناقشة مشكلة

اللاجئين ا لفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ والتي تعتبر اكبر واعقد المشاكل على المسار الاسرائيلي الفلسطيني، قد تأجلت الى موعد متأخر حيث من المقرر ان تدخل في نطاق المفاوضات حول التسوية الدائمة في المناطق والتي من المقرر ان تبدأ في شهر مايو ١٩٩٦.

وكان قد تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الرباعية واجراء المناقشات حول اعادة النازحين، في كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ حيث وقع رئيس الولايات المتحدة الامريكية جيمي كارتر ورئيس وزراء اسرائيل مناحم بيجين والرئيس المصري انور السادات على هذه الاتفاقيات. وكان جيمي كارتر قد وقع على هذه الاتفاقيات كشاهد. وفي الاتفاق الذي يطلق عليه اسم «اتفاق الاطار للسلام في الشرق الاوسط والذي تم التوصل اليه في كامب ديفيد» جاء في الفقرة الثالثة من البند الاول «انه خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن والسلطة الفلسطينية لجنة دائمة من اجل اتخاذ قرار بشأن المبادىء التي وفقا لها يتم ادخال اولئك الذين غادروا يهودا والسامرا وقطاع غزه في عام ١٩٦٧ ومعهم احتياجاتهم الضرورية وذلك بهدف منع حدوث فوضى وتستطيع هذه اللجنة ايضا ان تعالج بعض القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك» وفي الفقره الرابعه من نفس البند جاء «ان مصر واسرائيل سوف تعملان سويا ومع أطراف معنيه أخرى من اجل تحديد الاجراءات المتفق عليها بشأن التوصل الى حل عادل ودائم وسريع لمشكلة اللاجئين».

وجاء في اتفاق المبادىء بين اسرائيل والفلسطينيين الذي تم توقيعه في عام ١٩٩٣ في حديقة البيت الابيض في واشنطن بمشاركة رئيس الولايات المتحدة الامريكية بيل كلينتون - البند الثاني عشر «ان الطرفين سوف يدعوان حكومتي الاردن ومصر للمساهمة في بلورة اتفاقيات تعاون اخرى بين حكومة اسرائيل وبين الممثلين الفلسطينيين من ناحية وبينها وبين حكومتي مصر والاردن من ناحية أخرى من اجل دفع التعاون بينهم وسوف تشمل هذه الاتفاقيات تشكيل لجنة دائمة تكون مسئولة عن بلورة وتحديد ماهي التصاريح التي سوف تمنح لاولئك الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ - لدخول هذه المناطق - مع تحديد الوسائل التي يجب اتخاذها لضمان عدم حدوث شيء من شأنه الاخلال بالنظام. وسوف تعالج هذه اللجنة ايضا بعض الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك».

والتشابه بين البنود الاساسية في كامب ديفيد وفي اتفاقيه المبادىء لم يكن وليد الصدفة، حيث ان يوئيل زينجر المستشار القانوني لوزارة الخارجية والذي يعتبر أحد مهندسي الاتفاق مع الفلسطينيين قد أكد انه عند صياغة البنود المختلفة، كان يضع اتفاقية كامب ديفيد امامه.

هذا وقد حرصت اسرائيل سواء في كامب ديفيد او في اتفاق المبادىء على ادخال عبارة تؤكد على ان النازحين يمكنهم العودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة بشرط الايتسببوا في حدوث اى فوضى او إخلال بالنظام او اى نوع من الاضطرابات واعمال الشغب. وسوف نستمع في المناقشات القريبة في لجنة الاربعة إلى ممثل اسرائيل وهو يؤكد على هذا البند من اجل منع عوده النازحين الى ديارهم او من اجل تقليل عدد العائدين.

وتشارك مصر في اللجنة الرباعية بحكم دورها التاريخي في عملية السلام الاسرائيليه العربية وبحكم مكانتها الخاصة في العالم العربي وعملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية.

ويعيش الان في الاردن حوالي ١,٨٧ مليون فلسطيني بينما يعيش في الضفة (بما في ذلك القدس) وفي قطاع غزة حوالي ١,٩٥ مليون فلسطيني.

ويتضح مما ذكر سلفا ان مصطلح «لاجيء» يطلق على جميع الفلسطينيين الذين هربوا او طردوا من اسرائيل (الخط الاخضر) خلال حرب التحرير (١٩٤٨) وكذلك على ابنائهم واحفادهم الذين ولدوا بعد ذلك، واما البند الحادي عشر من قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في عام ١٩٤٨ (والذي يطلق عليه الفلسطينيون «حق العوده») فإنه ينص على الاتي: «يجب السماح للاجئين بالعودة في حالة رغبتهم في ذلك وبشرط ان يعيشوا في سلام مع جيرانهم، وسيتم دفع تعويضات لهؤلاء اللاجئين الذين لايرغبون في العودة وذلك عن فقدان الممتلكات او عن الاضرار التي حدثت لهم وذلك حسب قواعد القانون الدولي».

لقد اقترعت الدول العربية ضد القرار وايضا اسرائيل ولكن الولايات المتحدة الامريكية ايدته والسؤال الذي يفرض نفسه الان هو: كم هو عدد هؤلاء؟ هناك عدة اراء في هذا الصدد حيث ان المصادر العربية او الموالية للعرب تحاول ان تضخم الارقام واما المصادر الاسرائيلية فانها تحاول ان تقلص هذه الارقام، بقدر الامكان ويقول الفلسطينيون ان عدد الاجئين في عام ١٩٤٨ قد وصل الى ٨٠٠,٠٠٠ وأما الامم المتحدة فقد قدرت عدد اللاجئين الفلسطينيين في عام ١٩٤٩ بـ ٧٠٠,٠٠٠ لاجيء فلسطيني، اى نصف عدد السكان الفلسطينيين في ذلك الوقت. وقد اكدت مصادر اسرائيلية ان عدد اللاجئين كان ٦٠٠,٠٠٠ والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو: كم عدد اللاجئين الان؟ ان التقديرات تتراوح مابين اربعة ملايين لاجيء (حسب التقديرات الفلسطينية) ومليون ونصف مليون لاجيء (حسب التقديرات الاسرائيلية) هذا وقد قدرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للامم المتحدة في عام ١٩٩٢، عدد اللاجئين بـ ٢,٧ مليون لاجيء، اى نصف عدد السكان الفلسطينيين، وفي الاشهر التالية لحرب التحرير مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها على اسرائيل من اجل الموافقة على اعادة ٢٥٠,٠٠٠ لاجيء وذلك كبادرة طيبة من

ناحيتها تجاه الفلسطينيين. وفى ربيع ١٩٤٩ واثناء انعقاد مؤتمر السلام (الفاشل) فى لوزان وافق رئيس وزراء اسرائيل دافيد بين جوريون على اعادة مائة الف لاجىء. وقد رفض العرب هذا الاقتراح وبعد مرور فترة قصيرة الغت حكومة اسرائيل هذه البارده الطيبة.

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم رفضت جميع حكومات اسرائيل الدخول فى اى مفاوضات حول «حق العودة».

وعلى الرغم من ذلك فإنه بمرور الوقت سمحت حكومة اسرائيل ولاسباب انسانية (لم شمل الأسر) بعوده ٥٠ ألف لاجىء فلسطينى الى داخل الخط الاخضر.

وفيما يتصل بعدد النازحين، فإن الفلسطينيين الذين هربوا من الضفة والقطاع خلال وفى اعقاب حرب الايام السته، فإن هناك تقديرات مختلفة حيث تدعى اسرائيل ان عددهم قبل ٢٨ عاما كان حوالى ٢٠٠,٠٠٠ وبعد مرور هذه السنوات ومع زيادة عدد المواليد فان عددهم يصل الان الى ٥٥٠,٠٠٠ لاجىء. وخلال الثمانية وعشرين عاما الماضية سمحت اسرائيل بعودة حوالى ٩٠,٠٠٠ نازح الى المناطق ويتحدث الفلسطينيون عن وجود حوالى ٤٠٠,٠٠٠ نازح فى عام ١٩٦٧ - ٨٠٠,٠٠٠ نازح الان - وبالمناسبة فان حاييم هرتسوج عندما كان يشغل منصب رئيس الدولة قال فى محاضرة القاها فى معهد ديان انه مع نهاية حرب الايام السته وعندما كان اول قائد عسكرى للضفة قاد بنفسه حملة لطرد ١٠٠,٠٠ فلسطينى من الضفة الى الاردن عن طريق جسر اللنبى بواسطة الاتوبيسات، وقد بدأ حملة الطرد او التهجير (الترنسفير) من القدس، وكان المسئولون عن هذه الحملة من الناحية التنفيذية هما شلومو لهط ويعقوب سلمن. وعلى عكس اللاجئين الفلسطينيين الذين انتشروا فى جميع الدول العربية فان النازحين هربوا بأعداد كبيرة الى الاردن.

■■■■■■

٤

المفاوضات مع سوريا

سوريا تتطلع الى الجولان

هارتس
١٩٩٥/٢/٢٤

بولس

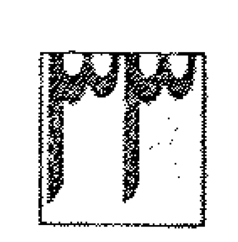
■ ساد لدينا مؤخرا رأى يقول ان الرئيس السورى، حافظ الأسد، قد اتخذ قرارا «استراتيجيا» حول استعدادة للسلام مع اسرائيل - ويبدو ان مسئولى الخارجية الامريكية قد عززوا هذا الرأى عندما تشكك نائب رئيس المخابرات العسكرية، العميد يعقوب عميدرور، فى هذا الرأى، جلب علينا النقد الشديد - ولم يؤد هذا الرأى الجدلى الى انهيار الروح المتفائلة التى تقول ان السلام بيننا وبين سوريا متعلق بالاتفاق حول الشروط، وليس بالضبط على الحالة المزاجية للأسد، غير المستعد باى حال من الاحوال للأعتراف بحق اسرائيل فى الوجود كدولة يهودية. هاهو نائب وزير الخارجية يوسى بيلين، وهو يتساءل عما اذا كانت سوريا قد اتخذت حقا قرارا استراتيجيا بالتوصل الى سلام مع اسرائيل. من خلال الاحاديث الواضحة التى تتردد فى العالم العربى ادرك بيلين ان موضوع هضبة الجولان ليس مهما جدا للسوريين - ويتضح ان «المطلب السورى بهضبة الجولان، كجزء من سياسة المواجهة ضد اسرائيل، اهم للسوريين اكثر من الحصول على اجزاء فى الجولان او مفاوضات حقيقية حول الهضبة».

وقد اعرب وزير الخارجية شيمون بيريز عن رأى متشائم عندما قال (لا احد يعلم حقيقة ما الذى يريده الاسد).

من الذى يخاطر بمحاولة رفض رأى هذين المسئولين - بيلين وبيريز؟ الذى لايشك احد فى انهما من المتشائمين حول عملية السلام اذا كان هذان الرجلان يتشككان فى نوايا الأسد - ويتنكران لما قالا هما منذ عدة شهور - فهل من الضرورى ان نسلم بسوء الحظ هذا؟ ورغم كل مايقال هنا، نسمع أصواتا أخرى من دمشق. فقد ذكرت صحيفة هارتس ان صحيفة الحياة نشرت مقالا مفاده ان سوريا مهتمة فعلا بقضية الجولان وكتبت الصحيفة ان سوريا تضع امام اسرائيل ثلاثة مطالب وهى - الغاء قانون ضم هضبة الجولان وان تعلن اسرائيل عن اعترافها بالسيادة السورية التامة فى الجولان، وان تتعهد اسرائيل بالانسحاب التام بالشكل الذى سيتقرر فى المفاوضات.

لايتماشى ابراز هذه المطالب مع الرأى القائل بان سوريا غير مكترثة بهضبة الجولان، بل تفضل الوضع الراهن الذى يتيح لها مواصلة الاحتفاظ بالخط السياسى الذى يصور اسرائيل على انها عدو غير مرن. هل كل هذا يجعلنا نعتقد ان قضية هضبة الجولان حجر العثرة الذى يعرقل احراز تقدم فى عملية السلام على المسار السورى؟ ربما مثلما كانت هناك مبالغ فى تفاؤل بيلين منذ عدة شهور، يحتمل ايضا ان يكون تشاؤمه الحالى مبالغة فيه. من مصلحة اسرائيل الا تكف عن محاولتها لدفع الحوار مع اصحاب السلطة فى دمشق.

يمكن القول بان النزاع مع الفلسطينيين هو لب النزاع الذى بيننا وبين العالم العربى،



ولايجب ان نندم على اتفاقيتى اوسلو والقاهرة، ولكن حتى لو افترضنا ان بامكاننا ان نزيل الجليد الذى ساد بيننا مؤخرا وبين قيادة منظمة التحرير وطالما ان سوريا معادية لنا بسبب هضبة الجولان وتشجع حزب الله فى جنوب لبنان - فإن اسرائيل لن تعرف الراحة ابدا لايمكن حاليا باية حال من الاحوال ان يناقش الكنيست مشروع قرار ينص على الغاء قانون الجولان الصادر عام ١٩٨١ باغلبية سبعين صوتا من الاعضاء فيجب اولا على حزب العمل ان يفرض انضباطا حزبيا على مجموعة العضو كهلانى. فإذا تم ترسيخ وتعزيز هذا القانون الذى أيده بعض اعضاء كتلة المعراخ فى حينه. فإن سيقضى على اى فرصة لتحريك المفاوضات مع المسئولين السوريين.

يجب الا تتردد اسرائيل فى الاعتراف بالسيادة السورية على هضبة ا لجولان، واذا أظهر السوريون استعدادا للموافقة على انسحابنا من الهضبة طبقا للشكل الذى سيتحدد فى المفاوضات، يجب على الحكومة وقتها ان تتعامل مع هذه الصيغة على انها اساس لاى مباحثات اما صيغة اسحاق رابين، بانه يجب ان يكون الانسحاب من هضبة الجولان مناسبا لعمق السلام الذى ستوقعه دمشق معنا، هى صيغة تعطى مؤشرا بعدم الحركة. لو وافق السوريون على حل اقليمى يبقى على جزء صغير من الهضبة فى ايدى جيش الدفاع لكان هذا هو الحل الامثل، ولكن الفرص معدومة تماما فى ان يقبل الاسد مثل هذا الحل، كل ما يمكن ان نحصل عليه منه - ولايجب التخلى عن هذا المطلب باى حال من الاحوال - هو نزع سلاح الهضبة بصورة لاتسمح للجيش السورى ابدا بان يهدد المستوطنات الاسرائيلية اما باقى الامور فيجب على اسرائيل ان تكون مستعدة للتفاوض حولها، مثل منع اى تهديد سورى لموارد المياه التى تحتاجها اسرائيل وحرية الوصول اليها اهم بكثير من استمرار وجود المستوطنات.

ليس المقصود بالتأكيد على ضرورة السعى للحوار مع سوريا هو اعطاء انطباع بانه من الافضل لاسرائيل اهمال المسار الفلسطينى وتركه على جموده لفترة طويلة - ولكن ستخطىء الحكومة خطأ شديدا لوسلمت بهذا الجمود المستمر على المسار السورى على طول الوقت سيكون هذا الامر اكثر خطورة من ذلك التعامل الحالى بيننا وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

فليقل الخبراء العرب مايقولوا عن الحالة النفسية لحافظ الأسد، ولكن حذار ان تتخلى اسرائيل عن اى جهود ذاتيه يمكن ان تعطى المزيد من الفرص لعملية السلام مع ذلك العدو الكامن فى الشمال كذلك سيتعين عليها ان تكون مرنة فى المواقف التى ثبت منذ مؤتمر مدريد أننا لن نستطع مواصلة التمسك بها بدون ان نعرض كل عملية السلام للخطر.

■■■■■■■

هتسوفيه

١٧ / ٢ / ١٩٩٥

الاعتبارات السورية لتجميد المسيرة

يعقوب ادلشتاين

■ يسعى الباحثون المتخصصون فى دراسة شئون الشرق الاوسط سواء فى اسرائيل أو فى الولايات المتحدة الامريكية خلال هذه الفترة الى تفهم وتحليل الاعتبارات التى تجعل سوريا تقدم على تجميد المسيرة السياسية مع إسرائيل. وتفيد إحدى التصورات أن سوريا غير مستعدة لاحراز أى تقدم على درب التوصل الى اتفاقية سلام مع إسرائيل طالما أن هذه الاتفاقية ستكون محل تصويت الشعب فى إسرائيل، وطالما أنه من الوارد ان يعارض الشعب الانسحاب من هضبة الجولان

خاصة بعد أن وافقت سوريا مبدئيا على التوصل الى سلام مع اسرائيل.

وقد أوضح الأسد خلال حديثه مع بعض الشخصيات الدبلوماسية أنه يرى أن الزيارة التى قام بها الرئيس السادات الى القدس تعد بمثابة خطوة على درب الاستسلام، وأنه لن يسير على هذا الدرب نظرا لأن السير عليه يعد مساسا بكرامته القومية. ومن المرجح أن الأسد لن يقدم على مثل هذه الخطوة نظرا لأنه يعلم أن فرصته فى اقناع الاسرائيليين بالانسحاب من الجولان تكاد تكون معدومة.

ويجمع الباحثون ان الأسد لن يكتفى باسترداد جزء من الجولان فى مقابل السلام، أ ى أنه لن يتبع نفس الطريقة التى تم اتباعها عند إعادة شبه جزيرة سيناء الى مصر. وعلى خلاف ماحدث مع مصر فمن المحتمل ان يشرط الأسد السلام مع اسرائيل بحل القضية الفلسطينية.

وفى ظل الفترة التى لايعقد فيها الأسد أية آمال على قيام إسرائيل بإعادة هضبة الجولان ركز جهوده على المسار الأمريكى أملا أن تقوم واشنطن بالضغط على إسرائيل لدفعها للتنازل عن الجولان، وأقدم الأسد على هذه الخطوة لأنه يعلم أن التفسير الأمريكى للقرار ٢٤٢ يتشابه إن لم يكن يتطابق مع تفسيره لهذا القرار. ولكن اقتراب موعد الانتخابات الامريكية تسبب فى إرباك مخططاته، اضف الى هذا أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون غير مستعد للضغط على إسرائيل فيما يتعلق بالجولان، وفى المقابل فهو يساند فكرة التوصل إلى اتفاقية سلام بين الطرفين، وتجدر الاشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترف بالقرار الذى اتخذته إسرائيل بشأن ضم الجولان.

وقد حذر الأسد خلال محادثاته مع بعض كبار المسئولين الأمريكيين من أنه إذا لم يتحقق السلام مع إسرائيل فى غضون عام فمن المحتمل ان تتخذ سوريا خطوة عسكرية واسعة النطاق ضد اسرائيل، وأن تتبنى الخيار العسكرى. ومع هذا فإن الأسد يضغط حاليا على اسرائيل من خلال منظمة حزب الله التى تمارس أنشطتها الارهابية فى الجنوب اللبنانى.

ولم يستغل الأسد حتى الآن الخيار العسكرى، واستمر فى المفاوضات فى واشنطن نظرا لأن الظروف غير مواتية حاليا للخيار العسكرى.

وبخصوص هذا الصدد فهناك خلافات فى الآراء بين الخبراء فيتصور بعضهم أن سوريا أضعف من أن تدخل فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وفى المقابل فإن البعض الآخر يرى أن سوريا قامت منذ عام ١٩٩١ بتشييد قوة عسكرية ضخمة. وقد استغلت سوريا المبلغ الذى حصلت عليه من السعودية والكويت فى مقابل اشتراكها فى حرب تحرير الكويت هذا المبلغ الذى قاربت قيمته مليارا دولار لشراء اسلحة هجومية استراتيجية حديثة فبالاضافة الى الدبابات والطائرات التى حصلت عليها سوريا من الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفيا فقد حصلت على صواريخ سكود سى، وصواريخ بعيدة المدى يصل مداها الى مسافة ٦٠٠كم، وقد حصلت على هذه الصواريخ من كوريا الشمالية.

ويتمثل الغرض من كل صفقات الأسلحة التى حصلت عليها سوريا فى ردع اسرائيل ومنعها من مهاجمة دمشق، ودخول المفاوضات من وضع قوى، والتلويح لاسرائيل وللولايات المتحدة الأمريكية بأن سوريا على استعداد للجوء الى الخيار العسكرى فى حال فشل مسيرة السلام. ومن هنا فإن سوريا مستمرة فى الحفاظ على صلاتها الوثيقة بايران، وبحزب الله فى لبنان من جهة أخرى.

وتبنت سوريا منذ عام ١٩٨٨ نهجا دبلوماسيا جديدا لاسترداد الجولان، ومع هذا فبالرغم من النجاح الذى أحرزته امريكا فى إحضار سوريا الى مائدة المفاوضات فقد جلب الأسد احساسا بخيبة الأمل للإدارة الأمريكية إذ باءت كل المحاولات التى بذلتها الادارة الأمريكية لاقناع الأسد بالتحدث عن ماهية السلام الذى يقترحه، أو بادانة الارهاب بالفشل.

وقد أعلن خلال هذا الأسبوع ان وزير خارجية مالطة الذى قام بزيارة سوريا ذكر أنه استمع للمرة الأولى من الرئيس السورى حافظ الأسد انه يعتزم التوصل الى سلام على غرار اتفاقيات السلام التى تم التوصل اليها بين اسرائيل وبين كل من مصر والأردن.

وفيما يتعلق بجوهرة السياسة التى ينتهجها الرئيس الأسد فإنها تتمثل فى محاولة استغلال الخيار السياسى لدفع اسرائيل للانسحاب من الجولان دون اللجوء الى الخيار العسكرى، وإن كان الأسد لايستثنى العمل على أزعاج اسرائيل من خلال منظمة حزب الله.

وإذا تم التوقيع على اتفاقية سلام مع اسرائيل فإن هذه الاتفاقية ستلقى معارضة شديدة من قبل المستوطنين الاسرائيليين فى الجولان الذين يعربون حاليا سواء فى



اسرائيل أو فى واشنطن عن معارضتهم لفكرة تقديم تنازلات لسوريا. وكما هو معروف فإن تعداد المستوطنين فى الجولان يقدر بثلاثة عشر الف مستوطن، ولهم العديد من المؤسسات الاقتصادية الراسخة.

وإذا كان البعض يدعى حاليا انه لم تعد هناك أية قيمة استراتيجية للأرض فى الحروب التى ستقع فى المستقبل إلا أن الحروب التى نشهدها حاليا فى يوغسلافيا والشيشان تثبت ان الأرض تعد ذات قيمة أمنية قصوى.

وفيما يتعلق بمسألة تغيير الحدود فإن البعض يدعى أنه من الممكن تغييرها كماحدث فى أوروبا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع هذا فإنه لم يتم تغيير هذه الحدود إلا بعد أن ظهرت العديد من المعطيات الجديدة على أرض الواقع. وفى واقع الأمر فإنه لاتوجد أية مستوطنات عربية فى الجولان اللهم سوى بعض القرى الدرزية التى ينظم سكانها بعض المظاهرات للحفاظ على الخيار السورى فى حالة انسحاب اسرائيل من الجولان.

ويدعى المستوطنون فى الجولان انهم لم يصعدوا للجولان بموجب اى أمر عسكرى، كما انهم لن ينزلوا منها بموجب اى أمر، وأن المهمة التى أخذوها على عاتقهم والتى تملثت فى استيطان الجولان لم تكن مرتبطة بفترة زمنية محددة ذات صلة بمسألة تحقيق السلام، وأن هذه المهمة كانت مهمة أبدية، يتمثل الهدف منها فى الحفاظ على منطقة على قدر كبير من الأهمية لأمن إسرائيل.

■■■■■■■

معظم الشعب متمسك بالجولان

هتسوفيه
٢٢/ ٢ / ١٩٩٥

يعقوب ادلشتاين

■ حينما رفض حزب العمل قيام عضو الكنيست افيجدور كهلانى بتقديم مشروع قانون الى الكنيست يقضى بعدم الانسحاب من الجولان الا بموافقة ٥١٪ من جمهور الناخبين فى اسرائيل او ٧٠ عضو الكنيست، فإن هذا الموقف قد كشف عن حقيقة السياسة التى يتبعها رئيس الوزراء رابين، ووزير الخارجية شمعون بيريز تلك السياسة التى ستؤدى الى الانسحاب من الجولان. ولو لم تكن الاجابة بنعم فليس هناك اى سبب منطقى يدفع الحزب الى رفض مقترحات عضو الكنيست كهلانى، خاصة ان هذه المقترحات لاتدعو الى رفض الانسحاب قدر ماتدعو الى اتخاذ قرار يعبر عن رأى غالبية الشعب.

وقد ادعى رابين «نتمتع بالأغلبية فى الكنيست، ويحق لنا اتخاذ القرارات بخصوص جميع الأمور بما فيها تلك القضية الخاصة «بالجولان» ولكنه تجاهل بالكامل حقيقة ان حكومته لاتتمتع بغالبية مستقرة فى الكنيست، كما أن حكومته تعتمد على الأقل على تأييد خمسة أعضاء كنيست يعربون صراحة عن تضامنهم مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى شخصين لايتمسكان بالبقاء فى الحزب إلا فى مقابل الحصول على منصبى وزير ونائب وزير بالحكومة، بل ويشكل كل منهما كتلة فى حد ذاته.

وعلاوة على هذا فقد أعلن رئيس الوزراء إسحاق رابين خلال تلك المناقشة العاصفة التى شهدتها كتلة الحزب فى الكنيست ان موقف حزب العمل يتسق مع تعهداته التى قدمها لجمهور الناخبين، ولكنه نسى كما يبدو انه قد وقف مع افيجدور كهلانى عشية انتخابات الكنيست واعلن «أن كل من يقترح الانسحاب من الجولان فإنه على استعداد للتخلى عن سلامة وأمن دولة إسرائيل»، كما أنه تعهد ليس فقط امام سكان الجولان، بل وامام جمهور الناخبين انه لن يوافق على الانسحاب من هضبة الجولان».

وقد أصاب افيجدور كهلانى كبد الحقيقة حينما ذكر خلال تلك الجلسة التى عقدتها كتلة حزب العمل بالكنيست حينما أشار إلى أنه يرى من الواجب الالتزام بالتعهدات المقدمة

للناخبين والتى مفادها عدم الانسحاب من الجولان، واضاف أن رئيس الوزراء رابين قدم هذا التعهد ايضا، وأنه يحق له بالتالى المبادرة بسن قانون يهدف الى منع الانسحاب من الجولان.

ويرفض معظم الشعب الانسحاب من الجولان، وتفيد استطلاعات الرأى العام التى تجرى اسبوعيا ان ٧٠٪ من جمهور الناخبين فى الدولة لايسلم بسياسة الانسحاب من الجولان، تلك السياسة التى تتبناها الحكومة.

ومن هنا فليس من الممكن ان نتصور اتخاذ الحكومة لقرارات مخالفة لرأى الغالبية، وإذا كان رابين يؤمن حقا ان غالبية الشعب تؤيد سياسته فلماذا يرفض اذن اجراء استفتاء يتم بمقتضاه عدم الموافقة على الانسحاب من الجولان الا بعد موافقة ٥١٪ من جمهور الناخبين المسجلة اسماؤهم فى السجلات الانتخابية. واذا كان مقتنعا بأن غالبية اعضاء الكنيست يؤيدونه فلماذا يرفض الأخذ بالاقتراح الداعى الى عدم الانسحاب من الجولان الا بعد الحصول على موافقة سبعين عضو كنيست اى ثلثى اعضاء الكنيست.

والاجابة على كل هذه التساؤلات بسيطة للغاية وهى أن رابين لايحظى بتأييد غالبية الشعب، أو بغالبية اعضاء الكنيست، ولذلك فهو يقاتل بشراسة لمنع تقديم هذا القانون الذى سيمنعه من الانسحاب من الجولان، وعلى خلاف رغبة الشعب.

وعلاوة على هذا فبدلا من عقد مناقشة موضوعية مع نواب البرلمان الخمسة من حزب العمل والذين يطالبون بالحصول على تأييد غالبية الشعب قبل الانسحاب من الجولان فإنه يتهم بالاشتراك مع رفاقه با لحزب هؤلاء الاعضاء بأنهم يتبنون نهجا عنصريا يهدف الى منع عرب اسرائيل من الاشتراك فى اتخاذ القرارات.

وفى الواقع فإن هذه المقترحات ليست ذات صلة بالعنصرية حيث انه يتم فى حالات عديدة بآراء الغالبية فى الكنيست، ومن هنا ففى حالات عديدة يستلزم الأمر الحصول على تأييد ٦١ عضوا بالكنيست، أى كما حدث عند تغيير الطريقة الانتخابية، أو عند تقديم موعد الانتخابات.

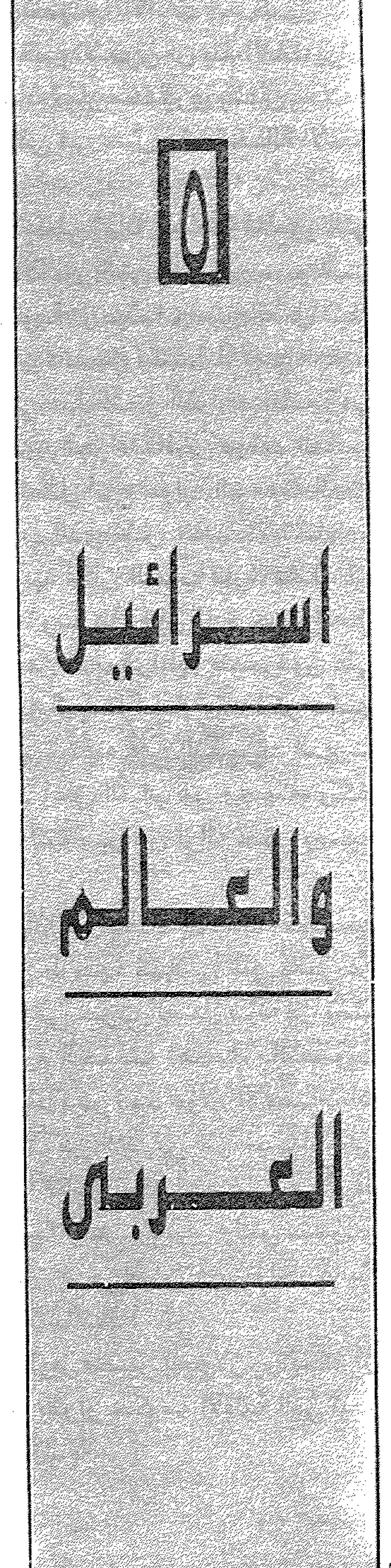
وعلاوة على هذا فإن القرارات التى يتم اتخاذها فى بعض المؤسسات الاقتصادية لايتم تنفيذها الا بعد الحصول على تأييد ثلث الاعضاء، ومن هنا فمن الأحرى ان يتم الأخذ برأى الاغلبية عند الاقدام على اتخاذ قرار مصيرى بشأن سلامة وأمن دولة اسرائيل، إذ لا يكفى فى مثل هذه الحالة الأخذ برأى الأقلية.

ومع هذا فإن حزب العمل لايعطى آذانا صاغية للأمور التى تتسم بالمنطق خاصة تلك الأمور التى تعارض سياسة الانسحاب التى تتبعها الحكومة، وحينما رفض العمل قيام خمسة من نوابه فى البرلمان بالعمل وفقا لما يمليه عليه ضميرهم فإنهم يتجاهلون على هذا النحو القواعد المتبعة فى الأنظمة الديمقراطية، بل ويتخذون اجراء يناقض موقف الغالبية فى الكنيست. ولو كان حزب العمل أتاح لنوابه الخمسة العمل وفقا لما ورد فى برنامج الحزب الذى نشر عشية الانتخابات، والذى صدق عليه مؤتمر الحزب، لكان الحزب قد اكتشف انه لايتمتع بتأييد غالبية الكنيست. ومع هذا فإن قادة حزب العمل الذين لايتوقفون عن التحدث عن الديمقراطية يتصرفون على نحو ديكتاتورى بغرض تشويه الديمقراطية. وقد ذكر عضو الكنيست افيجدور كهلانى عند تعقيبه على التصويت الذى تم داخل الحزب «ان الحزب قد أغلق الباب فى وجهه» ولكنه سيبدأ فى البحث عن نافذة للتعبير عن آرائه حتى يصبح مخلصا لناخبيه.

ويمكننا هنا افتراض انه اذا تم ايجاد اعضاء كنيست يقومون بطرح المقترحات التى طرحها كهلانى التى تعبر عن رأية وعن رأى رفاقة الاربعة فى حزب العمل فإنه لن يضم صوته فقط اليهم وإنما سيقوم الخمسة اعضاء بالتصويت لصالح مقترحات القوانين. وقد ذكر احد هؤلاء الاعضاء «أنه اذا أيد حزب العمل الانسحاب من الجولان فلن اجد لنفسى مكانا فى الحزب». ووفقا لهذا الأمر يمكننا تصور أنه بالرغم من كل المحاولات التى يقوم بها رابين وبيريز والتى ستؤدى الى الانسحاب من الجولان، فإن هذه المحاولات ستواجه غالبية بالكنيست بمقدورها احباط مخططاتهما.

ويحق لغالبية الشعب فقط تقرير مصير الجولان، ولايجب أن يكون مصير الجولان مرتبطا بقرار حكومة الأقلية التى تبدو فى صورة من يتحدث باسم الغالبية.

■■■■■■■



«المساعدة الخارجية» للعرب «بمساعدة إسرائيلية»

هتسوفيه
١٩٩٥/٣/١٠

موردخاى فارتهايمر

■ أوضحت بعض المصادر الاسرائيلية فى العاصمة الامريكية واشنطن منذ بضعة ايام أن مندوبى اسرائيل فى واشنطن يرون ان موضوع المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الى الأردن والفلسطينيين يدخل فى إطار اهتماماتهم.

وفيما يتعلق بموضوع المساعدة الاقتصادية لمصر فقد ذكرت هذه المصادر أن اسرائيل لاتعمل على نمو محدد المعالم لصالح مصر، كما أنها لاتعمل فى نفس الوقت ضدها.

ويتمثل الموقف الرسمى الذى تتبناه اسرائيل بشأن المساعدات الاقتصادية فى أن الأموال الامريكية تعد على قدر كبير من الاهمية خاصة فى ظل هذه الفترة التى تتعرض فيها مسيرة السلام الى بعض العثرات، وأنها تعد عاملا هاما للغاية لابقاء مسيرة السلام على قيد الحياة.

وبخصوص الأردن فمن المثير التعرف على رؤية المصادر الاسرائيلية فى واشنطن لهذه الدولة خاصة بعد أن وقعت على اتفاقية السلام مع اسرائيل.

ووفقا لرؤية هذه المصادر فإن الأردن يعد بمثابة ثروة استراتيجية بالنسبة للأمريكيين، وتظهر هذه الرؤية ان الحكومة الاسرائيلية فى القدس فقدت احساسها بالنسبة والتناسب إذ تحث الحكومة الأمريكية للتعامل مع العاهل الاردنى الملك حسين بوصفه «ثروة استراتيجية».. هذا الملك الذى أيد - أبان حرب الخليج التى تساقطت فيها صواريخ سكاد على المدن الاسرائيلية - الرئيس العراقى صدام حسين، ولم يتراجع عن موقفه هذا بالرغم من كل الضغوط التى تعرض لها من الولايات المتحدة. الأمريكية.

وفى الوقت الحالى فإن الحكومة الاسرائيلية تقوم عبر وزرائها ومبعوثيها ومسئوليها بالسعى من أجل الحصول على مزيد من المساعدات للدول العربية ولياسر عرفات.

وبخصوص هذا الصدد فقد ذكر السيناتور الامريكى جيس هيلمز رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى، وفى اطار حديث أجرته معه مجلة الشرق الأوسط أنه حينما أخبره رابين بأنه يتفهم دواعى تخفيض حجم المساعدة الأمريكية المقدمة لاسرائيل فإنه رأى أنه ليست هناك حاجة لارجاء بحث موضوع تخفيض حجم المساعدة المقدمة لاسرائيل، وانه من الممكن العمل على تخفيض حجم هذه المساعدة على نحو تدريجى، والعمل تدريجيا على الغاء الديون الاسرائيلية.

وعند بحث موضوع المساعدات الخارجية التى ستقدمها الولايات المتحدة فى غضون

السنوات القليلة القادمة لاسرائيل وللعرب فليست هناك اية اهمية لقضية ماإذا كان مجلس الشيوخ الأمريكى سيبحث فى جلسته القريبة موضوع تخفيض حجم المساعدة المقدمة لاسرائيل.

ومن المحتمل ان يتم ارجاء بحث مثل هذا الموضوع فى المرحلة الأولى من المداولة التى سيقوم بها مجلس الشيوخ، ومع هذا فإن الخطر الذى تتعرض له اسرائيل خاصة فى ظل هذه الفترة التى تتولى فيها حكومة يسارية مقاليد الحكم يكمن فى ان الادارة الأمريكية فى واشنطن تعرب عن موافقتها على تقديم المساعدة الى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بل وتقديمها فى المستقبل الى سوريا. وفى المقابل فإن موضوعى المساعدة الامريكية لاسرائيل وامكانية تخفيضها لايثيران على الاطلاق اهتمام هذه الحكومة.

اليهود لايشعرون بارتياح

وقد قام خلال الايام القليلة الماضية وفد يضم اعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية ومندوبين عن الطوائف اليهودية فى فرنسا وانجلترا وكندا بزيارة الاردن. والتقى اعضاء الوفد خلال زيارهم بالعاهل الاردنى الملك حسين ووفقا لما نشرته صحيفة واشنطن تايمز فقد تحدث مارفين هاير مدير مركز فيزانطال بالولايات المتحدة باسم الوفد قائلا خصوص المساعدة الامريكية المقدمة للاردن «يؤسفنا انه قد غمرت الولايات المتحدة فى اعقاب الحرب الباردة موجه جديدة من القومية والعزلة وقد كان وفدنا منذ اسبوع مضى فى واشنطن التى يطالب فيها الجمهوريون بان تقلل الولايات المتحدة من حجم دورها فى حل القضايا الخارجية، وبأن تتولى مزيدا من الاهتمام بحل قضاياها الداخلية ولانشعر بالارتياح ازاء موقف اعضاء الكونجرس، وتعتقد ان مثل هذه السياسة ستعاقب كل من اخذوا على عاتقهم كل المخاطر من اجل السلام، وتعتقد ان من اتخذوا قرار السلام يستحقون التأييد الامريكى.

ويعبر ماقاله مارفين هاير عن موقف تلك المنظمات اليهودية الامريكية المؤيدة لمواقف الحكومة الاسرائيلية الحالية هذا بالرغم من انها تعلم ان مواقف الحكومة الاسرائيلية لاتحظى دائما بتأييد غالبية اعضاء هذه المنظمات.

وفى الواقع فإن هذه المنظمات اصبحت وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية تتخذ القرار للحكومة الاسرائيلية، ومن الصعوبة بمكان الآن القول إن مؤتمر الرؤساء اليهود يمثل الرأى العام اليهودى فى الولايات المتحدة الامريكية.

وحينما التقى اعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات مع نائب وزير الخارجية الاسرائيلى يوسى بيلين سرعان ماتبينوا قصر الرؤية التى تتبناها الحكومة بشأن تقديم الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات.

ونظرا لأن بيلين يشعر وعلى مدى الاسابيع القليلة الماضية ان اتفاقية اوسلو التى صنعها بيديه قد أصبحت على شفا الهاوية فإنه يحاول حاليا التمسك بأى شىء للحيلولة دون انهيار مسيرة السلام، ومن هنا فهو يعمل بالاشتراك مع بيريز من أجل حشد الأموال من المصادر الاجنبيه وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية لصالح عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

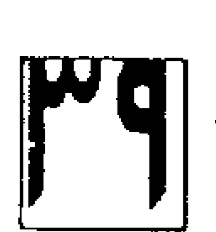
وتجدر الاشارة هنا الى ان مارتين كلين رئيس منظمة صهيونى امريكا أعرب خلال هذا اللقاء عن معارضته للسياسة التى تنتهجها الحكومة فى مسيرة السلام، وعن أن عرفات ليس اهلا للثقة وأنه لايحترم التعهدات، ومن هنا فقد ألقى كلين بظلال الشك على جدوى المسيرة السياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد عقب بيلين بغضب على ماقاله كلين فذكر «إن قضية ما إذا كان عرفات ينفذ بنود اتفاق اوسلو ام لا لاتخصكم، وليست ايضا من اختصاص المنظمات اليهودية او الكونجرس الامريكى او اية دولة فى العالم سوى اسرائيل، فقد وقعت اسرائيل على هذا الاتفاق، ومن هنا يحق لها فقط ان تقرر متى يمكنها وعلى اى نحو مطالبة عرفات بأن يتصرف على نحو معين».

ويتضح مما تقدم ان سبب ثورة بيلين نابع من احساسه هو ورفاقه بالحيرة، ومن هنا فليست هناك حماقة اكبر من قيام اسرائيل فقط بتنفيذ كل الالتزامات الواردة فى الاتفاق هذا فى الوقت الذى لاينفذ فيه عرفات الالتزامات الخاصة به ويكمن وجه الغرابة فى ان الحكومة الاسرائيلية تبذل كل مافى وسعها لتشجيع الجهات الاجنبية على دفع مئات الملايين من الدولارات لمنظمة التحرير الفلسطينية التى تستخدم هذه الأموال لتمويل بعض العمليات المعادية لاسرائيل ومن الواضح انه لم يعد هناك اى وجود للفهم السياسى، وأنه قد حلت محلة الحماقة السياسية.

بيريز يسعى للحصول على مساعدة للعرب:

وقد قام وزير الخارجية الاسرائيلى شيمون بيريز منذ شهر



مضى بزيارة للولايات المتحدة الامريكية، ويلاحظ كل من حرص على متابعة جدول اعمال بيرز فى اللقاءات العديدة التى عقدها مع مسئولى الادارة الامريكية فى واشنطن، ومع الشخصيات السياسية فى الكونجرس الامريكى، ورجال الاعلام ان بيريز كرّس جزءا كبيرا من وقته لاقناع الاخرين بأهمية تقديم دعم اقتصادى ومالى لياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وحينما سئل بيريز عن الدواعى التى تجعله يبدو فى صورة سفير لياسر عرفات يقوم نيابة عنه بجمع الاموال لصالح السلطة الفلسطينية فقد حرص على أن يوضح - وإن كان لم يقنع أحد حقيقة - ان حركتى حماس وجهاد الاسلاميتين تتزعمان حركة المعارضة لياسر عرفات واتفاقية السلام، وانهما يحظيان بتأييد السكان نظرا لقسوة الوضع الاقتصادى السائد فى غزة.

وعلى ضوء هذا التحليل فهو يرى أنه لن يصبح من الممكن تقليص حجم التأييد المقدم للمنظمات الارهابية ، والاستمرار فى مسيرة السلام الا عن طريق قيام المجتمع الدولى بتقديم دعم اقتصادى يسهم بدوره فى الارتقاء بالاوضاع المعيشية للعرب المقيمين فى المنطقة التابعة لسيطرة عرفات.

وقد اخطأ شيمون بيريز مرة أخرى حينما تطرق الى موضوع السلام مع الفلسطينيين، وقد ارتكب هذا الخطأ نظراً لأنه تصور ان المساعدة الاقتصادية هى الأمر الوحيد الذى سيتيح لعرفات فرصة البقاء، وحقا فليست هناك اية فرصة لمسيرة السلام مادامت القضية كلها منصبة على مسألة تقديم الدعم المالى لعرفات حتى يصبح بمقدوره مواجهة الارهابين، وبسط نفوذه على الاراضى.

وعند بحث موضوع على هذا القدر من الجدية، أى موضوع مساعدة الفلسطينيين فمن الواجب الا يتم الاعتماد على الشعارات البراقة بقدر مايتم الاعتماد على الحقائق ودلالاتها. وحينما يذكر بيريز انه من الممكن القضاء على الارهاب عن طريق اغداق الاموال على منظمة التحرير الفلسطينية فإن هذا الموقف لايعدو عن كونه شعارا براقا وإذا كان يمكننا هنا التسليم بأن عرفات فى حاجة حقا الى الأموال الا إنه لايعتزم استخدام هذه الأموال للارتقاء بالأوضاع المعيشية لسكان غزة واريحا وانما لمحاربة الارهاب.. كما أن عرفات يرغب فى الحصول على مليارات الدولارات لتقوية نفوذه ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية بأى وسيلة كانت، وبما يتماشى مع قراره الشخصى.

وفيما يتعلق بموقف الدول التى اعربت عن استعدادها عن منح ستمائة مليون دولار للسلطة الفلسطينية فى العام الأول فإن هذه الدول لم تسدد سوء جزء من هذا المبلغ، وتكمن اسباب هذا الأمر فى إصرار عرفات على الحصول شخصيا على هذه الملايين.

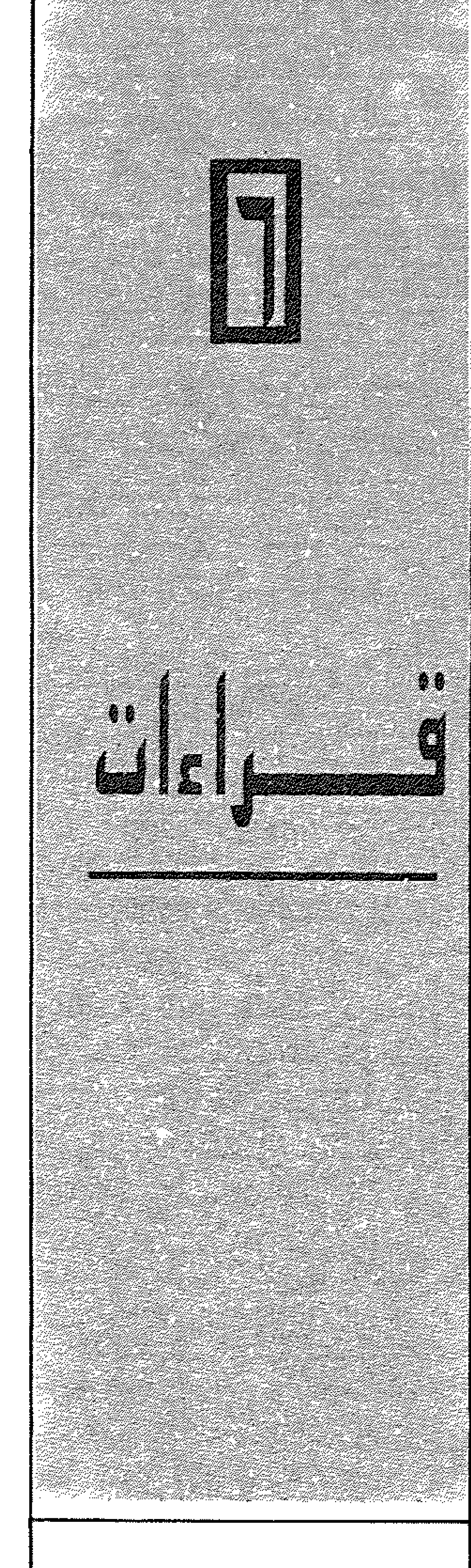
وعلاوة على هذا فإن عرفات يرفض قيام أية جهة بالاشراف على الأموال، ومن الواضح انه لن تقدم أية جهة كانت على دفع الأموال للمنظمة طالما أن جو الفساد يسود فى داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

وعند النظر الى الطريقة التى تم التعامل بها مع الأموال التى حصلت عليها منظمة التحرير الفلسطينية يتضح لنا كيف تعاملت المنظمة مع مليارات الدولارات فقد قامت المنظمة بتعيين خمسة عشر الف جندى فلسطينى بدلا من ثمانية الاف جندى، هذا العدد الذى تم الاتفاق عليه فى اوسلو، ولذلك فقد انفق عرفات مايربو على المائة مليون دولار، كما أنفق اموالا طائلة على تعيين الاف الموظفين الذين لايفعلون أى شىء سوى الحصول على مرتباتهم فى مقابل الاعراب عن تأييدهم لعرفات.

ومن الواضح ان مثل هذا النهج لن يساعد على الارتقاء بالاوضاع المعيشية للسكان، ولن يسهم فى تقليص تأييد السكان لحركتى حماس والجهاد الاسلاميتين.

ومجمل القول إن الانشطة التى يقوم بها بيريز لجمع الأموال لصالح منظمة التحرير الفسلطينية تبرز وعلى نحو بالغ الوضوح أن الحكومة الاسرائيلية فقدت الطريق، وهذا بعد ان فشلت مسيرتها السلمية.

■■■■■■■



تقرير الفريق الاستشارى الاقتصادى الى المفاوضات مع الجانب الفلسطينى

يوليو ١٩٩٣

فى مطلع عام ١٩٩٢ دعا وزير المالية السيد/ ابرهام شوحاط ومدير عام الوزارة السيد/ أهرون يوجل، البروفيسور حاييم بن شاحر لاعداد وثيقة اقتصادية تساعد فى بلورة سياسة الحكومة فى المفاوضات الاقتصادية مع الفلسطينيين .وبناء على هذه الدعوة تم تشكيل الفريق الاستشارى الاقتصادى، وشرع فى العمل. وقدم الفريق توصياته للحكومة عن طريق لجنة وزارية برياسة أهرون يوجل الذى قدم هذه التوصيات فى صيغتها النهائية الى الحكومة فى يوليو ١٩٩٣.

وبعد ذلك بعدة اسابيع تم توقيع اتفاق المبادىء بين اسرائيل والمنظمة، وعقب التوقيع تشكلت أطقم ادارة المفاوضات السياسية والاقتصادية. وترأس وزير المالية الطاقم الاقتصادى الى المفاوضات التى جرت فى باريس.

ودخلت اسرائيل المفاوضات الاقتصادية وهى مزودة بوثيقة فريق المستشارين ونتيجة لذلك كانت اسرائيل مهيأة لادارة المفاوضات من خلال موقف متبلور سلفا فى رؤية واضحة للأهداف، وتوقع مسبق للمشكلات و الصعوبات وكيفية التغلب عليها وحلها.

لقد كان الفريق الاستشارى الاقتصادى مطالباً أمام الحكومة بوجهات نظر اقتصادية واضحة بشأن اتفاقات الحكم الذاتى، وبلورة الخطوط السياسية فى أربعة مجالات تتعلق بما ستكون عليه العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتى المستقلة هى: العمل، التجارة، الضرائب، والعملة وقد تشكلت أربعة طواقم للنظر فى هذه الموضوعات، وتولت تنسيق العمل بين هذه الطواقم لجنة مختصة تولى البروفيسور/ حاييم بن شاحر رئاستها.

وشارك فى الأطقم المختصة ولجنة التنسيق، ممثلون من وزارة المالية وبنك اسرائيل، والادارة المدنية، وشعبة القانون الدولى بالنيابة العسكرية، كما شارك ممثلون عن وزارة الصناعة والتجارة والعمل كل فى الطاقم المتصل بمجاله.

وتأتى المبادىء العامة لنظام العلاقات الاقتصادية المطلوب، نابعة من التوصيات التى تحددت لعمل الفريق الاستشارى فى ظل غياب الحدود الطبيعية (باستثناء ما تفرضه الضمانات الامنية) بين المناطق واسرائيل فى اطار اتفاق الحكم الذاتى، والرغبة فى ضمان حرية حركة التجارة وآليات الانتاج بينهما. ومثل هذه الحركة الحرة هى بالفعل البديل الاقتصادى الأفضل سواء بالنسبة لاقتصاديات المناطق او لاسرائيل.

وقد جاءت أهم وجهات نظر وتوصات الفريق الاستشارى الاقتصادى وطبقا لما تمخضت عنه مشاورات لجنة التنسيق مع كل من الطواقم المتخصصة بحسب مجالها على النحو الآتى

اولا: تشغيل عمال من المناطق داخل اسرائيل..

فى هذا المجال رأى الفريق الاستشارى انه من الناحية الاقتصادية الخالصة، هناك مزايا واضحة لحرية دخول عمال من المناطق الى اسرائيل. حيث ان تشغيلهم سيرفع معدل الدخل العام للاسرائيليين فى ظل انخفاض اجور عمال المناطق. وهى ميزة لاتتوفر من تشغيل عمال اجانب آخرين ان عمال المناطق - فى أغلبهم يتوجهون - الى منازلهم وأسرهم فى المناطق، وبالتالى يتوفر لاسرائيل تكاليف الاسكان والخدمات والبنية الاساسية المطلوبة لتشغيل عمال

من بلد بعيد، بالاضافة الى انعدام الظواهر الاجتماعية التى تصاحب عادة العمال من خارج البلاد.

فلاعتماد على عمال أجانب له انعكاسات اجتماعية وثقافية سلبية تضاهى ميزاته الاقتصادية. ولأن تشغيل عمال المناطق ينطوى ايضا على اخطار امنية منها على الاقل حوادث الطعن بالسكاكين ضد مواطنى اسرائيل، فانه يجدر بنا ان ننظر فى خفض عدد عمال المناطق فى اسرائيل خلال مرحلة الحكم الذاتى المؤقت. وسيؤدى توفر فرص عمل أكثر فى المناطق نفسها الى تضاؤل الضغط الواقع من سكان المناطق للعمل فى اسرائيل.

واذا ما اصبح دخول عمال بعد اقرار ترتيبات الحكم الذاتى، دخولاً حراً، فيجب ان يكون لكل عامل تصريح عمل داخل اسرائيل، هذه التصاريح ستصدرها ادارة خدمات التشغيل فى اطار ضمانات وشروط امنية محددة، حيث يكون العامل مضطرا لاثبات صلته بصاحب عمل اسرائيلى محدد. وتجنبا لاصدار تصاريح عمل دونما استخدام، ولتقليل عملية الكسب منها نسبيا، سيتم تحصيل رسوم تصريح عمل تعاد للعامل اذا أعاد التصريح قبل انتهاء مدته.

ويقترح الزام مستخدمى عمال من المناطق برسوم من ٣: ٤٪ من الأجر المدفوع لهم، مقابل ماستتعرض له الظروف الاقتصادية من جراء وجود هؤلاء العمال فى اسرائيل وهذه الرسوم مع خصم ماسبق، ستقلل من التميز النسبى لتشغيل عمال من المناطق، مقابل العمال الاسرائيليين.

ولأسباب غير اقتصادية، اذا ماتقرر الحد من تشغيل سكان المناطق الى مستوى أقرب لما هو عليه الآن، ولنقل ٦٠ الف شخص، يجب ايجاد حل لمشكلتين: اختيار العمال الذين سيسمح لهم بالعمل فى اسرائيل من اجمالى المعروض منهم. وتحديد او تخصيص اصحاب الأعمال الذين سيطلبون استخدامهم. وفيما عدا الاعتبارات الامنية، يجب تحديد شروط تفصيلية أخرى للعمال، مثل السن والجنس والحالة الاجتماعية والمهارة وخبرة العمل فى اسرائيل. وعلى اسرائيل ان تحتفظ لنفسها بالحق فى كيفية منح التصاريح لسكان الضفة او سكان قطاع غزة.

ثانيا: ترتيبات التجارة بين اسرائيل والمناطق

العلاقات التجارية التى ستسود بين اسرائيل والمناطق ستكون ذات تأثير متواضع نسبيا على الاقتصاد الاسرائيلى، فى حين ان الأثر الاكبر سيكون على اقتصاديات المناطق نفسها، لذلك يجب التدقيق فى حجم العائد الاقتصادى فى المناطق وعدد السكان الذين يتوقع ان يعملوا فى اسرائيل مع تجنب الانعكاسات السلبية المحتملة على الاقتصاد الاسرائيلى والتزاماته الدولية. وتبقى هناك اهمية واسعة لانضمام اقتصاد ضعيف كالذى تتميز به المناطق الى وحدة اقتصادية اكبر.

حيث اوضحنا ان التصدير وحده وبمعدل كبير يستطيع ان يضمن نمو ملموسا فى مستوى المعيشة لسكان المناطق. فتصدير المنتجات هو البديل عن تصدير العمالة، حتى تستوعب المناطق سكانها الذين يعملون فى اسرائيل اليوم، ومع ذلك يتوجب ايجاد مستثمرين يقومون بانشاء المصانع التى ستكون بمثابة البداية لاقامة اسواق لمنتجاتها ولاشك ان السوق الأكبر والأقرب لها هو اسرائيل، التى تفوق وارداتها كل واردات الدول الثلاث الاخرى المجاورة للمناطق (مصر والاردن وسوريا معا).

ومن ناحية العائد الاقتصادى للجانبين، فإن الترتيب الاكثر جدوى هو ايجاد سوق مشترك بين المناطق واسرائيل لاتقوم فيه اى معوقات امام حرية الحركة بالنسبة للتجارة والخدمات والعمالة ورأس المال، غير ان تسمية سوق مشتركة بهذا الشكل قد لايتفق مع الاتجاه الى وقف تزايد حركة العمال بالمناطق فى اسرائيل او حتى تقليلهم.

بالنسبة اقتصاديات المناطق، فالحل الأفضل يتمثل فى اطار أكثر رحابة لمنطقة تجارة حرة، ليس بها رسوم جمركية بين اسرائيل والحكم الذاتى على ماينتجه احدهما ويصدره للأخر. ولكن كل منهما يتمتع بحرية فرض الرسوم الجمركية المناسبة على مايرد اليه من دول العالم الأخرى. ومثل هذا الترتيب يفتح للمناطق السوق الاسرائيلية امام صادراتها، وفى الوقت نفسه يعطيهم حرية الحصول على وارداتهم من أسواق أرخص من السوق الاسرائيلية والذى يقيدهم برسوم جمركية فى الوقت الحالى. وفى حال اسقاط أية حواجز اقتصادية بين اسرائيل والمناطق، فان رسوما جمركية على مايتم استيراده من اسرائيل عن طريق المناطق، سيجعل الاستيراد المباشر من بقية دول العالم الى اسرائيل امراً لامفر منه. كما ان ذلك سيفرغ نظام رسوم الاستيراد الاسرائيلى من محتواه.

والحل الأمثل لاسرائيل وربما الوحيد المتاح فى ضوء التوجهات السياسية المطروحة هو توحيد الرسوم الجمركية، والذى فى ظله فان المنطقة الجمركية بينهما ستكون بلارسوم ولامعوقات امام الاقتصاد، وسيحل محل ذلك سوق مشتركة حقيقة.

ان اتساع رقعة الارتباط بين اقتصاد المناطق واسرائيل من شأنه ان يؤدى الى التوسع فى مجالات معينه فى المناطق على حساب مايقابلها فى اسرائيل. وحتى لاتضار السياسة الاسرائيلية فى مجالات مثل الشحن او التوحيد القياسى والصحة العامة والبيئة، فيجب ان تطبق القوانين المتصلة بها ايضا فى المناطق خاصة على المنتجات التى من المنتظر ان تصدرها المناطق الى اسرائيل، وسيتطلب اجراء توحيد الرسوم الجمركية مع المناطق ان تعمل سلطة الحكم الذاتى باتفاقات التجارة الدولية التى تشارك فيها اسرائيل. ويتطلب

اتخــاذ هذه الخطوة مــوافــقــة الدول المعنيــة بالأمــر ويمكن بمساعدة خبراتنا ان تأتى هذه الموافقة بسهولة.

ثالثا: الترتيبات المالية..

ان الترتيبات المالية المطلوبة فى اطار اتفاقات الحكم الذاتى قد انبثق معظمها مما تم اقتراحه لحركة العمالة والعلاقات التجارية بين اسرائيل والمناطق.

ونظرا لقصــر المسافــة بين جمـيع الامـاكن فى المناطق وبين اسرائيل، فإن كمية المواد المنقولة وجودتها، من المتوقع ان تؤثر على سـقف الرسوم الجـمركية المفروضـة فى اسـرائيل وعلى العمليات التجارية بداخلها وكذلك فيما بينها وبين المناطق. كما ان انعكاسـات السيـاسـة المالية للحكم الذاتى المؤقت سـتكون اكثـر تاثراً فى ظل حـركة التـجـارة والمواد الخـام بين المناطق واسرائيل.

واذا مااقتصر اقتصاد مناطق الحكم الذاتى على مصـادر تمويل مسـتقلة به، فلن يجد الا الاهمال من جانب الاقتـصـاد الاسـرائيلى عـمـومـا، ومن شـأن اعتـمـادهم على المسـاعدات الخـارجيـة ان يكون مـفـيدا ايضـا لاسـرائيل، التى ليس هناك مايقلقها من جراء ازدياد ميزانية الحكم الذاتى، أو من سبل تمويله سواء عن طريق قروض خارجية أو استثمارات داخلية، حيث ان اسـرائيل لن تلعب دور الضـامـن لهذه القـروض بأى حال من الأحوال.

غير ان سياسة الرسوم الجمركية للحكم الذاتى، يمكن ان تؤدى بالمقابل، الى الحاق الضرر باقتصاد اسرائيل الذى لن يكون متقيدا بالنمو النسبى لاقتصاد المناطق، فإذا لم تتغير واردات المناطق من الخارج بالرسوم المضـيـفة على الواردات الاسرائيلية، فمن المحتمل، ان تدخل واردات اسرائيل من دول العالم عن طريق المناطق، لتتجنب الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الاسـرائيلية وبالتـالى تضـيع هذه المبـالغ على خزانة الدولة.

وحـتى لاتتـحـول المناطق الى مـأوى للتـهـرب من ضـريبـة الواردات، يجب وضع قيود على حرية النشاط المالى لسلطات الحكم الذاتى، فى ضـوء مـايمكن ان يتم الاتفـاق عليـه من سياسات مالية؛ كما يجب ان تنتهج اسرائيل اجراءات مالية مسـتـقلة تتفادى بها التأثيرات السلبية لقرارات وسياسات الحكم الذاتى على الاقتـصـاد الاسرائيلى. وأهم هذه القيـود مايتعلق منها بالرسوم المأخوذ بها على الواردات من الخـارج وهى: رسوم جمركية، وضريبة استهلاك، وضريبة مشتريات، وضريبة القيمـة المضـافة، التى يجب ان تكون قيمتها موحدة بالنسـبـة لكل من المناطق واسـرائيل. ولن يؤدى فـرض هذه الرسوم الى أية مشكلات، طالما كانت غالبية واردات المناطق تصل عن طريق موانىء اسرائيل.

وفيما يتعلق بضريبة الدخل الاسرائيلية، فلكى تكون ترتيبات الحكم الذاتى مُحكمة أمام التهرب من ضريبة الدخل، فلابد ان تخـضـع دخــول مــواطنى اســرائيل بالمناطق (سكان المستوطنات) لضريبة الدخل الاسرائيلية. ولابد ان تُطبق هذه الترتيبات سواء بالنسبة لضريبة الدخل على الافراد أو على الشركات. ويمكن تنفيذ ذلك من جانب واحد دون الحاجة لأى تعاون من قبل سلطات الحكم الذاتى.

ومن غير المسموح به ان تتعمد سلطة الحكم الذاتى ارهاق مواطنى اسرائيل مقارنة بالاجانب من السكان الآخرين، أو تقييد المنتج الاسرائيلى امام المنتجات الاجنبيه الأخرى، أو حتى امام منتجات محليه بالمناطق.

رابعا: النقد والعملة..

ان نظام تداول العــملة فى مناطق الحكم الذاتى يجب الا يضر باستقرار وضع العملة والنظام المالى فى اسرائيل. وألا يقوض وسائل رقابتها النقدية، او يعرض الفائض الاسرائيلى من العملة الصعبة للخطر.

ومن الناحية الاقتصادية الخالصة، فان البديل الأفضل لاسرائيل هو الا يكون الشيكل متداولا بصورة معتمدة فى المناطق. وان تستخدم عملة مختلفة او مستقلة تماما للمناطق، ويمكن ان يتم ذلك باصدار عملة جديدة عن طريق جهة معتمدة كبنك مركزى، او تشجيع تداول الدينار الاردنى كعملة مُعتمدة ووحيدة وفى حالة امتناع بنك اسرائيل عن الالتزام بشراء العملة المتداولة فى المناطق بسعر ثابت، وان يتم التعامل معها فى اسرائيل كأى عملة اجنبية خاضعة لظروف السوق. فان اسرائيل ستتحرر تماما من الالتزام بالاشراف على السياسة النقدية للحكم الذاتى. وعليه، فإن سعر الصرف المتحرك بين العملة المتداولة بالمناطق والشيكل الجديد، سيمنع أى عجز نقدى محتمل فى المناطق، من تشكيل اى ضغط على اسرائيل.

غير ان تداول عملة مستقلة فى المناطق يحمل بين طياته مغزاً سياسياً، مفاده الا يكون هناك عائق امام حرية القرار الاسرائيلى بالنسبة للترتيبات النهائية التى سيُتفق عليها بعد انتهاء مرحلة الحكم الذاتى بالمناطق. ومن جهة أخرى، فان الاستخدام غير المسئول لصلاحية اصدار اموال من قبل سلطة الحكم الذاتى يمكن ان يؤدى الى تقويض الاستقرار الاقتصادى بالمناطق. كما ان العملة المستقلة قد تخلق صعوبات أمام تسييد العلاقات الاقتصادية بين عناصر الصناعة والتجارة فى كل من المناطق واسرائيل.

وفى ظل هذه المعوقات، يبدو ان الحفاظ على الوضع ا لحالى فى الضفة الغربية يعتبر ميزة فى حد ذاته، حيث يستخدم الدينار الاردنى للتداول بصورة قانونية الى جانب الشيكل الجديد، ويمكن تطبيق ذلك ايضا فى قطاع غزة، وسيتحدد سعر الصرف بين الدينار والشيكل الجديد طبقا لتقرير اسواق العملة، التى ستوضح اسعار صرف كل عملة منها

بالنسبة للعملات الأخرى، ثم ان الحد من تداول الشيكل الجديد والدينار بصورة رسمية بالمناطق، يعنى انه لن يكون لدى سلطات الحكم الذاتى فوائض من العملة الصعبة، وعند احتياج سكان المناطق لعملة اجنبية، فإنهم سيشترونها فى نهاية الأمر من بنك اسرائيل مقابل الشيكلات (أو من بنك الاردن مقابل الدينارات).

خامسا: الأردن..

رغم انه لم يطلب من الفريق الاقتصادى الاستشارى بحث موضوع الاردن، الا انه وجد مايتطلب تقديم التوصيات والآراء بشأن مايمكن ان تستقر عليه العلاقات الاقتصادية بين الاردن واسرائيل والطرف المشترك بينهما مناطق الحكم الذاتى، خاصة وان العلاقة الاقتصادية القائمة حاليا بين الاردن والمناطق مبنيه على، التصدير المعفى من الرسوم الجمركية من المناطق الى الاردن، لكنه تصدير خاضع فى نفس الوقت لحد معين، فى حين ان استيراد المناطق من الاردن يخضع لرسوم الاستيراد الاسرائيلية.

والاقتصاد الاردنى الذى لايماثل الاسرائيلى حيث ان الاول يعتبر اساساً منافساً لاقتصادات المناطق، وسكان الاردن ضعف سكان المناطق لكن الانتاج المحلى اقل من مثيله هناك. وعلى ذلك فإن علاقات محتملة مع الاردن لن يكون لها اثر كبير على اقتصاد اسرائيل. إلا انه يجب النظر فيما اذا كان هذا التأثير سيكون مباشرا فى مجالات اخرى فرعية أم لا؟ فإذا ماتقرر مثلا السماح بدخول عمال من الاردن الى اسرائيل مثلا، الى جانب عمال المناطق، فان تأثير ذلك على سوق العمل فى اسرائيل سيكون ملموساً.

لذا، فالترتيبات مع الاردن والتى مازالت قيد البحث، ستنحصر فى الاتفاق على منطقة تجارة حرة او على توحيد الرسوم الجمركية، وعلى المدى القصير اتفاقات على الأولوية التجارية عبر قناة معينة للبضائع لاتنص على حرية حركة للعمالة.

وتستطيع المناطق ان ترتبط بأى من بدائل الاتفاق المقترحة بين الاردن واسرائيل، مع التفريق بين الاحتياج لأحد الشريكين وبين التقارب المبالغ فيه من احدهما. غير ان الامتناع عن وضع حدود للرسوم الجمركية. بين المناطق واسرائيل سيحد تماما من أى احتياج بين المناطق والاردن ومجرد توحيد الرسوم الجمركية التام بين اسرائيل والاردن يمكن ان يتيح توحيدا مماثلا بين المناطق والاردن، دون ان يتطلب ذلك اقامة حدود ما لهذه الرسوم بين اسرائيل والمناطق ولكن من الصعب ان نتوقع تقبل الاردن للتنازل عن سياسة تجارية خاصة بها فى المستقبل القريب وان تقبل تطبيق رسوم الاستيراد الاسرائيلية على نفسها فخيار توحيد اسرائيلى - اردنى للرسوم الجمركية ترتبط به المناطق، لايبدو تطبيقه عمليا فى المرحلة الحالية.

كذلك فإن اتفاق منطقة تجارة حرة مع الاردن سيكشف الاردن امام منافسه من اسرائيل والمناطق معاً، كما سيضعها بالمقابل فى منافسة مع الاردن. والظاهر ان الاردن وسلطة الحكم الذاتى لن يكونا مستعدين فى المرحلة الحالية لاتفاق من هذا القبيل.

■■■■■■■

ديناميات الرأى العام الاسرائيلى ازاء السلام والاراضى المحتلة

يعقوب شامير، مايكل شامير

جامعة تل أبيب، ومركز تامى ستيمتز لأبحاث السلام،

تقرير بحث رقم (١)

ديسمبر ١٩٩٣، ١٣٠ صفحة

■ طرحت قضية العلاقة بين طبيعة التسويات القادمة مع الاطراف العربية، والرأى العام الاسرائيلى، منذ انعقاد مؤتمر مدريد فى اكتوبر ١٩٩١، وتصاعدت حدتها مع التأزم الذى تواجهه عملية السلام، وبات العديد من المراقبين والسياسيين بمافيهم رابين نفسه، يدعى أن ليس لدى حكومته التفويض الكافى من الشعب الاسرائيلى لاقرار تسويات شاملة مع الدول العربية، تتضمن فيما تتضمن مبدأ الانسحاب من الاراضى العربية التى أحتلت فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ وفق الآلية الديموقراطية المعمول بها فى اسرائيل فإن الكنيست (البرلمان) هو السلطة المخولة باقرار أو رفض تسويات السلام بما يتضمنه من أنسحاب اسرائيلى وأخلاء للمستوطنات الاسرائيلية فى تلك الاراضى، وهو ماجرى أعماله عام ١٩٧٩ فى إتفاقية السلام مع مصر، عندما أنسحبت اسرائيل من سيناء. أما الان ونظراً للطبيعة الخاصة للحكومة العمالية من حيث ضعف موقفها فى الكنيست وحساسية قضايا الأرض بما عليها من مستوطنات ومستوطنين، فإن الشعب الاسرائيلى، بات ينظر اليه على أنه المحدد النهائى لطبيعة وشكل التسويات القادمة، خصوصا مع الجانبين الفلسطينى والسورى.

ومن ثم يأتى هذا الكتاب، كمحاولة دراسية جيدة من المؤلفين لرصد عمليات

التحول الدرامية التى طرات على ابعاد واتجاهات التفكير الاسرائيلى بخصوص قضيتى السلام والأرض، ومايتفرع عنها من قضايا تمس الوجود والايديولوجية الصهيونية، مستعينا فى ذلك بعدد هائل من الاطر النظرية، والجداول والمؤشرات الاحصائية، من اجل استخلاص نتائج معبرة عن ديناميات الرأى العام الاسرائيلى والابعاد الحاكمة فيها. ومن خلال أربعة أقسام هى مجمل الكتاب، اضافة الى المقدمة النظرية، يتعرض المؤلفان لمجمل هذه الديناميات منذ الانتفاضة الفلسطينية وحتى العام ١٩٩٣.

فى البداية يحاول المؤلفان رصد اتجاهات الرأى العام الاسرائيلى إزاء قضيتى السلام، والاراضى المحتلة او مناقشة الاطروحة الداعية الى «الارض مقابل السلام» بوصفها تلخيص حقيقى لمعضلات وطرق حل الصراع العربى - الاسرائيلى، وهى الاطروحة الى ظلت مطروحة على أجندة تفكير الرأى العام الاسرائيلى منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ومثل هذه الاطروحة، هى قلب الجدل السياسى الدائر حاليا فى إسرائيل، إذ تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية مع الادعاءات التاريخية والدينية، إضافة إلى السياسية والاقتصادية.

وبصفة عامة، هناك عدم تماثل واضح فى رؤية الرأى العام الاسرائيلى إزاء قضية الأرض، ففى حين توجد أغلبية إسرائيلية لديها الرغبة فى التخلى عن قطاع غزة، فإن هناك رغبة وأصرار إسرائيلى على بقاء القدس موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية، وتعتبر الجولان بمثابة اتجاه وسط، إذ أن هناك رغبة متوسطة فى التخلى عنها والأنسحاب منها، والدينامية الحقيقية تبدو فى حالة الضفة الغربية «يهودا والسامره». إذ أن هناك تأرجح فى أتجاهات الرأى العام إزاء فكرة التخلى عنها. فعلى سبيل المثال أكد ٨٦٪ عام ١٩٦٧، ضرورة الاحتفاظ بها، ولكن هذه الاغلبية، تعرضت لتآكل طوال السنوات التى تلت الحرب، اذ بلغت هذه النسبة ٤٠٪ عام ١٩٩٣ مابين هذين التاريخين، تعرضت اتجاهات الرأى العام للارتفاع والانخفاض، اذ بلغت أدناها عام ١٩٨٣ حيث وصلت الى ٣٠٪ بينما اقصاها كان عام ١٩٧٣، حيث وصلت الى ٧٠٪ والاتجاهات العامة للرأى العام الاسرائيلى منذ الانتفاضة الفلسطينية تمحورت فى: -

* إعادة التاكيد على أهمية مقولة «الارض مقابل السلام»، اذ جرى تحسين وتعزيز المصالح الامنية الاسرائيلية.

* تآكل نسبة المؤيدين لفكرة ضم الاراضى المحتلة لاسرائيل اذ تزايدت نسبة الرافضين لهذه الفكرة من ٢٤٪ عام ١٩٨٤ الى ٥٥٪ فى عام ١٩٩٣.

* تراجع الرأى العام عن فكرة ابقاء الاوضاع فى الاراضى المحتلة على حالها، خيار الامر الواقع، وهو التراجع الذى تواكب مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية من ٣٥٪ عام ١٩٨٧ الى ٢٠٪ عام ١٩٩٣.

ويعرض المؤلفان بعد ذلك حالة الاستقطاب الحاد، داخل الرأى العام الاسرائيلى ازاء كافة القضايا المصيرية التى تواجهها اسرائيل بدءا من عملية السلام مرورا بالعلاقات الاجتماعية والسياسية انتهاء بشكل الدولة وطبيعة نظام الحكم. وطرفى هذا الاستقطاب هما الصقور الذين يتمسكون بوجهات نظر متشددة ازاء هذه القضايا والحمائم الذين يؤيدون الحلول الوسط وبصفة عامة يميل الرأى العام الاسرائيلى لان يكون أقرب إلى الصقور فى نظرته الرجعية للصراع العربى - الاسرائيلى وتحديدا فى قضايا الارض، ورغم ذلك فإن هناك رغبات قوية ومتزايدة لاعادة الاراضى المحتلة مقابل السلام والقبول بالحلول الوسط وهذه الازدواجية تظهر بشكل واضح اذا تعمقنا فى مؤشرات واتجاهات الرأى العام الاسرائيلى طوال فترة زمنية كاملة وممتدة منذ حرب الايام الست، وقد اصبح الاتجاه والرأى العام الاسرائيلى اكثر عقلانية إزاء فكرة الأرض منذ الانتفاضة، حيث تراجعت اتجاهات تأييد فكرة الضم أو تثبيت الوضع القائم.

وقد وضحت هذه الاتجاهات عبر أكثر من مستوى ومؤشر وتحديدات إستخدام المؤلفان المقاربة مابين نموذجى العام العقلانى والاقتراب التنافسى فى حين يؤكد الأول على السلوك العقلانى الرشيد فى اتجاهات تكوين وبلورة المواقف والسلوك، فإن الثانى يؤكد على أهمية الضغوط الاجتماعية ومحددات الرفاهية كمصادر غالبة ومتعاظمة فى ديناميات الرأى العام وقد أكدت جميع المؤشرات والبيانات أهمية النموذج الأول فى مواجهة الثانى.

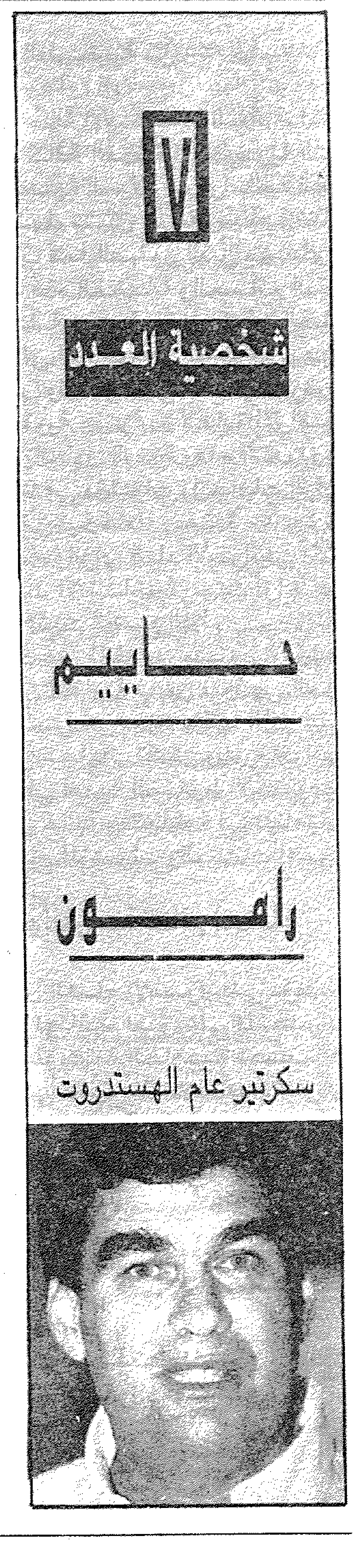
وفى النهاية استخلص المؤلفان عدة نتائج أهمها:

■ **أن الجمهور والرأى العام الاسرائيلى يؤسس تفضيلاته السياسية واولوياتها ليس على المتغيرات والقيم القادمة من البيئة المعلوماتية الخارجية فحسب، بل وايضا التحسن الذى طرا على مستويات الاستعداد الفردى والعلاقة مابين العام (تاثير وسائل الاعلام) والخاص (الاستعداد السيكولوجى للفرد) هام جدا لفهم ديناميات الرأى العام والابعاد الحاكمة له.**

■ **التاكيد على اهمية الضغوط الاجتماعية فى توجيه الرأى العام وتفضيلاته السياسية.**

■ **التاكيد على وجود «معلومات متعاظمة» مثلت بيئة هامة ومناسبة لاختبار كافة المقولات والأسس النظرية لدراسة الرأى العام فى اسرائيل.**

■■■■■■■



■ برز خلال التداعيات الأخيرة لأزمة الهستدروت وعلاقاتها بشخصيات مركزية داخل حزب العمل، اسم حاييم رامون كشخصية فاعلة ليس فى الحياة السياسية والنقابية فى اسرائيل، بل أيضا داخل صفوف حزب العمل الذى أستقال منه رسميا فى فبراير ١٩٩٤، بوصفه من رموز الجيل الثانى الاكثر شبابا والمرشحة لخلافة جيل رابين - بيريز فى زعامة الحزب، وتراجع اهمية رامون إلى عدة عوامل فى مقدمتها.

■ كونه أول سكرتير عام مستقل للاتحاد العام لعمال إسرائيل «الهستدروت»، ذلك بعد انشقاقه الشهير عن حزب العمل على أرضيه الخلافات حول إقرار أصلاحات داخل الهستدروت وتحديدا فى «صندوق المرضى».

■ يعتبر رامون محور استقطاب فعال للتيار المعتدل داخل الحزب، نظرا لارائه السياسية ذات الطبيعة الراديكالية سواء فيما يتعلق بعملية السلام والحقوق الفلسطينية، أو أصلاح الهياكل الادارية داخل الحزب والهستدروت، وفى هذا الأخير يسعى رامون الى جعله قوة اقتصادية مؤثرة تهيمن على نصيب كبير من القطاعات الاقتصادية داخل اسرائيل وليس مجرد نقابة مهنية فقط.

■ نظرا البعض الى رامون باعتباره الرابح الرئيسى من تفجر سلسلة الفضائح المالية داخل الهستدروت، وليس من المستبعد ان تخدم هذه الفضيحة أهدافه وتطلعاته فى شغل موقع الصدارة داخل الحياة الحزبية فى اسرائيل بعد أن شغل هذه المكانة داخل الهستدروت.

النشأة:

■ ولد حاييم رامون فى اسرائيل «جيل الصابرا» عام ١٩٥١، فى رمات تلقى تعليمه الابتدائى، والثانوى، ثم انتقل لمواصلة تعليمه الجامعى فى تل أبيب، وتخرج فى كلية الحقوق جامعة تل أبيب وعقب تخرجه عمل فترة محاميا، ثم سكرتير الشبيبة فى حزب العمل، ثم خدم فى الجيش الاسرائيلى خلال النصف الثانى من السبعينات، حتى رتبة ملازم أول.

النشاط السياسى

شهد عقد الثمانينات، البداية الحقيقية لتطور المكانة والنشاط السياسى لرامون، اذ إنتخب فى الكنيست العاشر (١٩٨١) ضمن قائمة حزب العمل التى قادها إنذاك شيمون بيريز، وكان عمره حينذاك ٣٠ عاما، وفى انتخابات الكنيست الحادى عشر فى ١٩٨٤، إنتخب ضمن قائمة حزب العمل والتى قادها أيضا بيريز، وطوال فترة عمل هذا الكنيست، عمل رامون ممثلا لحزب العمل فى اللجنة المالية بالكنيست.

وفى الكنيست الثانى عشر (١٩٨٨) ترأس رامون كتلة حزب العمل فى الكنيست، وكان هذا التاريخ هو بداية صعود نجم رامون داخل حزب العمل والذى ترسخ خلال مؤتمر الحزب الخامس فى نوفمبر ١٩٩١، حينما قاد رامون تيار داخل الحزب ضم ١٢ عضوا، جعل نصب أهدافه ضرورة تغيير البرنامج السياسى للحزب، وجعل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بنداً أسياسياً فى حملة الحزب لانتخابات عام ١٩٩٢، وفى انتخابات الكنيست الثالث عشر فى يونيو ١٩٩٢ شغل رامون المرتبة السادسة فى قائمة الحزب التى قادها هذه المرة إسحاق رابين، متقدما على كل من ميخا هايش وزير التجارة، واسرائيل كيسار وزير المواصلات، ودافيد ليفاتى وزير العدل، مما أهله للحصول على حقيبة وزارة الصحة فى حكومة رابين.

وكانت إرائه السياسية، محور أهتمام وجدل داخل حزب العمل، إذ دعى فى مارس ١٩٩٣

الى الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، ورفض فكرة الضم القسرى او الطوعى للاراضى الفلسطينية المحتلة، ولم يعارض إقامة دولة فلسطينية، ولكن الازمة الحقيقية، كانت فى فبراير ١٩٩٤، حينما قدم رامون استقالته من حزب العمل، بعد ان رفضت الحكومة إقرار مشروعه للتأمين الصحى، الذى أعده على غرار قانون الرعاية الصحية فى الولايات المتحدة. مما فجر أزمة الوحدة والتماسك داخل الحزب، وقد خلفه فى الحكومة إفرايم سنيه الحاكم العسكرى الاسبق لقطاع غزة (ترتيبه الـ ٢٧ فى قائمة حزب العمل)، ونظر المراقبون لهذا التعيين من جانب رابين، على انه تقويه جناح المتشددين فى الحزب والحكومه معاً.

وفى تحد خطير لحزب العمل، دخل رامون انتخابات الهستدروت فى العاشر من أبريل ١٩٩٤ بقائمة مستقلة استطاعت الاستحواذ على ٤٧٪ من الأصوات ولقى مرشحى رابين وحزب العمل هزيمة شديدة، اذا لم تنل قائمة حاييم هابيرفيلد سوى ٣٢٪ من الأصوات، وتلتها قائمة الليكود. وبرنامج الأصلاحات الذى حمل رامون لزعامة الهستدروت يدعو الى التركيز على القضايا الاجتماعية التى تتسبب فى تزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء فى إسرائيل وأصلاح مؤسسات الهستدروت. ولم يكد الحزب يستريح من هذه الصدمة، وحتى واجهته أزمة الهستدروت الأخيرة، والتى تم الكشف عنها خلال شهر مارس ١٩٩٥، والتى طالت قيادات داخل الحزب، ويأتى فى مقدمتهم المتهم الرئيسى فى الفضيحة إسرائيل كيسار وزير المواصلات (سكرتير عام الهستدروت السابق) وتتمثل أبعاد هذه الفضيحة فى تورط شخصيات مركزية من حزب العمل فى قضايا فساد وفضائح مالية جرى خلالها استغلال أموال الهستدروت المخصصة لأنشطة اجتماعية وثقافية، لتمويل الحملات الانتخابية للحزب سواء للكنيست او الهستدروت نفسه.

■ استخدام إساليب بوليسية للتصنت على المحادثات التليفونية للقوى المعارضة للحزب فى الهستدروت وفى مقدمتهم رامون.

■ إستخدام امكانيات الهستدروت الأعلامية والاقتصادية من أجل الدعاية لحزب العمل وتجنيد المؤيدين.

وقد أثارت هذه الفضيحة من جديد قضية التماسك داخل الحزب، فالصراع لم تعد تتحدد محدداته فى توجهات الحزب، بل تعداه الى صراع مابين زعماء الصف الأول أمثال رابين وبيريز، ومابين الصف الثانى المرشح للزعامة أمثال رامون، وأبراهام بورج، حابى مروم... ويسعى هذا الجيل الجديد من ساسة حزب العمل للسيطرة على مقاليد الأمور فى الحزب ومؤسساته، مستغلين فى ذلك عمليات التحقيق التى تجرى حاليا بشأن فضيحة الهستدروت، إذ طالب بورج، الذى تقلد مؤخرا منصب رئيس الوكالة اليهودية بأزاحة جميع الوزراء وأعضاء الكنيست من حزب العمل المتورطين فى الفضيحة، بينما أبدى رامون تعاونا شديدا مع الشرطة، مؤكدا بأنه سوف يمد البوليس بكافة الوثائق المتعلقة بالفضيحة. وقد تواكبت هذه التحولات، مع موافقة الكنيست فى ٢٧ مارس ١٩٩٥ على وضع الهستدروت تحت إشراف المراقب العام للدولة بأغلبية ٤٨ صوتا

وكان هذا الجيل الثانى بزعامة رامون، قد وجه ضربة شديدة للزعامة التقليدية، حينما التقى فى يناير ١٩٩٤ مع أمثاله من حزب الليكود، للاتفاق على خوض انتخابات الهستدروت معاً تحت قائمة واحدة، ورغم المحاولات لتهدئة حدة الصراع الداخلى فى الحزب، فإن المسألة لم تحسم بعد، والرهان على عودة رامون للحزب مازال بعيد المنال حتى الآن، واكثر مايخشاه أنصار حزب العمل، هو قيام رامون بتشكيل حزب أو قائمة مستقلة لخوض انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦، مما سيزيد حالات الاستقطاب الحادة داخل الحزب وتفتيت كتلته الانتخابية، وهو احتمال غير بعيد، اذ سبقه الى ذلك فى السبعينات كل من دايان والياف.

الحالة الاجتماعية

متزوج وله ابن، ويقطن حاليا ضاحية رمات ها - شارون قرب تل أبيب.

■■■■■■■

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٩٥/٤٤٤٩
I . S . B . N
977 - 227 - 020 - X

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

مختارات إسرائيلية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف :

أنشىء المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ، ثم أمتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

الدوريات والمطبوعات :

- **التقرير الاستراتيجى العربى** : تقرير سنوى يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولى والإقليمى ، النظام الإقليمى العربى ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- **كراسات استراتيجية** : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم ، صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهريا باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

- **الكتب والكتيبات** : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

الإصدارات الجديدة :

- « **ملف الأهرام الاستراتيجى** » ، شهرياً باللغة العربية .
- « **مختارات إسرائيلية** » ، شهرياً باللغة العربية .
- **مجلة « الاقتصاد الدولى »** ، ربع سنوية باللغة العربية (تحت الإعداد) .
- **النشرة الإخبارية للمركز** ، باللغتين العربية والإنجليزية (تحت الإعداد) .

عضوية المركز :

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد) .

مطابع الأهرام بكورنيش النيل